الفصل السادس

مخاطر الديمقراطية

وتسير تلك الأم الشابة نحو مصيرها، محتضنة طفلها بين ذراعيها؛ حتى تلك اللحظة التي رأت فيها وميضاً ساطعاً في السماء، مبهراً للنظر: إنه الانفجار الأول للقنبلة الهيدروجينية، معلناً بداية حرب عالمية من الطراز الحديث، والتي سينشأ عنها تكوّن جيلٍ بشري جديد.

فاسيلي غروسمان، السيدة العذراء

obeikandl.com

القنابل على مدينتي هيروشيما وناغازاكي

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن واقعتين مختلفتي المعاني. فمن جهة، تمّ دحر أحد أشكال نظام الشمولية الأكثر فظاعة وتطرفاً والقضاء عليه، ألا وهو النازية. ومن جهة أخرى، استخدمت الولايات المتحدة، الدولة الرائدة لتحالف الدول الديمقراطية، استخدمت في نهاية الحرب العالمية الثانية سلاحاً جديداً، ذو قدرة مدمّرة لا تضاهى، ألا وهو القنبلة الذرية.

عندما حاول "رونان" غداة الحرب الفرنسية البروسية، أن يتخيّل شكل الدولة العلمية، وهو تصورٌ مسبق للدولة الشمولية، كان يرى فيها انتشار الرعب على حساب السياسة الداخلية؛ أما السياسة الخارجية، فكان يجب أن تتغيّر مع اختراع سلاح مستحدث مطلق قادر على "تدمير كوكب الأرض". إذا كانت الدول الشمولية، وهي الاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية من جهتها، قد أسست نظام الرعب وجعلته المسيطر في البلاد، فقد استكملت الدولة الديمقراطية، بالذات، الولايات المتحدة، تصنيع السلاح المطلق، وقررت استخدامه على الفور. إن عملية إعدام الأعداء في داخل البلاد لم تكن تتطلب من الحكومتين الألمانية والسوفييتية سوى استعمال الوسائل البدائية، الصناعية، والمعروفة على صعيد البشر منذ عدة عقود، لا بل عدة قرون: الإعدام رمياً بالرصاص، والإعدام خنقاً بالغاز، والقتل جوعاً و برداً. أما طريقة إعدام الأعداء في الدولة الديمقراطية، فقد استنفرت جهود ومساهمة أكبر العلماء على كوكب الأرض، وفرضت تكنولوجيا متقدمة، تقدح شرراً. كانت الدول الشمولية تقتل البشر مستندة إلى الأسس العلمية التي تمتلكها؛ أما الدول الديمقراطية فكانت تقتل البشر بواسطة تطبيق تجاربها العلمية.

يمكن أن نجد التقارب في غير موضعه، إننا نقرّ بوجود قتلى في كلا النظامين، لكن الهدف من القتل كان مختلفاً بصورة جذرية. ففي الاتحاد السوفييتي، كان يتم إعدام الأعداء بهدف الالتزام بالقوانين السارية عبر التاريخ، ومن أجل تدعيم سلطة

الحزب وقائده؛ وفي ألمانيا كان يتم التخلّص من الأعداء بهدف تطهير الجنس البشري من"الطفيليات"، وأيضاً من أجل تدعيم سلطة الحزب وقائده. وبالمقابل، تم إسقاط القنابل الذرية على كل من مدينتي (هيروشيما وناغازاكي) في اليابان، بهدف إنهاء الحرب وإحلال السلام، وقلب نظام الحكم، إن لم يكن الحكم المطلق، فالعسكري والتراجعي والعدواني؛ وكل طلاب المدارس على دراية بهذا الأمر. يتراءى لنا أن أحداث القتل الجماعي التي تُنَفَّذ في النظام الأول ليست سوى تجسيد للظلم، أما في النظام الثاني فالقتل يتم تحت شعار إقامة العدل؛ يفترض بالفرق أن يكون شاسعاً بين الهدفين. وعلى كلٍ فقد أدى استخدام القنابل الذرية النتيجة المرتقبة منها، فبعد عدة أيام كانت اليابان توقّع على اتفاقية استسلامها غير المشروط، ووضعت بذلك الحرب العالمية الثانية أوزارها.

وغداة الحرب العالمية الثانية لم يكن أمام الولايات المتحدة ودول الحلفاء سوى تفسير واحد لمجريات الأحداث، بدا لهم واضحاً وجليّاً؛ فمن أجل وضع حد نهائي للحرب كان لا بد من إيقاع الهزيمة باليابان؛ تلك هي المقتضيات السياسية التي فَرضت نفسها آنذاك. لقد أدين هذا البلد بعدة جرائم: كان هو من قاد الحرب، ومارس طرق التعذيب المختلفة، واضطهد الشعوب الخاضعة لإمرته، وأساء معاملتها، وتسبب بأعداد هائلة من القتلى المدنيين خارج ساحات القتال، لم يكن النصر كافياً بالنسبة إليه؛ لذا توجب ليس فقط هزيمة هذه الدولة إنما أيضاً ردعها، كان يجب معاقبة جهاز الدولة فيها، وتقويض تركيبته العسكرية. ومن أجل هذا الهدف، لم تطالب الولايات المتحدة بإيقاف العدوان، إنما طالبت أيضاً بالاستسلام غير المشروط. وفشلت المفاوضات، لقد وافقت اليابان على الاستسلام، ولكن ليس بالطريقة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة أي دون شروط، فاليابان دولة حريصة على الإبقاء على بنيتها التقليدية، وبشكل خاص منشأتها الأساسية المتمثلة بالإمبراطورية. وعندما رُفض طلب اليابان، قررت السلطة العسكرية فيه اللجوء إلى الخيار الوحيد والأخير، إنه القتال حتى الموت. إنها على دراية أن هذا الحل سيتسبب حتماً بإفناء الجيش الياباني، ولكنه في الوقت نفسه، سيكبّد جيش العدو خسائر

فادحة، ولم تغفل أمريكا عن هذه الحقيقة، فالمعارك الدامية في أوكيناوا لا تزال حية في الأذهان.

حسب الإحصائية الأولية التي صدرت غداة الحرب، تسبب إلقاء القنابل الذرية بخسائر في أرواح الشعب الياباني بلغت تقريباً (١٤٠,٠٠٠) مئة وأربعين ألفاً في هيروشيما في السادس من شهر آب من عام ١٩٤٥، و(٧٠,٠٠٠) سبعين ألفاً في ناغازاكي في التاسع من الشهر نفسه، من العام نفسه؛ تم تعديل هذه الأرقام بعد عدة سنوات، فكانت على التوالي (١٨٠,٠٠٠) مئة وثمانين ألفاً و(١٤٠,٠٠٠) مئة وأربعين ألفاً، وفي الوقت نفسه، سمح هذا الإسقاط بإنقاذ أرواح الجنود الأمريكيين الذين كانوا سيقتلون نتيجة الهجوم، إذ كان عدد الجنود المُعَد لتنفيذ هذا الهجوم يناهز المليون. كتب مؤرّخ أمريكي مشهور، وكان جندياً آنذاك في أوروبا ينتظر قرار نقله إلى المحيط الهادئ لتنفيذ الهجوم القتالي، كتب عام ١٩٨١، رواية جاء عنوانها معبراً للغاية: (نشكر الله على القنبلة الذرية[1])، إننا ندرك سبب هذا الشكر، فهو مدين بحياته للتفجيرات النووية!!

في الواقع، لا تبدو هذه الذريعة مقنعة، ذريعة عدد القتلى الذين تم إنقاذهم من الموت. إنها تفترض صرامة ودقّة في سير الأحداث لا يعرفها التاريخ. إذ لا يمكن إدراج العدد الافتراضي للقتلى ضمن دفتر الحسابات، فالأحداث قد تتخذ منحى آخر مختلفاً عما كان متوقعاً لها. حاول "بول توفييه **Paul Touvier**" أحد قادة الميليشيا في مدينة ليون الفرنسية، في حكومة فيشي أن ينفي التهمة عن نفسه، بلجوئه إلى تبنّي طريقة التفكير هذه، عندما مَثُل أمام المحكمة بتهمة الجرائم التي اقترفها ضد الإنسانية. فقد قال إن الجستابو الألماني طلب إعدام ثلاثين رهينة، انتقاماً لمقتل وزيرٍ من الميليشيا ويدعى "فيليب هنريوت **Philippe Henriot**"؛ ولكن "بول توفييه تمكّن من تقليص الرقم إلى سبعة فقط. فبدلاً من أن تتم ملاحقته لجرائم اقترفها ضد الإنسانية، يُفترض على العكس من ذلك، اعتباره محسناً للبشرية، وتقديم الشكر له لإنقاذه حياة ثلاث وعشرين رهينة! فلو اعتمدنا طريقة التفكير هذه، يمكننا أن نضيف: لماذا يتوقف العدد عند ثلاثة وعشرين في هذا

الموقف، ومليوناً في ذاك؟ فأطفال هؤلاء الأشخاص الذين تم إنقاذهم والذين لم يولدوا بعد، مدينون بحياتهم لهذا التصرّف! ولولا القنابل الذرية لهلك عدة ملايين من الأمريكيين! وللأسف، وتطبيقاً لمبدأ الحسابات هذا، فعدد القتلى الافتراضي الذي سببته هذه القنابل يفوق عدة ملايين (مع أنهم من اليابانيين). مثل هذا التفكير يقود بسرعة إلى هاوية اللامعقول.

ويأتي استفسار آخر ليزعزع يقين التفسير السائد. إذ إننا نتساءل هل كان الاستسلام غير المشروط ضرورياً؟ وإذا افترضنا أنه ضروري فهل كان إسقاط القنابل الذرية على المدن اليابانية هو الوسيلة الوحيدة للحصول عليه؟ لقد كان من المفيد طرح السؤال الأول، حيث قرر الأمريكيون الحفاظ على الإمبراطورية، التي هي المطلب البديل الذي اشترطه اليابانيون في مقابل موافقتهم على استسلام مدينتهم. فإذا وافقت الأطراف على هذه الصيغة، لماذا إذاً تم استخدام القنابل؟ ومن ناحية أخرى، كانت البلد ستستسلم، ودون فرض أي شرط، نتيجة حدوث أمر مفاجئ؛ ففي بداية شهر آب من عام ١٩٤٥، قرّر الاتحاد السوفييتي الذي بقي محايداً طوال المدة السابقة، قرّر إعلان الحرب على اليابان (حيث أصدر إعلاناً رسمياً بهذا الشأن في الثامن من شهر آب)، ونتيجة لذلك بات موقف اليابان حرجاً جداً، ويَدعو إلى اليأس. بالرغم من كل ذلك، قرّرت الأركان العامة الأمريكية حسم الموضوع دون أن تترك للبلاد الوقت الكافي لهضم العبر التي ولّدها الوضع الجديد، صمّمت على ضرب المدينة بالقنابل، وعلى الفور. وتمضي الأحداث بشكل يتبيّن فيه حرص الأميركيين على كسب المعركة بفضل تدخلهم هم، لا بسبب تدخل الاتحاد السوفييتي.

وأخيراً كان يمكن الحصول على الاستسلام غير المشروط لليابانيين بإجراء تفجير تجريبي للقنبلة الذرية في مكان بعيد عن الأهداف المدنية المأهولة بالسكان، وكان سيشهد هذا التفجير العلماء والعسكريون اليابان، وكان البرهان سيأتي مقنعاً. ومن المنطلق ذاته، فلو كان لا بد من تدمير هيروشيما، فماذا عن ناغازاكي، لا يوجد أي مبرر لتدميرها بعد ثلاثة أيام من تنفيذ العملية السابقة، لقد أثبتت القنبلة نجاحها في هيروشيما، كان يكفي فقط انتظار النتائج.

ثم لما كانت القنابل غير ضرورية لإنهاء الحرب، أو حتى لتأمين الاستسلام غير المشروط، ولا نستطيع أن ندّعي الدور الكريم الذي لعبته في إنقاذ حياة الأمريكيين، فلماذا إذاً تم إلقاؤها؟ لا بد من وجود سبب قاهر للقضاء على حياة (٣٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة ألف مواطن مدني في المدن اليابانية خلال لحظة. لقد طرح المؤرخون الأمريكيون [2] هذا السؤال منذ نيف وأربعين عاماً، ووجدوا له عدة إجابات كانت كلها بعيدة عن البساطة، ولكنها أقرب إلى الحقيقة من الأسطورة التي ذاعت في اليوم التالي للنصر. فلم يكن هناك سببٌ واحد بل هناك أسباب عديدة.

يُعد الرئيس الأميركي "ترومان **Truman**" ومستشاروه المقربون، أناساً عاديين مثل الآخرين؛ لقد جاء تصرّفه نتيجة مجموعة من العوامل، يصعب تقدير قوتها، إن تضافر تلك العوامل هو الذي أدى إلى اتخاذ مثل هذا القرار. والعامل الأقوى الذي يأتي في المقدمة، لا يخص اليابان على الإطلاق، إنما له صلة مباشرة بالعلاقات الجديدة التي تربط الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي. وقبل إحراز الانتصار الساحق على ألمانيا، لم يكن الاتفاق القائم بين دول التحالف ضد النازية قد اكتمل بعد. ثم أخذت أشكال الصراع بين الدول المنتصرة تلوح في الأفق: فالذين كانوا حلفاء في الأمس، أصبحوا يتهافتون ويتنافسون على اقتسام دول العالم فيما بينهم، غداة هذا النصر. أبدى "روزفيلت **Roosevelt**" في البداية حسن نيته تجاه الاتحاد السوفييتي، وكان ينوي إشراكهم في أسرار السلاح الجديد الذي صممه علماء بلده. لكن خَلَفه "ترومان" لم يكن يشاطره الاتجاه السياسي، فقد كان يقيم وزناً للضغوط الآتية من الدول المحيطة به، ويرى أن الخطر الأكبر الذي يحدق بالولايات المتحدة يأتي من جهة الاتحاد السوفييتي؛ لذا كان لا بد من ترويع "العم جو" أي "ستالين"، عن طريق أدلة تشير إلى مكان القوة الحقيقية. بهذا الأسلوب فقط، يمكنه أن يكبح جماح طموحاته التوسعية، وسيفكر "العم جو" ملياً قبل إرساله رتل المدرّعات بقيادة الجيش الأحمر لغزو دول أوروبا الغربية. ويتم المراد، حيث لم تشهد نهاية العقد الأربعين اعتداءات سوفييتية المنشأ. ونعرف البقية: لقد ارتاع "ستالين" من الموقف، وبذل كل ما بوسعه لتزويد بلاده بالسلاح النووي. وعندما توصل إلى مراده ضاعف

من قوة موقفه الرادع، الذي يمكن أن نقول: إنه بالرجوع إلى الحسابات السابقة، أنقذ حياة ملايين البشر من المدنيين -لقد كان لقنبلة هيروشيما الأثر النافع على البشرية أكثر مما كان متوقعاً لها في البداية! يبقى أن نقول من وجهة نظرنا، إن سكان مدينتي هيروشيما وناغازاكي، قد سددوا الحساب بالنيابة عن شعوب مدن نيويورك، وباريس، ولندن.

وهناك مجموعة ثانية من الأسباب التي لها علاقة مباشرة باليابان وبالتاريخ الراهن. إن حادثة بيرل هاربر- **Pearl Harbor** [1]، هذه الحادثة تمثل بحق، إهانة وعار يجب غسلهما (لم يكن أحد يدري آنذاك أن "روزفيلت" كان راضياً و موافقاً على وجود الأسطول في هذا المكان بالذات من أجل التأثير على الرأي العام العالمي بالغالبية العظمى، ومن أجل الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، حيث إن موقف الرأي العام كان حيادياً ولم يرد مؤازرة هتلر). عبثاً نحاول أن نحتمي وراء العدالة، لكن الانتقام ليس بعيداً عنا. ويتجلّى ذلك من خلال الحملات التأديبية التي نقوم بها. إن هذه الحملات تضاهي في أهوالها ودرجتها، الجرائم والفظائع الشنيعة التي ارتكبتها اليابان في الدول التي احتلتها في السابق، والتي لا تزال بشاعتها حيّةً في الأذهان. تضاف الجرائم اليابانية بحق الشعوب إلى سجل اعترافات الجرائم النازية بهدف خلق مناخ مناسب للعقوبات. في الواقع، فإن هذا الأمر لا يبرر العقاب ولا يجعله شرعياً، كما لاحظ "غروسمان" ذلك: "لم يدرك هذا الطفل الذي كان في عمر الزهور، ولا جدته السبب الذي فَرَض عليهما تسديد حساب مرفأ بيرل هاربر ومعسكر أوشويتز".

من وجهة نظر الإنسانية، إذا أمكننا التكلّم من هذا المنطلق، كان يفضّل إيجاد حل للصراع القائم دون العمل على زيادة في عدد الضحايا؛ ومن وجهة نظر الشرف الوطني الأمريكي الذي تعرّض للسخرية، لم يكن هناك ما يستدعي العقاب القاسي، فالذي تسبب بالموت يجب أن يعاقب بالمثل! وكلنا يعرف أن النظام القضائي في

(١) وهو مرسى طبيعي للأسطول الأميركي في جزر هاواي، قامت اليابان بمهاجمته وتدميره في السابع من شهر كانون الأول عام ١٩٤١، مما دفع أمريكا للمشاركة في الحرب العالمية الثانية (المترجم).

أمريكا لا يزال يعمل وفقاً لهذا المبدأ الهمجي. هذا يفسر سبب رفض مستشاري "ترومان" فكرة الاستخدام السلمي للقنبلة من أجل إثبات نجاحها، وتفضيلهم تدمير مدينتين. وعلى كلٍ، فقد تعرضّت طوكيو مرتين لقصف مكثّف بالقنابل، كانت المرة الأولى في العاشر من آذار ١٩٤٥ (أسفر عن ١٠٠,٠٠٠ مئة ألف قتيل)، والمرة الثانية بعد قصف ناغازاكي، أي في اليوم الرابع عشر من آب عام ١٩٤٥، حين لم يبقَ على استسلام البلاد سوى ساعات قليلة.

ويكمن التفسير الثالث للقصف الذري في التمييز العنصري المناهض لليابان، والذي كان سائداً آنذاك في الولايات المتحدة. لقد ذكر "رومان غاري" هذا التمييز في رواياته، ثم ورد الموضوع في الدراسات التحليلية التي ذكرها المؤرّخون[3]. يظهر هذا التمييز في الصحف الشعبية ولدى أصحاب القرار في واشنطن، الذين يستخدمون الاسم التحقيري لليابانيين، فينادونهم بالـ (جاب **Japs**). أما الدعاية الأمريكية فإنها تتحدث عنهم كأنهم كلاب، أو خنازير، أو قرود، أي حيوانات مهتاجة تستحق الإفناء. ويدافع الرئيس الأميركي "ترومان"عن نفسه في اليوم التالي لقصف مدينة ناغازاكي، عندما تمّ توجيه اللوم إليه بالتسبب في مقتل المدنيين، فكتب يقول: "عندما يتعلّق الأمر بالحيوان، يجب أن نتعامل معه على أنه كذلك". كون القنبلة استخدمت ضد من هم من غير الأوروبيين، ومن غير البيض، لم يخفَ عن أعضاء الفئة السوداء في الولايات المتحدة، والتي لم تنجُ هي أيضاً من موضوع التمييز العنصري. كتب الشاعر "لانغستون هيوغ **Langston Hughes**" في الثامن عشر من آب من العام نفسه، بهذا الصدد: "لماذا لم تُستخدم القنبلة ضد ألمانيا؟ من الواضح أنهم لا يريدون استخدامها ضد الشعوب البيض، والألمان من العرق الأبيض. لذا فقد انتظروا حتى تضع الحرب أوزارها في أوروبا لتجربتها على الشعوب الأخرى من غير البيض. ومنهم اليابانيون [4]".

وأخيراً هناك المجموعة الرابعة من الأسباب التي تبرّر أن استخدام القنبلة الذرية لا علاقة له باليابان أو بشعبها، أو بالجغرافية السياسية والتنافس مع الروس؛ لقد جاء نتيجة حركةٍ قادت إلى تصنيع هذه القنبلة. إن تخوفنا من أن يصنّع هتلر

قنبلة كان الدافع الرئيسي الذي حثّ الولايات المتحدة على اتخاذ القرار المبدئي في تصنيعها. ولكن، ومنذ عام ١٩٤٣، توصلت مكاتب الاستخبارات السرية لدول الحلفاء إلى معرفة أنه لم يكن في نيّة ألمانيا تنفيذ هذا المشروع في ذلك الوقت (إذ كان اهتمامها منصّباً على دعم الصواريخ وتطويرها). ومع ذلك، تتابعت الأبحاث في الولايات المتحدة، حول السيطرة على التفاعل النووي. وبدورهم، استبعد علماء الفيزياء موضوع تقديم المبررات، فهم الآن منهمكون في إيجاد حل لمشكلة فنية غاية في التعقيد. وفسر قائد هذا المشروع العالم الفيزيائي "روبير أوبنهيمر **Robert Opponheimer**"، بعد مُضيّ عدة سنوات على إنتاجها: "إنني أعتقد شخصياً أننا عندما نشاهد أمراً ما يسحرنا من الناحية الفنية، فإننا نكمله وننفذه؛ أما الأسئلة "مثل لأي غرض ننتج هذه القنبلة"، فيتم طرحها بعد حصولنا على النجاح الفني. هكذا جرت الأمور بالنسبة للقنبلة الذرية[5]".

ويأتي هنا الفكر العملي الذي أثبت فاعليته، كمثال معبّر، ليفرض هذا الترابط، فإذا كان هناك أمرٌ ممكنٌ، كان لزاماً علينا تحقيقه؛ وإذا وُجدتْ الأداة وجب علينا استخدامها. ولا يجب أبداً الاستفسار عن الأغراض النهائية لهذا العمل أو حتى عن أسبابه. يبدو أن التقنية هي التي تتخذ القرارات بدلاً عنا، ويتحدد دورنا بإنجاز ما جعلته ممكناً، بدلاً من أن تنفّذ ما اعتقدنا أنه مفيد.

إن ظهور حركة مشابهة لهذه الحركة ولكن على نطاق أوسع، هو الذي يميّز البيروقراطية، وعلى وجه التحديد البيروقراطية العسكرية. فلما كان الهدف من تصميم القنبلة هو تأمين الحماية ضد هتلر، كان يفترض فينا العدول عن استخدامها بعد هزيمته. ولكن هذا الأمر غير وارد في طريقة التفكير القائمة على استخدام الوسائل وعلى البيروقراطية؛ فبما أن الفكرة قد طرحت كمشروع، كان لا بد من المضي في تنفيذها قدماً حتى النهاية. جاءت شهادة "روبير أوبنهيمر" بعد الحرب: "لا أعتقد أننا عملنا بشكل مكثّف وسريع إلا بعد استسلام ألمانيا وهزيمتها[6]". لقد ضاعفوا الجهود في إنجاز عملهم خشية انتهاء الحرب قبل استكمال هذا الاختراع الجميل. كانت رغبة القيادة العسكرية الابتعاد عن طريق المفاوضات قدر الإمكان، واستبداله بالتدخل العسكري لوضع حدٍ للحرب وإعلان النصر.

في عصرنا الحديث، سواء كان النظام السائد فيه هو الديمقراطية أو الشمولية، فإن هذا الانجاز العظيم للقصف بالقنابل النووية يستلزم مساهمة عدة عوامل فيه، وتجزئة المسؤولية على عدة حلقات، حتى لا تَصُبُّ عواقب النتائج الوخيمة المحتمل حدوثها على جهة واحدة دون غيرها، بشكل مباشر. فتشعر كل الجهات التي ساهمت في إنجاز هذا العمل بضغط الظروف ومتطلبات الأسرة الدولية التي تقع على عاتقها. والكل يفكر بعبارات الوسائل لا الغايات. ولا يحمِّل الطيارون الذين ألقوا القنابل فوق المدن الآهلة، أنفسهم أي وزر، إنهم غير مسؤولين، إنهم يلتزمون بتنفيذ الأوامر فحسب! وعلى كلٍ، فهم يشعرون أن تصرفهم صائبٌ (إنهم ينقذون حياة مليون فرد أمريكي!). وإذا شعروا بتأنيب الضمير أثناء تنفيذهم للأوامر، يلجؤون إلى إخماده بعبارات ساحرة، أو ملطِّفة ومضحكة؛ لقد اتفقوا على تسمية القنبلة التي ألقيت على هيروشيما بالـ"الطفل الصغير" و تلك التي ألقيت على ناغازاكي بالـ "الرجل السمين". واغتبط علماء الفيزياء الذين استكملوا آلية القنبلة من قدرتهم على هذا الانجاز الفريد. أما الرئيس ومستشاروه، فقد التزموا بنصائح القادة العسكريين الأكفاء - الذين خضعوا بدورهم لمنطق الحركة التي لم يكونوا من مؤسسيها، حيث إن رجال السياسة طلبوا إليهم إيجاد حل للأزمة أثناء شنهم الحرب، فنفّذوا الأمر بالوسائل المتوفرة بين أيديهم، فكانت القنابل الحارقة والذرية!!

وعلى صعيد العالم الغربي، فقد تم قصف كل من هيروشيما وناغازاكي باسمه، والرأي السائد حتى يومنا هذا أنها كانت أعمالاً حربية مشرّعة. ويذكّر "جوناتان غلوفر **Jonathan Glover**"بحادث له دلالته: قررت جامعة أوكسفورد في عام ١٩٦٥ منح الرئيس السابق "ترومان" دكتوراه الشرف. وأثناء الاجتماع الذي سبق الاحتفال ارتفع صوت الفيلسوفة "اليزابث آنسكومب **Elizabeth Anscombe**" معترضةً على هذا القرار، منوّهة إلى أن العمل الذي يستهدف إفناء السكان المدنيين لا يمكن اعتباره فعلاً حميداً يستحق الجائزة. فلجأ مجلس الجامعة إلى التصويت، ومُنح الرئيس السابق الدكتوراه بالإجماع فيما عدا صوت واحد هو صوت "إليزابث آنسكومب[7]". علماً أن هذه الجامعة من الجامعات المشهورة على مستوى أوروبا، وليست كلية حربية!

فكيف نحكم اليوم على قصف هاتين المدينتين، وقد باتت معلوماتنا حول الوضع العسكري أوسع مما كانت عليه في تلك المدة؟ إن أنسب تعبير يمكن استخدامه في هذه الحالة هو جريمة حرب. وبموجب اتفاقية جنيف الموافقة للثاني عشر من شهر آب من عام ١٩٤٩، [" أي هجوم أو قصف بالقنابل على مناطق التجمع السكاني الآمن الذي لا يستخدم كهدف حربي، يتم تصنيفه ضمن لائحة "جرائم حرب" .[في الواقع، كان بالإمكان بلوغ الأهداف العسكرية بطرق مختلفة، لا تسفر عن هذا الكم الهائل من الضحايا. يضاف إلى ذلك، أن معظم هؤلاء الضحايا كانوا من المدنيين (بنسبة عسكري واحد مقابل ٦ من المدنيين). وعلى كلٍ، فقد كانت المدينة هي الهدف الذي ترنو إليه القيادة العسكرية الأمريكية، وليست المواقع العسكرية، شرط أن تكون مدينة غير منتهكة، حتى يكون عدد الضحايا فيها أكبر، والأثر النفسي أبلغ.

يجب أن نقرّ هنا أن هذه التعريفات القانونية التي تستند إلى التمييز الواضح بين المدنيين والعسكريين، مستلهمةٌ من حقبة تاريخية عسكرية سبقت الحرب العالمية الثانية. فما أن تصبح الحرب واسعة النطاق وشاملة، حتى تفقد ارتباطها بالموضوع. فالذين يبقون "في المؤخرة" لا يتوانون عن المشاركة في الحرب من خلال تنشيطهم لاقتصاد البلد، الذي يعتبر الملحق الملازم والمتمم للسلاح. ولا تنسى الحكومة أن تنعش ذاكرة الشعب بهذا الأمر، لكي تضاعف من حماسه وإقباله على العمل. وبالمقابل، ندرك أننا نستطيع التوصل إلى كسب الحرب، أي إلى إيقافها بشكل أسرع، عندما نزرع الرعب لدى المدنيين في معسكر العدو. كان هتلر هو أول من اعتمد هذه الخطة، ثم تبعه الحلفاء ونقلوها عنه دون تردد. إن إلقاء القنابل على المناطق الآهلة بالسكان هو من أنجع السبل وأكثرها انتشاراً لإحراز النصر، فهو ليس بالممارسة الهامشية. فكل حرب كاملة تمزج بين العمل الحربي وجرائم الحرب. فهل يعني ذلك أن هذا المفهوم قد فقد من أهميته؟ أو أن كل الحروب الشاملة هي في الواقع أعمال إجرامية؟

إن العبر التي أسفرت عن قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي كثيرة ومتعددة، أذكر منها ما يتعلّق بنا مباشرة؛ أولاً أن المسلمة التي تقول إن القوى الشمولية ليست وحدها المسؤولة عن أعمال الشر، مع أن جرائم الإبادة الجماعية لفلاحي أوكرانيا أو

يهود أوروبا تبقى أفظع، فالجريمة تبقى جريمة حتى لو اقتُرفت جريمة أبشع منها في مكان آخر. مع العلم أن هذه الجريمة الجديدة قد تمّت تحت شعار نشر الخير؛ لا نتكلم عن الخير الناتج كتحصيل حاصل، والمطابق لرغبات كل فرد فينا، ولكننا نتكلم عن الخير الذي نصبو إليه دوماً، والمتمثّل بإحلال السلام والديمقراطية. أما الشر الذي نشهده اليوم، فهو آتٍ عن طرق مختلفة ولا ينتج عن طريقة تفكير علمية، ولا يرافق غزو السلطة المطلق. إنه نتاج هامشي ولكنه أليم للمعركة التي تشن ضد شر أعظم منه. ويزعمون أنه الوسيلة الوحيدة ربما المؤسفة ولكن لا بد منها لكي تخدم الغاية التي تبقى نبيلة. كما أنه نتيجة الفكر الذي يسهو عن التوفيق بين الوسائل والغايات.

لقد تسببت القنابل الذرية في مقتل عدد من الأفراد أقل من أولئك الذين قتلتهم المجاعة في أوكرانيا، أو أولئك الذين أبيدوا على يد النازيين في أوكرانيا أو في بولونيا؛ فالعامل المشترك بين كل تلك الجرائم هو أنها وسيلة بيد المسؤولين لبلوغ مواطن الخير. وفي الوقت نفسه، هناك سمة أخرى تترك أثرها على القصف بالقنابل هذا، إنه مصدر فخر لأولئك الذين نفّذوه (والذين يستحقون أن تختارهم جامعة أوكسفورد وغيرها، وتصنّفهم كمحسنين للبشرية)، في حين أن جرائم الأنظمة الشمولية، مع أن الهدف منها كان أعمالاً سياسية مفيدة، وحتى حميدة من قبل منفذيها، لكنها مع ذلك بقيت طي الكتمان حتى الآن. حيث لم يحصل ستالين على أي وسام لقيامه بتنظيم مجزرة الفلاحين، وحتى هيملر، فإنه يشكو من عدم تنظيم احتفال يليق به، لقيامه بإفناء اليهود، كلاهما كان يدرك تماماً أن العالم الخارجي سيدينهم لو علم بطبيعة أفعالهم الحقيقية. ولم يخطئوا بهذا الصدد، فما أن ذاع خبرهم، حتى أصبحوا رمزاً لأعمال الشر المطلق. الأمر يختلف الآن في وقتنا الحاضر، لهذا السبب حتى لو كانت الجريمة أقل خطورة، فإن أخطاء المجرمين الذين ينفذون جرائمهم باسم الديمقراطية لهي أشد وأعظم. وندرك هنا في هذا السياق سبب مقولة "رومان غاري": "عندما يكسب أحد الفريقين الحرب، يتم تحرير

المهـزومين لا الغـالبين ". فالمهـزومـون قـد تحـرروا من الوهم الذي يخلط بينهم وبين أعمال الخير، في حين أن المنتصرين مستعدون للبدء من جديد وفي الحال.

يبـدو لنـا نظام الشـمـوليـة بحق، كـإمـبـراطورية الشـر، ولكن هذا لا يعني أن الديمقراطية هي مملكة الخير في كل مكان وفي كل زمان.

obeikandl.com

كوسوفو: الظروف السياسية

لقد انصرم القرن العشرون تماماً كما بدأ، بحرب في بلاد البلقان، (وهذا يجعلنا نبدأ القرن منذ عام ١٩١٢). فما هو المنحى الذي اتخذه هذا الصراع الجديد، صراع التسعينيات، بالنسبة لصراع الشمولية والديمقراطية الذي سيطر على تاريخ القرن؟ وهل تساعدنا الدروس المقتبسة عن الماضي بتحليل أفضل للحاضر؟ سأحاول هنا في نهاية المطاف، أن أختبر هذه الصراعات بوضعها في مواجهة مع الأحداث التي جرت نصب أعيننا منذ مدة وجيزة، وبقيت عالقةً في أذهان كل البشر، مع الوقوف مطوّلاً عند آخر واقعة للصراع، ألا وهي الحرب في كوسوفو.

هذا التقارب بين الصراعات يشكّل حجر عثرة بحد ذاته. فمرور الوقت يساهم في تشكّل حد أدنى من الإجماع. أما فيما يتعلّق بالحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من التشعّب الدائم والمستمر لتفسير الأحداث وتقييمها، إلاّ أن اعتماد هذه الأحداث بقي ثابتاً: من؟ متى؟ أين؟ كم؟ ولكن الأمر اختلف فيما يخص المواجهة التي حصلت في عام ١٩٩٩ . فحقيقة الأحداث لم تتضح بعد، والسبب في ذلك يعود إلى أن ترتيبها هو جزء من الحرب. لذلك نتردد كما يحصل في أي تفسير، ليس فقط حول اختيار المعلومات التي تتعلّق بسياق الموضوع، إنما أيضاً حول مضمونها. أما المعنى الذي نمنحه للأحداث والأحكام التي نطلقها عليها، فإنها تتغير جذرياً، من شخص لآخر حتى لو تقاسموا القيم الديمقراطية نفسها والمثل العليا للعدالة والسلام. هناك أمر يدعو لقنوط العقل بالنسبة لتشتت الآراء حول الحرب التي نشبت في كوسوفو، حتى لو كانت نابعة من بلد واحد، فكل شيء يسير وكأن أحكامنا لا تنبع من المعلومات التي حصلنا عليها، ولا تنتمي إلى قدرتنا على التفكير، ولا تعتمد على القيم التي صرّحنا عنها، وكأن أحكامنا هذه تتعلّق بمعطيات مظلمة، كهويتنا الشخصية، وسيرتنا الذاتية، وتمسّكنا بالأنظمة اللاواعية والمتبدّلة باستمرار. عندما تصبح المعلومات والحجج منطقية فإنها قد تضفي مظهراً عقلانياً على الخيارات التي تمليها علينا اندفاعاتنا.

إنني لا أدّعي أني تخلصت نهائياً من تلك الحتميات، كما أنني لا أمنّي النفس بحصولي على الموافقة على تأويلي لأحداثٍ من قِبَل أولئك الذين كونوا رأيهم عنها. ولا أريد أيضاً محاكاة أبطال الحوار المحموم الذي تبع التدخل العسكري في كوسوفو. ولن أحاول زعزعة الثقة في أي رأي، مهما كان مصدره أو استعدادنا للعمل به. لن أقول إن هذه الحقيقة ليست سوى كذبة، لمجرد اتهام "غوبلز **Goebbels**"(١) للسوفييت أنهم هم المسؤولون عن مذبحة الضباط البولونيين في غابة (كاتين)، لن أخفي حقيقة كنه الأنظمة الشيوعية بسبب اليأس الذي أصاب (بيلانكور **Billancourt**)، أو بسبب حزب اليمين المتطرّف الذي يطوف في شوارع مدننا، يجب الإدلاء بالحقيقة كاملة في النقاشات العامة التي تدور علناً. لن أحاول التذليل من الصعوبات التي تعترضني بعرض وجهات النظر المتناقضة، والتي حُسِم فيها الخيار مسبقاً: هل أنت من أنصار الهمجية أم من أنصار المدنية؟ هل أنت من المروجين للحرب أم من دعاة إحلال السلام؟ هل تختار انقاذ الأطفال المهددين أو تتركهم عرضة للذبح؟ هل تفضّل القَتَلة على الضحايا؟ إننا عندما نبحث عن تحقيق الفوز في نقاشاتنا غير آبهين بسيادة الحقيقة، فإننا بذلك نقلّد لينين، حسب رأي "غروسمان". قد آن الأوان باعتقادي، لتفحّص هذه الواقعة من تاريخنا المعاصر بشيء من الصفاء الذهني، ودون الانقياد للأهواء.

لقد جرت الأحداث في كوسوفو عام ١٩٩٩، وفقاً لسياق جغرافي وتاريخي معيّن، تجدر بنا هنا الإشارة إلى خطوطه العريضة. يبدو لنا هذا الحدث للوهلة الأولى، مستقلاً عن غيره، ولكنه في الواقع، كان نذيراً لأحداث لاحقة. يتعلّق الموضوع باضطهاد الأقلية التركية في بلغاريا المجاورة، في الثمانينيات. ففي هذا البلد فئة من السكان من المسلمين الناطقين باللغة التركية، وهم يشكلون ١٠٪ من السكان الأصليين. كان التعايش بين هؤلاء والشعب البلغاري يتصف بالتمييز العنصري الذي يستهدف الأتراك، وهم قد تطبّعوا بآداب وسلوك الشعب البلغاري، ولم يكن هناك

(١) غوبلز هو رجل السياسة الألماني والصحفي القديم الذي أخذ على عاتقه أمر ترويج امبراطورية هتلر (المترجم).

صراعات تذكر بينهما، حتى جاءت تلك اللحظة وأعلنت فيها الحكومة البلغارية عن حملة تستهدف إجبار كل الفئات على حمل "الهوية البلغارية عنوة"، فيما يتعلّق بالأسماء وطرق العيش للمسلمين، وأجبرتهم على اعتناق تلك السائدة في البلاد، وهذا يطال جميع أعضاء الأسرة التركية في البلد. جاءت النتيجة كما كان متوقعاً لها: احتجاجات وصلت في بعض الأحيان إلى حد التطرّف وأودت إلى حوادث الانتحار الجماعي، والترحيل الاضطراري إلى تركيا لأشخاص لم يسبق لهم أن ذهبوا إليها في يوم من الأيام. كانت هذه المبادرة واضحة في معانيها. لقد أدركت السلطة الشيوعية أن توجّهها لم يعد له أي تأثير على الشعب ؛ إنه بحاجة لأن يستند إلى الانضباط، والارتباط العاطفي، والتعصّب الجماعي، من أجل إعادة هيمنتها على كافة فئات الشعب. لهذا الهدف، قررت إثارة الشعور الوطني لدى غالبية السكان، باقناعهم بالتناقض الناتج عن عدم التوافق الموجود بين كيان الأرض، وكيان اللغة (الثقافة).

مع ذلك، أدّت هذه الإجراءات التي تسبّبت بآلام عظيمة بين الأقلية المضطهدة، إلى نتائج عكسية، فقد أشعلت نار المعارضة لدى غالبية الشعب البلغاري، الأولى من نوعها في تاريخ الحكم الشمولي البلغاري! إلى حدٍ نتج عنه انهزام السلطة الشيوعية وسقوطها؛ هذه السلطة التي حافظت على هيمنتها على البلاد إلى هذه الساعة بصعوبة.

وإذا انتقلنا إلى يوغسلافيا، البلد المتاخم، في محاولة منّا للوقوف على أهم العوامل التي قادت إلى الصراع القائم فيها، حيث تضم هذه الدولة الاتحادية ست جمهوريات، تتوسطها صربيا **Serbie** التي هي أهمها، تضم منطقتين مستقلتين، وهما الفويفودين **Voïvodine**، التي يقطنها شعب يتكلم اللغة الهنغارية (اللغة الأم)، والكوسوفو **Kosovo**، والتي يتكلّم شعبها اللغة الألبانية. كان الحزب الشيوعي الحاكم فيها يضيّق الخناق على البلاد، مانعاً بذلك تشكّل الانقسامات الوطنية، مما جعل السلام يسود في الدولة حتى عام ١٩٨٠، وهو العام الذي توفي فيه الرئيس "تيتو **Tito**"، بطل الحرب العالمية الثانية وقائد الدولة؛ غير أن خلفاءه لم يكونوا يتمتعون بالنفوذ الذي كان يتمتع به هو شخصياً، فضعف الحزب الشيوعي وعجز عن ممارساته القمعية. عندئذٍ بدأ القادة الشيوعيون يتحوّلون إلى رؤساء وطنيين، الأمر الذي لم ينجح فيه

الشيوعيون البلغار؛ فقد صوّرت هذه الخطوة، السهولة التي بموجبها يتم الانتقال بها بين أشكال الحكم المطلق، وتتخذ الأمة مكانتها المرموقة المحصورة بفئة معينة. جَسَّد هذا التغيير "سلوبودان ميلوزوفيك **Slobodan Milosevic**" الرجل الصربي القوي، الذي بقي رجل يوغسلافيا الأقوى خلال مدة من الزمن. ايماناً منه أنه لم يعد بالإمكان إثارة التعصّب للإيديولوجية الشيوعية، فقد غيّر هذا الرجل من اتجاهه، واستغلّ ببراعة الشعور الذي كان يعتمر نفوس عدد كبير من سكان صربيا، الذين كانوا فيما سبق ضحايا لظلم انقضى منذ زمن سحيق.

بحث هذا الرجل في الماضي وتوقّف عند عام ١٩٨٧، حين كان شعب صربيا في منطقة كوسوفو، يشكّل الأقلية الساحقة، إذ كان يعد مئتي ألف مقابل مليونين من الألبان المسلمين؛ وكما يحصل في مثل هذه الظروف، تعرّضت هذه الأقليات الصربية لأعمال تنغيص وتمييز عنصري من قبل الغالبية الألبانية. فوعد "ميلوزوفيك" بإصلاح الوضع وإعادة المظالم إلى أهلها، بدأ بإحياء ذكرى أحداث قديمة؛ عاد بالذاكرة إلى المعركة الحاسمة التي جرت في حقول كوسوفو في عام ١٣٨٩، والتي هُزم على أثرها شعب السلاف على يد الأتراك المسلمين: غير وارد أن نستسلم هذه المرة أيضاً! قام (ميلوزوفيك) بتهيئة الذاكرة وإعداد النفوس للغزو مجدداً. فألغى استقلال المنطقة عام ١٩٨٩، وأعلن الاضطهاد بالجهة المعاكسة، هذه المرة ستوجَّه الضربة ضد الأقلية الألبانية في يوغسلافيا (حسب ادعاء ميلوزوفيك الذي قلب الحقائق).

كان لهذه الممارسة القمعية وقع الإنذار على باقي البلاد المتاخمة، فقد ثارت المخاوف أمام الهيمنة الصربية. وأخذت الجمهوريات القديمة، الواحدة تلو الأخرى تعلن استقلالها، متخلية بذلك عن ارتباطها بالاتحاد (باستثناء جمهورية المونتينيغرو **Monténégro** التي يدين سكانها، على غرار الشعب الصربي، بالديانة الأورثوذكسية، وينطقون باللغة الصربية). يبدو في الظاهر أن هناك مبدأً واحداً يقود هذه الحركة، يجب أن يتمتّع كل شعب ينفرد بثقافته الخاصة، بدولة مستقلة. إلا أن هذه الكيانات الثقافية لا يمكن أن يدركها المراقب الأجنبي بسهولة. كان يتم أحياناً الاحتماء بالتقاليد الدينية- فالأورثوذكسية، والكاثوليكية، والمسلمون، فئات تعيش جنباً إلى

جنب على هذه الأرض- ولكن يجب ألا ننسى أن غالبية هذه الشعوب ملحدة، أي لا تؤمن بأية ديانة سماوية، كونها تعيش في كنف الشيوعية منذ أربعين سنة. وفي أحيانٍ أخرى، كانت كفة التنوع في اللغات هي التي تطغى، صحيح أن اللغتين الهنغارية والألبانية تنحدران من أسر لغوية سلافية مختلفة، أما فيما يتعلّق باللغات الصربية والكرواتية والبوسنية، فأصلها واحد، تم تدوينه وفقاً لأبجديتين مختلفتين؛ والناطق بهذه اللغة بإمكانه أيضاً أن يفهم اللغة المقدونية والسلوفانية. أمر آخر، بما أن يوغسلافيا كانت دولة واحدة منذ عام ١٩١٨؛ لذا اختلط سكانها فيما بينهم سواء عن طريق السفر أو الزواج، ولا يستحق هذا الأمر أن نطلق عليه تسمية "التبادل العرقي".

إن موضوع الحصول على الاستقلال قد يولّد مواجهات عنيفة، من حيث ضرورة رسم حدود جديدة بين الدول الناشئة، وليس بين أجزاء الدولة الواحدة. وشهدت البلاد تبادلاً في السكان: الصربيون في كرواتيا، والكرواتيون في صربيا. واندلعت حروب عديدة، واجه فيها الصربيون كلاً من السلوفانيين والكرواتيين. وتراكمت الأحقاد، وكثرت أسباب الأخذ بالثأر. بدا القادة في هذه الدول الجديدة وكأنهم مندفعون وراء تحقيق مبدأ واحد ألا وهو العرق، والدولة. هذا تسببٌ في هجرة السكان التي كان يُطلق عليها تسمية "التطهير العرقي"، إنها تشبه في مضمونها تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، مجموعات من البولونيين مرغمة على مغادرة الأراضي التي ضمّها الاتحاد السوفييتي إليه، ومجموعات من الألمان مهجّرة من المناطق التي أصبحت الآن تابعة إلى بولونيا، وهكذا دواليك.

يجدر هنا التركيز على مبدأ المصادفة بين الدولة والنظرة العرقية، وهو موضوع يحتمل النقاش لمجموعتين من الأسباب؛ أولاهما ما يتعلّق بالوقائع وتصنيفها، إذ إن العبارة التي تنادي بـ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" والتي لا تنفك تتردد في هذا السياق، لا تحمل معنى محدداً بحد ذاتها، فهي تفترض أن الشعوب كانت موجودة قبل تشكّل الدول، وهذا وهم. إذ أننا لا نطلق تسمية "الشعب" على أية مجموعة عرقية، مهما كان مفهوم هذه الكلمة. أود أن أذكّر أن مجموع الدول على الصعيد العالمي يبلغ اليوم (٢٠٠) مئتي دولة، في حين أن عدد اللغات الموجودة يبلغ (٦٠٠٠)

ستة آلاف، أما عدد التجمعات العرقية فهو (٥٠٠٠) خمسة آلاف تتفاوت في وضوحها. يُضاف إلى ذلك، وكما هو معروف، أن الخصائص الثقافية غير متساوية في توزيعها، والتقسيمات الدينية لا تتناسب مع المجموعات اللغوية أو حتى مع الشكل الخارجي. في كثير من الأحيان يلعب الماضي المشترك، أو العدو المشترك دوراً أهم وأقوى في خلق التضامن بين الشعوب من ذلك الذي تولده اللغة، أو الديانة. باختصار فالحلم (الذي قد يبدو في بعض الأوقات شبيهاً بالكابوس) في التناغم الكامل بين الأراضي والشعوب والدول، بعيد المنال وغير قابل للتحقيق.

ومن جهة أخرى، يبدو هذا الحلم غريباً عن العقل الديمقراطي. فهو يفترض احتجاز الفرد ضمن هوية أورثها إياه أبواه، إلى جانب ظروف نشأته، بدلاً من أن يُمنح حرية التعبير عن استقلالية رأيه. فالدولة العرقية هي "دولة طبيعية"؛ في حين أن الدولة الديمقراطية تقوم على مبدأ "التعاقد"، يستخدم السكان الذين هم رعاياها وليسوا فقط ممثلي الطائفة التي تخضع لهوية المظهر والثقافة، يستخدمون إرادتهم.

لا تقوم الدولة الديمقراطية على رابطة الدم أو حتى على رابطة المنشأ، فالفرد فيها يمارس حريته بشكل كامل، ولا يخضع لأي قيد. تضم هذه الدولة طوائف عديدة من جنسيات مختلفة، معتمدة في ذلك سياسة توفّق بها هذه الاختلافات، فنراها أحياناً تتبع منهج التسامح أو العلمانية (معتبرة الدين موضوعاً خاصاً، فالديمقراطية العصرية ترحب بحرية الأديان، كما تسمح بالإحجام عن الإيمان والاعتقاد)، ونراها أحياناً أخرى تعتمد سياسة التوحيد (هناك لغة رسمية واحدة في غالبية الدول الغربية، وهذا مثال آخر). لم يكن النظام الديمقراطي يسعى أبداً إلى خلق تجانس ثقافي أو عرقي في البلاد، بل يعمل جاهداً للحفاظ على حقوق الإنسان، التي من بينها حق الانتماء إلى الأقلية الثقافية. وتشجيعاً منه لهذا المبدأ، يعمل هذا النظام في بعض الأحيان، على القضاء على الأنماط المهيمنة التي تخص الأقليات؛ و يسمح لهم في أحيان أخرى، استخدام لغتهم، وممارسة ديانتهم، وتقاليدهم. من هنا ندرك سبب اختلاط الشعوب فيما بينها، وانتقالها بين البلاد منذ عهد سحيق، دون الاحتفاظ بأرض خاصة لشعب معيّن.

بخلاف حقوق الفرد أو احترام الأقليات في الدولة الديمقراطية، فإن مبدأ النقاء العرقي لا يتلاءم مع هذا النظام؛ مع أنه كان السبب الرئيسي في توجيه الجماعات الحاكمة في البلاد المنشقّة عن يوغسلافيا. وظهرت النتائج المدمّرة لهذا الخيار في البوسنة. السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود التجانس بين الشعوب التي كانت تعيش في الجمهورية القديمة. وتُوَضِّح لنا الإحصاءات التي أجريت مؤخراً في البلاد، أن نسبة ٤٣ ٪ من السكان، هم من البوسنيين المسلمين، و٣١٪ من الصرب الذين يدينون بالأورثودوكسية، و١٧٪ فقط من الكروات الكاثوليك. وما أغفلتْ عن ذكره هذه الإحصائيات أن هناك الكثير من البوسنيين، وبشكل خاص من سكان المدن، لم يكونوا ينتمون إلى أية من هذه الفئات، قبل أن تضيّق عليهم هذه الإحصائيات لتحديد انتمائهم إلى أحدها؛ لقد كانوا يعتبرون أنفسهم من سكان البوسنة أو يوغسلافيا؛ ولا ننسى أنهم يتكلمون اللغة نفسها وأنهم ملحدون.

بما أن قادة الطوائف الثلاثة قد تبنّوا مبدأ المطابقة بين العرقية والدولة، وبما أنه كان في نيتهم توزيع الجمهورية إلى ثلاث دول مستقلة، كان لا بد من حصول النتيجة المتوقّعة: يكمن الشرط الأساسي في طرد "الغرباء" للحفاظ على الأرض. كان لهذا المبدأ الأثر الأكبر في توجيه موقف الأحزاب المختلفة، فالقاسم المشترك لإقصاء الأقليات يكمن في تشكيل كيانات إقليمية متجانسة ثقافياً، وفي المطالبة بالاستقلال الوطني. وينشأ الصراع هنا بين الحزبين، ليس بسبب التباين في المذاهب والأفكار، بل بسبب النزاع على توزيع الحدود بين الدولتين. وتميّزت حرب البوسنة بأنها طويلة ودامية بشكل خاص، لقد لعب القادة والمحاربون الصرب الدور الأكبر فيها؛ فهم المسؤولون عن ارتكاب المجازر، وهتك الأعراض الجماعي، والتجاوزات المتنوعة، علماً أنه قد تمّ إجلاء جزءٍ من السكان الصربيين عن هذه الأراضي تحت شعار سياسة التنقية العرقية.

ويتدخل عامل جديد في سير الأحداث: إنه "الغرب"، المتمثّل ببعض بلدان الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة. لقد تجلّى هذا العامل بطريقتين. فمن جهة، ضمنت هذه البلاد بدورها مبدأ التجانس العرقي الذي لجأ إليه المحاربون،

مبتعدين عن فكرة إنشاء دولة حسب النموذج التعاقدي. يجب أن نقّر أنه كانت تقودهم أسباب محددة في اتباع هذا النهج، لقد وقعت الدولة التعاقدية، أي يوغسلافيا، بين أيدي ورثة النظام الشيوعي، بزعامة "ميلوزيفيك" وأعوانه، في حين كان في نية الدول الجديدة، سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة، التي باتت نقية من الناحية العرقية، كان في نيتها قطع أية صلة بالميراث الشيوعي، مفضلة التحالف مع الغرب. إنها القصة المعهودة، إننا نؤمن بوجوب تشجيع الروح الوطنية للشعب الخاضع عندما يتعلّق الأمر بالتخلّص والتحرر من الوصاية الأجنبية الجائرة. ولكن بالمقابل، ما الذي يضمن أن السلطة الجديدة، والتي هي من سكان البلد الأصليين، لن تكون أكثر ظلماً واستبداداً ؟ - هذا إذا لم نذكر أننا دعمنا في وقت من الأوقات المبدأ اللاديمقراطي للتجانس الوطني والدولة الطبيعية.

أصبحنا ندرك سبب تعلّق الدول الغربية - والديمقراطية - بالمبدأ اللاديمقراطي، ولكننا أيضاً نتأسف عليه. أما الدور الثاني الذي لعبته الدول الغربية، فقد كان متناقضاً، لقد أثبتت هذه الدول وجودها على أرض المعركة، ولكنها أحجمت عن أي تدخّل. وبالفعل، أرسلت هيئة الأمم المتحدة تحت ضغطٍ من دول أوروبا الغربية، مراقبين عسكريين إلى يوغسلافيا، وبشكل خاص إلى البوسنة؛ غير أنه لم يسمح لهؤلاء الجنود بالاشتراك في القتال، مع أن الأمر بدا لهم ضرورياً. النتيجة معروفة: لقد اعتقد المسلمون من السكان أن أصحاب القبعات الزرقاء (أي القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة) يؤمّنون لهم الحماية من قصف الأعداء، فلجؤوا إليهم، ولكن هذه القوات لم تمنع القوات العسكرية وشبه العسكرية المقاتلة من احتجاز هؤلاء اللاجئين والتمثيل بهم من خلال المجازر التي نفذوها في (سريبرينيكا **Srebrenica**). صُنفت هذه الواقعة التي حدثت في عام ١٩٩٥، ضمن الصراعات اليوغسلافية الأكثر شراسة التي شهدتها البلاد منذ سنوات عديدة. لقد شهدت راوندا الفظائع نفسها في عام ١٩٩٤، حيث تم التمثيل بمئات الآلاف من الأقليات من سكان البلاد تحت مراقبة ممثلي هيئة الأمم المتحدة العاجزين عن اتخاذ أي موقف رادع. لا يمكننا القول إن هيئة الأمم المتحدة خرجت فخورة من جراء هذه الوقائع.

إلى جانب هذا الموقف العسكري السلبي، تنامى السخط الأخلاقي كتحدي للعجز الذي حصل. اتخذ هذا السخط شكل الاستخدام المكثّف للذاكرة، والامتهان المفرط للماضي. لقد بدأ تمثيل الصراع العرقي في يوغسلافيا بوقائع عن الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي كان بعيداً عن التصور، فقد شُبّه "ميلوزيفيك" "بهتلر". ظهرت وجوه المسلمين الهزيلة من سكان البوسنة، على الشاشات الصغيرة من خلف الأسلاك الشائكة: "كان المشهد يشبه محارق اليهود"، قالها أحد مستشاري البيت الأبيض الذي لم يكن على اطلاع بالشطط الذي حصل في الماضي. صرّح الرئيس الأمريكي السابق كلينتون قائلاً أثناء حملته الدعائية عام١٩٩٢: "إذا كنا قد تعلمنا شيئاً من المحارق، فهو الثمن الباهظ لصمتنا، وعجزنا في إيقاف الإبادة الجماعية". أكدّ من جانبه، ممثل وزير الدولة الأمريكي في يوغسلافيا، في عام ١٩٩٥ "ريتشارد هولبروك **Richard Holbrooke**" أنه على أتم استعداد لإسكات ضميره ومساومة القابضين على زمام الحكم في يوغسلافيا، في الوقت الذي كان يتهمهم فيه بالإجرام؛ إنه يواسي نفسه حين يقارنها بـ "راؤول والنبرغ **Raoul Wallenberg**" الذي لم يتوانَ عن التحدث إلى الجلادين النازيين من أجل إنقاذ حياة اليهود المضطَهدين. ألم تحاول المنظّمات الإنسانية في تلك الحقبة، التفاوض مع "هيملر"؟ يبدو أن "ريتشارد هولبروك" قد نسي أنه عندما كان يتحدّث، كان يمثّل أعظم قوة عسكرية على الصعيد العالمي، بينما كان "راؤول والنبرغ" الملحق بالسفارة السويدية في بودابست أثناء الاحتلال النازي، يتصرّف مراهناً بحياته التي سيفقدها في غياهب سجون البلد الشمولي الآخر ألا وهو الاتحاد السوفييتي، نتيجة تدخل التاريخ الساخر.

"يجب أن تتم محاكمة هؤلاء الرجال"، تصريح آخر من مستشار أمريكي في البيت الأبيض: إننا، عندما نمتنع عن إدانتهم، نطلق سراح "**Göring**"و"**Goebbels**"، بعد سقوط الإمبراطورية الألمانية الثالثة. أما "مادلين أولبرايت **Madeleine Albright**" التي اعتلت منصب أمانة سر الدولة عام ١٩٩٦، والتي شهدت هروب عائلتها من تشيكوسلوفاكيا أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنها ترى الأمور من منظار ذكريات طفولتها: فحروب البوسنة تذكرها بالنازية، أما موقف حكومات دول أوروبا الغربية فإنها تكاد تشبه

مواقف كل من انكلترا وفرنسا في ميونخ عام ١٩٣٨ . وفي خطابها الذي ألقته عام ١٩٩٤، في متحف المحارق في واشنطن، بعنوان "البوسنة على ضوء المحارق" عندما مثّلت الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة، صرحت قائلة: "لقد بحث القادة البوسنيون الصرب عن حلٍ نهائي لإفناء أو لإقصاء الشعوب غير الصربية التي كانت تحت إمرتهم [8]". يخيّل إلينا أن الكل يتمنى اليوم أن يستطيع الادعاء أنه أوقف محرقة جديدة.

انتهى تفكك يوغسلافيا هناك حيث بدأ: في الكوسوفو، وكان ذلك في نهاية الثمانينيات. يجب أولاً أن نذكّر هنا، أنه حتى عام ١٩١٢، كانت هذه الأراضي في معظمها تحت اللواء التركي؛ وأن الدولة الألبانية ظهرت عقب حروب البلقان، والحرب العالمية الأولى؛ غير أن الناطقين باللغة الألبانية عاشوا خارج حدود هذه الدولة، في مقدونية، وفي صربيا (منطقة الكوسوفو)، وفي المونتينيغرو، أو في اليونان؛ ومن جهة أخرى، استقر أهالي سلاف الجنوبية في ألبانيا. وهكذا شهدت الكوسوفو اضطراباً تدريجياً في التوازن الأصلي للجنسيات. فخلال الحرب العالمية الثانية، استولى "موسوليني **Mussolini**"على ألبانيا وعلى الكوسوفو، وشرع بإجلاء مئتي ألف صربي عن المنطقة، ولكنهم ما لبثوا أن عادوا مع إعلان نهاية الحرب؛ واستمر الاختلال في التوازن بالتزايد خلال السنوات التي تلت ذلك: حيث أصبحت العائلات الألبانية أكثر عدداً، مما أثر على تزايد نسبتهم. بالإضافة إلى ذلك، كانت الكوسوفو أكثر المناطق اليوغسلافية تدنياً على الصعيد الاقتصادي. ضمن هذه الظروف المتأرجحة طرأ التغيير على البلاد عام ١٩٨٩.

بدا تاريخ السنوات العشرين الأخيرة للحياة في هذه المنطقة الريفية شبيهاً بنوّاس الساعة: فكل فعل يصدر عن إحدى الجهات المتورطة كان يعقبه رد فعل من الجهة الأخرى، في مزايدة آخذة في التفاقم على مر الأيام. فمثلاً جاء الاضطهاد المكثّف ضد الألبانيين بعد عام ١٩٨٩، رداً على التمييز العنصري الذي فُرض على الصربيين بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٩، خشي الصربيون أن تحصل هذه المنطقة على استقلالها أو أن تطالب بانضمامها إلى ألبانيا، بسبب الإختلاف العرقي لسكانها.

فعمل الصربيون جاهدين على طمس هويتهم أو على إكراههم على مغادرة البلاد، فالخيار الذي قدموه للألبانيين كان إما التمثّل بالهوية الصربية وإما الرحيل. كما تم الحظر على استخدام اللغة الألبانية، خاصة في مجال التعليم، وأُبعد الناطقون باللغة الألبانية عن المناصب القيادية، ورزحوا تحت نير كل أنواع التجاوزات. حينئذٍ، نُظِّمت مقاومة غير عنيفة أعادت للمؤسسات والمدارس اعتبارها؛ وأضفت الانتخابات المحلية صفة الشرعية على هذه المقاومة، ففاز "إبراهيم روغوفا **Ibrahim Rugova**" المعروف بسلوكه المعتدل. علماً أنه ظهرت في المدة نفسها، فئة راديكالية متشددة، أطلقت على نفسها اسم "جيش تحرير الكوسوفو" (**UCK**). قاد هذا الجيش حملة مسلحة ضد السلطة الصربية بدءاً من ١٩٩٦.

بالرغم من هذه المظاهر، لم يكن لتصعيد العنف الذي استمر بقوة آلية، أي أثر محتوم. كان يمكن إبعاد شبح الأزمة، بالإبقاء على استقلالية الإقليم في عام ١٩٨٩، أو حتى بمنحه أهمية أكبر، مع الحفاظ عليه داخل الدولة الاتحادية: فلو شعرت الأقليات بالحماية الكافية، ولو حظيت بمعاملة جيدة لما طالبت بالانفصال. ولكن خطة "ميلوزيفيك" كانت مغايرة تماماً. لم يكن يولي اهتماماً بالحالة النفسية للأقليات التي تتكلم اللغة الألبانية. وبالمقابل كان يستطيع أن يفوز على منافسيه باستقطابه الغالبية الصربية عن طريق الإيحاء لها باستعادة السيطرة على هذه البلدة التي يذّكرها اسمها بتاريخها الوطني.

لقد كان لإلغاء الاستقلال الذاتي لهذه البلدة الأثر في تشكيل المجموعة الراديكالية مثل "جيش تحرير الكوسوفو". كانت هذه المجموعة في بداياتها من أنصار الزعيم "ماو تسي تونغ"، أي أن مذهبها كان شيوعياً، وهي مجموعة ناشطة في ألبانيا؛ ولكن بعد انهيار النظام الشيوعي، اقتصرت على المطالبة بالوطنية. وكما هو سائد في البلدان التي كانت الشيوعية هي النظام الحاكم فيها، فقد كشف انهيار هذا النظام عن سقوط الدولة المسبق، وبدا ذلك أكثر وضوحاً في ألبانيا؛ فظهرت مناطق خارجة عن القانون، سيطرت فيها عصابات المافيا، التي تمكّنت من الاستيلاء على ترسانة الجيش. فنظّم جيش التحرير قواعده في مناطق متفرقة من ألبانيا

المتاخمة للكوسوفو، وشرع في المقاومة المسلحة. بدأ هذا الجيش باغتيال عدد لا بأس به من ممثلي السلطة الصربية، سواء كانوا من السياسيين أو العسكريين؛ كما أعدم جماعات معتدلة ممن ينطقون باللغة الألبانية بعد إدانتهم بالتعاون مع العدو.. فاستغلت السلطة المركزية اليوغسلافية الفرصة لتكثّف من أعمال الردع والقمع بذبحها مقاتلين من جيش تحرير الكوسوفو، وباضطهادها للفلاحين المشتبه بتأييدهم له.

لم يكن ميزان القوى متعادلاً. كان جيش الدولة اليوغسلافية يفوق جيش تحرير الكوسوفو، عدداً وعتاداً وتدريباً. مما دفع هذا الأخير إلى المراهنة على كرت جديد، يتيح له استمالة الأسرة الدولية أو دول الغرب إلى جانبه؛ وها هو ميزان القوى ينعكس مجدداً. فما الذي فعله "جيش تحرير الكوسوفو"؟ لقد اختار الدعاة فيه ترويج رواية الضحية. أدرك "رومان غاري" ذلك فكتب في إحدى المرات يقول: "تشترك الحركات التاريخية التي لعبت دوراً في التاريخ بأمر واحد، فهي تبدأ من الضحية وتنتهي عندها". ولم يغفل القادة اليوغسلاف أنفسهم عن هذه الحقيقة، فقاموا باستغلالها، ولكن بطريقة محصورة. لقد كان الصرب في الماضي، ولفترات طويلة ضحايا البلدان التي تحيط بهم، بدءاً من الأتراك في عام ١٣٨٩، تلا ذلك حرب الكوسوفو بعد أربعة قرون؛ ثم كانوا ضحايا النمسا وهنغاريا في الحرب العالمية الأولى، إلى أن وقعوا بين أيدي ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية؛ ولم يتوانَ السوفييت عن تهديدهم بدءاً من١٩٤٧ حتى موت ستالين. وبعد أن كانوا لسنوات عديدة هم الضحية الرئيسة، قرروا قلب الأدوار واستبدالها بالرواية البطولية المنتصرة. وعد ميلوزيفيك مواطنيه بالنصر! لذا عليهم أن يستفيدوا من الآلام التي عانوا منها لتحقيق هذا النصر.

وفي مواجهة لهذه الخطة النفسية التي تعتمد الثناء على الانتقام للماضي، قدم جيش تحرير الكوسوفو خطة تتسم بالبساطة، ألا وهي التركيز على معاناة ضحية اليوم. لذا كان لا بد من تغيير إطار المرجعية وعدم التوجّه إلى الحكومة اليوغسلافية التي لم تعد تعير أي اهتمام لآلام الضحايا، بل آثر الاحتكام إلى محكمة ثالثة، متمثلة بدول أوروبا الغربية، التي وجدت نفسها أخيراً معنية بالأمر، وقررت التدخل لحل

الصراع. وتُثبِت هذه الخطة نجاحها بشكلٍ مدهش، بتعاون السلطات اليوغسلافية (اللاإرادي) التي لم تدرك الكمين الذي كانت آيلة للوقوع فيه، معتقدة أن الأمر لا يتعدّى كونه امتحان بسيط لقوتها، وأنها سوف تجتازه ببراعة. فتنجرف في عام ١٩٩٨ في عملية قمع عنيف لكل ظاهرة مناهضة لها، بإعدامها للمقاتلين وللمدنيين على حدٍ سواء لمجرد ارتيابها بتآمرهم، كما قامت باضطهاد وإقصاء كل المشبوهين. ومن جهته، لم يتوانَ جيش تحرير الكوسوفو عن اللجوء إلى ممارسات العنف ولكن على نطاق محدود؛ إن هذه الأحداث ليست بالبعيدة عن أذهاننا لمعرفة فيما إذا كانت هذه المجزرة ضد الشعب الناطق باللغة الألبانية هي جواب على حادث استفزازي حاذق، أم أنها كانت مبادرة من الجيش اليوغسلافي؛ وإذا كانت هذه الجثث الملقاة في كل مكان هي للمقاتلين الألبان أو للمدنيين الذين أخطؤوا بتواجدهم في المكان غير المناسب، وفي اللحظة غير المناسبة.

على كل حال، فقد بيّن صانعو القرارات السياسية الغربيون مواقفهم التي تجسّدت من خلال مناصرتهم للمعسكر المفضل بالنسبة إليهم، لقد آثروا مناصرة معسكر الألبان المستقلين، وبشكل خاص جيش تحرير الكوسوفو، الذي كانت الحكومة الأمريكية قد اتهمته قبل عامين فقط، بأنه "مجموعة إرهابية!"، ففضلوه على التيار المعتدل، البعيد عن العنف، بزعامة "روغوفا " الذي لم يعد قادراً على إيصال صوته للعالم. أدى هذا الالتزام إلى انعقاد موتمر قمة (رامبوييه **Rambouillet**) في مطلع عام ١٩٩٩ .

لنعد مرة أخرى لهذين الحزبين المتنازعين. كان كل حزب فيهما يعتقد أنه هو الضحية، وكان يسعى للمطالبة بلعب هذا الدور، الأول هو الضحية في الزمن الماضي، وأما الثاني (وهذا الأفضل) فهو ضحية الزمن الحاضر. كان كل حزب منهما يعتقد أنه على صواب. فمبادئهما كانت على طرفي نقيض، ولكن محورها كان يتعلّق بأمور تافهة تخص عالمنا.

ينادي الصرب بأن "الجمهورية هي وحدة لا تتجزأ"، وكنتيجة لهذا المبدأ: "لا يوجد في زمن الحرب سوى نظام حكم واحد، إنه نظام اليعقوبية [1]"، فتعساً للحزب

(١) وهو حزب مؤلف من غلاة الديمقراطيين، نادى بالحرب بلا هوادة على التكتّل الأوروبي أثناء الثورة الفرنسية (المترجم).

الذي لا يقضي على أعداء البلاد في الداخل". تلك هي بعض تعبيرات المؤلّف الفرنسي "شارل بيغي **Charles Péguy**" [9]. يرفض الصرب أن تفقد دولتهم جزءاً من أراضيها بحجة أن غالبية الأفراد ينطقون بلغات مختلفة عن لغتهم، ويمارسون ديانات مغايرة لديانتهم، هذا يعني الاعتراف ضمناً أن الدولة قائمة في أساسها على حق الدم وأنها دولة طبيعية وليست تعاقدية. غير أنهم قد أغفلوا الإصغاء إلى الرأي المعاكس لهذا المبدأ والذي يطالب بالدفاع عن حقوق الأفراد في ممارسة لغتهم وديانتهم وتقاليدهم بحرية تامة وعلى الوجه الذي يرغبون. أما الناطقون باللغة الألبانية من أصلٍ يوغسلافي، فإنهم يطالبون بممارسة حريتهم أسوة بباقي الشعوب، وهذا المطلب هو استمرار لمطالبتهم بالاستقلال الذاتي. ولكن، مع تأكيدهم على ضرورة تحرير الشعب الألباني من الجور الصربي، فإنهم يلغون تقبّل فكرة صدور الظلم عن مواطني بلدهم، وهذه حالة شائعة جداً ومنتشرة. ويأتي مصير الألبان في السبعينيات ليجسّد هذا التناقض، حيث تعاني المجموعة التي تقطن الأراضي الألبانية التي يسيطر عليها الحاكم الطاغية "إنفر هوكشا **Enver Hoxha**" من الفقر المدقع والاضطهاد الجائر، أكثر مما تعانيه الأقليات التي تعيش في يوغسلافيا تحت حكم الجنرال "تيتو". أما أنصار تحرير الكوسوفو من جهتهم، فقد أبقوا موضوع مصير الأقليات التي ستعيش في الدولة المحررة لاحقاً في وضعٍ مبهم.

لقد أثارت السياسة البارعة التي انتهجها جيش تحرير الكوسوفو الذي كان يضم في الماضي القريب، مجموعة صغيرة من "الإرهابيين"، إعجاب العالم، إذ إنه بات يستحوذ الآن على دعم أعظم جيش على الصعيد العالمي، منظمة الحلف الأطلسي (**OTAN**). إننا لنعجب من التفضيل الذي قام به الغرب لجهة على حساب أخرى، في حين أن كلتا الجهتين تستوجبان النقد وتستحقان الدفاع عنهما. صحيح أن هذا التوازن موجود فقط على مستوى الفكر؛ أما من حيث الوقائع فإن الميليشيا والجيش الصربي هما الأقوى، لقد فاقوا خصومهم بأعمال العنف والدمار والظلم التي نفذوها؛ أما التجاوزات التي ارتكبوها في البوسنة فإنها لا تزال حيّة في ذاكرة الشعوب. أمر آخر يدعو للتعجب حين نرى الغرب يدين من جهة، سياسة التطهير

العرقي، أي النزعة التي ترمي إلى مطابقة الدولة بالعرق؛ ومن جهة أخرى، نرى هذا الغرب نفسه، قد وافق على سياسة التطهير العرقي ذاتها، بتبنّيه قضية أولئك الذين يناضلون من أجل حق "الشعوب" في تقرير مصيرها، وذلك بالتشجيع على إقامة عدد لا متناهٍ من الدويلات العرقية النقية. إننا لا ننكر أن الطرق التي استخدمتها دول الغرب كانت مختلفة في شكلها، فبدلاً من أساليب الإقصاء والإرهاب، لجأت إلى إنشاء التمثيل الدبلوماسي في العواصم الجديدة وإرسال المساعدات الإنسانية لها.

وأخيراً، تنتابنا الدهشة عندما نقطن في مدن مثل باريس، أو لندن، أو نيويورك، حين نرى تعصّب الأحزاب دفاعاً عن خياراتها. إن الأمر جد طبيعي بالنسبة لقادة الطوائف والجماعات، حيث يُفَضَّل أن تكون أنت الرئيس بدلاً من أن تنصاع لأوامر تافهة ومهينة. وتتلاشى أسباب الالتزام المتعصب لدى الشعوب. فلِمَ نتعلّق بجذور الأرض أو الدولة عندما لا ننتمي إليهما على الصعيد الشخصي؟ كتبت إحدى الصحف الفرنسية أثناء المحادثات التي أجريت بخصوص تقسيم البوسنة عام ١٩٩٥: "لقد أقسمت أمهات الشبان الذين قتلوا في الجبهة، على الانتحار الجماعي فيما لو تمّ تسليم الحيّ الذي يقطنون فيه إلى فصائل الحكومة البوسنية، وقد تمّ هذا الأمر يوم الأحد الموافق للسادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، في مقبرة (إيليدزا Ilidza). [10] ترى، هل فقدت هذه الأمهات صوابهنّ بموت أولادهنّ؟ كيف نفسّر إذاً تفضيلهنّ للموت على انتقال الحكم الإداري في حَيّهِنّ إلى أيدٍ أخرى؟ يقال في مثل هذه الحالات: إن ضراوة الحرب الحديثة تحكم على المهزومين في شدة قنوطهم، بممارسة العنف ضد أنفسهم.

من الضروري أن نبيّن أنه في المدة التي أعقبت نظام الشمولية، تغير فحوى التعصّب، بيد أن حدّته لم تتأثر. فالبشر بحاجة ماسة إلى تحديد انتمائهم، حتى لا تنتابهم الرَيبة في أصل وجودهم. وتتخذ هذه المعرفة معنى مزدوجاً، الأول شخصي، يتلقاه الطفل عن أبويه وذويه؛ والثاني عام، يأتي عن طريق الطائفة أو المجموعة التي ينتمي إليها الفرد. ففي المجتمعات التقليدية، تتبع المعرفة العامة طرقاً واضحة، فلكل فرد مكانته فيها، كما أن اسمه وارد ضمن سجلات مفهرسة؛ ولقد رأينا الدور الذي

لعبته الذاكرة الجماعية. أما على صعيد الدول الشمولية، فإنها تمحق الصلات التقليدية ولكنها تقترح غيرها مكانها، إلاّ أن هذه البدائل لا تتجاوز مرحلة الخيال، فالكل ينتمي إلى مجموعة مذهبية واحدة. أما دول أوروبا الغربية من جهتها، مع أنها لم تعرف نظام الشمولية في بلادها أو أنها تمكّت من اجتثاثه منذ أمد بعيد، فهي تواجه المشكلة ذاتها، في زمن تفككت فيه عرى الروابط التقليدية من جهة، وفشلت الأديان القديمة في ممارسة دورها المعهود من جهة أخرى. لذا حاولت الحكومات إصلاح الأمر بالمبالغة في تقييم العالم الخاص، وفي تأسيس جماعات جديدة كبديل للقديمة المندثرة (ولم يكن النجاح حليفها في كل مرة)، و في الوقت نفسه، ساعد ثبات منشآت الدولة على توحيد الأفراد.

كل تلك العلاجات لم تُجْدِ نفعاً بالنسبة لسكان يوغسلافيا السابقة، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من دول أوروبا الشرقية، مع اختلاف في الدرجات. لقد قضت الشمولية على كل البنى القديمة؛ ولا يجدر بنا الاعتماد على الصرخات الحالية للعودة إلى الدين، لقد أصبحت مضللة؛ حيث إنها كانت موجّهة ومسخّرة لخدمة أهداف سياسية. لقد خرجت الدولة بأضعف حال، بعد أن زعزعت التجربة الشمولية من أركانها، فنظام الحكم هذا لم يمنحها أي استقلال ذاتي؛ وكشف سقوط نظام الحكم عن فقر مدقع. وانتقلت السلطة من أيدي عصابات المافيا العديدة، إلى أيدي المستفيدين الفاسدين والمجرّدين من المبادئ، إلى أيدي جماعات ذات مصالح ونفوذ. وانهار اقتصاد الدولة عندما اصطدم باقتصاد العرض والطلب، مسبباً عوزاً عاماً في كل أرجاء البلاد. فكيف نلجأ إلى شرنقة النجاح أو الازدهار الشخصي في مثل هذه الظروف المحيطة؟ في هذه الأثناء ارتد السكان إلى الملاذ الأخير، ألا وهو الانتماء إلى هوية كانوا يحلمون بها، وإلى لغة، و إلى ديانة لم تمارس منذ عهد سحيق، وإلى تاريخ منمّق ليتناسب مع الظروف، (فتمسّك البعض بمعركة "كوسوفو بول" التي جرت عام ١٣٨٩، ونادى البعض الآخر بتشكيل الأمة الألبانية في العاصمة بريستينا عام ١٨٧٨)، وإلى الأرض التي كان يرمز إليها بـ (نحن) "سوف أنتحر إذا سيطر البوسنيون أو الصربيون أو الألبانيون على هذا الحي". بهذه الطريقة، بات اللجوء إلى الهوية الوهمية هو الوسيلة الوحيدة لمحاربة اليأس.

حاول المجتمعون في المؤتمر الدولي في شباط من عام ١٩٩٩ في (رامبوييه) تسوية الصراع في الكوسوفو. وقد لاقت المفوضية الأمريكية صعوبات جمّة في إقناع حلفائها من الدول الأوروبية بضرب يوغسلافيا بالقنابل. "جاء موقف كل من الفرنسيين والإيطاليين قاضياً على الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية. لقد أورد "جيمس روبن **James Rubin**" [11] الذراع الأيمن "لمادلين أولبرايت" في وقت لاحق، أن الموقف الذي اتخذه كل من الفرنسيين والإيطاليين كان حرياً أن يقضي على الجهود المبذولة من قبل الإدارة الأمريكية، وذلك لضمان وقوف منظمة الحلف الأطلسي ضد النظام في بلغراد. ففاز الدعاة الذين يروّجون (لمنظمة الحلف الأطلسي بأكملها). لقد طالبت الدول الغربية في الواقع أولئك الناطقين باللغة الألبانية بتأجيل إعلان استقلال دولتهم لفترة ثلاث سنوات - بسبب رفض الدول الغربية لفكرة قيام ميونخ جديدة- كما طالبوا الحكومة اليوغسلافية بكف سيادتها عن جزء من البلاد، ووضعها تحت المراقبة الدولية، بالإضافة إلى السماح لقوات منظمة الحلف الأطلسي بالتنقل في كافة الأراضي اليوغسلافية بحرية. وبعد عدة مراوغات، وافقت المفوضية الألبانية على الانتظار لفترة ثلاث سنوات، وذلك بعد أن فازت الشرعية معتمِدةً على قوة السلاح التي غلبت القوة المعتمدة على الانتخابات. وأعلنت الحكومة اليوغسلافية رفضها الامتثال لشروط الاتفاقية. وتوقّفت المحادثات. ولاحت الحرب في الأفق كمخرج وحيد من هذا المأزق.

التدخل العسكري

لا يسعنا أن نطلق كلمة حرب على الأحداث التي دارت في يوغسلافيا في الفترة ما بين ٢٤ آذار حتى١٠ حزيران من العام ,١٩٩٩ فالحرب تفترض وجود مقاتلين من الطرفين يكيلون الضربات لبعضهم. أما في هذه حالة، فإن العملية كانت أقرب إلى كونها حملة تأديبية؛ لقد آثرت حكومات الدول الغربية أن يكون الأمر على هذا النحو، كي لا تضطر الطلب إلى مجلس شعبها الموافقة على إعلان الحرب رسمياً. وهكذا، تعرّضت الأراضي اليوغسلافية للقصف بالقنابل على مدى شهرين ونصف كاملين، دون أي رد عسكري من جهة الجيش اليوغسلافي. ولا أحد يعرف ماهية القائد الحقيقي لهذه الحملة التأديبية ضد الأراضي اليوغسلافية. ثم جاء الإعلان الرسمي على لسان الأمين العام لمنظمة الحلف الأطلسي "جافيير سولانا"؛ فكما نعلم أن هذه المنظمة ليست منظمة مدنية ولا دولة، إنما هي منظمة عسكرية بحتة. حيث بلغ عدد دول التحالف المشاركة في هذا التدخل العسكري ضد يوغسلافيا ثلاث عشرة دولة من أصل تسع عشرة. وظهر عامل جديد في المرحلة الأخيرة من المعارك: إنه الفيلق الثامن المؤّلف من الدول السبعة الأكثر تقدماً على الصعيد الصناعي، بالإضافة إلى روسيا؛ إنه عبارة عن منتدى الدول العظمى الذي يدير شؤون العالم. وهكذا لن يستقر السلام إلاّ بموجب الشروط التي اقترحها الفيلق الثامن. لم تلعب منظمة الحلف الأطلسي، ولا الاتحاد الأوروبي، ولا الهيئة التي تضّم الدول الأوروبية، لم تلعب أي منها دوراً فعالاً ومنعزلاً في أي وقت من أوقات هذا الصراع.

إن السبب البيّن من التدخل العسكري هو منع انتهاك حقوق الإنسان في ريف كوسوفو، وبشكل خاص الحد من حوادث الاغتيال وأشكال التعذيب وانتهاك الأعراض، إلى جانب حركات التطهير العرقي. فهل يُعقل أن تكون كل تلك الجرائم قد نُفنّت ضد الإنسانية في الأشهر التي سبقت التدخل العسكري؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف عليه نتائج عديدة، وعلى كلٍ، لن نحصل على مصادر المعلومات

إلاّ من أحد الطرفين المتحاربين، أما الأرقام المقدمة فإنها قد تكون مخصصة لتبرير سياسة الدول المعنية. لقد حاولت الحكومات الغربية للوهلة الأولى، التحكم برأيها العام. فأعلنت الإدارة الأمريكية غداة الضربات الأولى، أن (٥٠٠,٠٠٠) خمس مئة ألف مواطن ألباني من الكوسوفو قد "اختفوا"، وهذا يدل على إبادة جماعية. علماً أن هذا التعبير غالباً ما يستخدمه قادة الحكومات الغربية. ثم تناقص هذا العدد بعد عدة أسابيع: فكان الرقم يناهز (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف "مفقود". ومع إعلان نهاية التدخل العسكري كشف النقاب عن (١١,٠٠٠) أحد عشر ألف قتيل. وأخيراً، تراجع هذا الرقم (ولحسن الحظ)، وكان قد مضى عام على هذه الحرب، إذ جاء على لسان المحكمة الجزائية الدولية أن عدد الضحايا خلال فترة الصراع كاملة، لا يتجاوز (٢١٠٨) الألفان ومئة وثمانية، معظمهم من الألبانيين، يُضاف إلى هذا الرقم (٤٢٦٦) أربعة آلاف ومئتين وستة وستون أُعلن أنهم في عداد المفقودين[12]؛ ولا ننسى أن نذكر في هذا السياق وجوب التأكد من تأييد هذه المحكمة الجزائية لأنصار الصرب.

ثم ماذا عن أعمال العنف التي سبقت نشوب العمليات العسكرية؟ لقد أفاد تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (**OSCE**) الذي نُظِّم بتاريخ الثاني والعشرين من شهر كانون الأول من عام ١٩٩٩، و هو الوثيقة الوحيدة الشاملة للموضوع بأكمله، أفاد هذا التقرير أن غالبية الضحايا وقعوا منذ ربيع عام ١٩٩٩، ويضيف هذا التقرير أنه تمّ تمركز القوات العسكرية وقوات الأمن اليوغسلافية والصربية ضد جماعات في الكوسوفو موجودة في مناطق عبور جيش تحرير الكوسوفو، أو ضد قاعدة هذا الجيش[13]. وما بين عامي ١٩٩٧- ١٩٩٨ كانت الكوسوفو مسرحاً لحرب أهلية بين الجيش والشرطة والجماعات شبه العسكرية اليوغسلافية من جهة وبين فصائل جيش تحرير الكوسوفو من جهة أخرى؛ كان عدد الضحايا من الجانب الألباني أكبر. ولكنها حوادث قتل فردية، وليست مجازر جماعية، باستثناء مجزرة (راكاك **Racak**) التي وقعت في كانون الثاني من عام ١٩٩٩ (والتي أسفرت عن وقوع ٤٥ قتيلاً، في ظروف غامضة [14]). إذاً لا يوجد إبادة جماعية، أو ما يشابهها. وكما أن إنقاذنا لحياة مليون أميركي في اليابان أمر لا يدعو للفخر، فلا يمكننا هنا أيضاً

التباهي بأننا كنا السبب في نجاة (٥٠٠,٠٠٠) خمس مئة ألف إنسان من الإبادة الجماعية في الكوسوفو، إذ لا يمكن أبداً حصر الأعداد التقريبية للقتلى التي خلفتها تلك المجازر.

يبقى أن نضيف أن الحياة التي كان يحياها الألباني في الكوسوفو قبل التدخل العسكري، لم يكن فيها ما يبهجها، كانت حياة مشوبة بالاضطهاد، والتجاوزات، والإذلال وأحياناً كانت أشكال التعذيب وحوادث الاغتيال تتلاحق وفق وتيرة متسارعة. إنها بلا شك انتهاكات فعلية لحقوق الإنسان؛ ولكن هل تعتبر جرائم ضد الإنسانية؟

وإذا فرضنا أن هذه الانتهاكات كانت الدافع الأساسي للتدخل العسكري، فإن الهدف المعلن عنه انحصر في الحد من عمليات التطهير العرقي، والحركات الشعبية، والفصل بين الطوائف. كانوا يريدون إعادة هيمنة استقلال الكوسوفو ولكن ضمن الاتحاد اليوغسلافي، حتى يتمكن كل من شعب صربيا وألبانيا من التعايش بسلام وأمان، ومع ضمان حقوق الأقليات، الألبانيين في يوغسلافيا، والصرب في الكوسوفو. إذاً، كانت الأهداف معاكسة لما نجم عن السياسة التي انتهجها ميلوزيفيك.

لقد صرّح "جافيير سولانا **Javier Solana**" في الرابع والعشرين من آذار أنه تمّ الاتفاق على ألا يتجاوز التدخل العسكري الغربي سوى "عدة أيام"، إذ كانت تلك الدول تتوقع من بلغراد أن تعود إلى رشدها مع بدايات القصف، وتذعن لشروط هذا الإنذار الأولي. بيد أن الأحداث اتخذت منحىً آخر. فقد باشرت القوات العسكرية وشبه العسكرية اليوغسلافية منذ الأيام الأولى للقصف، بإجلاء المواطنين الألبان عن البلدة، وذلك بنهب بيوتهم؛ وفي الأسابيع التالية، وَجَد (٩٠٠,٠٠٠) تسع مئة ألف إنسان أنفسهم مهجّرين إلى البلدان المتاخمة لألبانيا ومقدونية، بعد تجريدهم من أوراقهم الثبوتية. ترى من كان يتوقع مثل هذا التصرّف؟ ربما كنا نرتقبه ولكن ليس على يد ضباط الصف العسكريين؛ فلو صدر عن رجل سياسة، لكان أمراً طبيعياً. وبعد أن تمّ وضع مبدأ "الدولة الطبيعية" (أي تلك التي تتطابق فيها الدولة مع الجنسيات) عرف أولئك الذين يرغبون بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة القديمة ما ينبغي عليهم فعله، كان عليهم طرد هذه الفئة من السكان التي ستكون السبب في

انتزاع أراضيهم! ويستوحي جيش تحرير الكوسوفو وميلوزيفيك من هذا المبدأ، مبدأ التطهير العرقي؛ وتأتي منظمة الحلف الأطلسي من جانبها لتحذو حذوهم، بعد أن أحاطت بوجهة نظر أحد طرفي النزاع.

يُضاف إلى كل ما تقدّم أن منظمة الحلف الأطلسي، بإعلانها الحرب ضد بلغراد دفاعاً عن الأقليات الألبانية، قد حولّت هذه الأقلية من فئةٍ منبوذة إلى عدو داخلي: فبتواطئهم مع منظمة الحلف الأطلسي، ساهم الألبانيون، هذا العدو الجديد بقتل المواطنين الصربيين، وكانوا يصفقون فرحاً للقصف (إنه أخيراً سيمنحهم حريتهم)؛ حتى أن النشطاء من بينهم كانوا يرشدون الطائرات الغربية نحو الأهداف الملائمة. وينصح "بيغي" أنه يجب "تقليص عدد الأعداء في الداخل" في مثل هذه الظروف، أي ظروف الحرب. إضافة إلى أنهم الأعداء الوحيدون الذين يمكن الوصول إليهم، كانت طائرات منظمة الحلف الأطلسي تحلّق على ارتفاعات شاهقة: أكثر من خمسة آلاف متر، متفادية بذلك رد مضادات القذائف اليوغسلافية؛ لم يعلم أحد بمصدر الصواريخ التي كانت تقذف. وبالمقابل، كان أولئك التي تتحمّل البلاد العدوان بسببهم، يقطنون عند منعطف الشارع، لا يحتاج الأمر إذاً لبراعة كبيرة لاكتشاف أنهم سيصبحون هدف نقمة الصربيين. ولم يخطر على بال القادة الذين يديرون الحرب أنهم من خلال عملهم هذا سيحولون الأقليّة الألبانية في يوغسلافيا والذين لا يتجاوز عددهم مليوناً وثماني مئة ألف رجل، إلى مجرد رهائن.

لقد شهدت الأيام الأولى للقصف تصعيداً خيالياً للعنف. فقد كان مراقبو منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، في المنطقة قبل تعرضها للقصف. ولعبت هذه المنظمة دورها في منع تزايد نسبة الجرائم. ولكن وقبل البدء بعمليات القصف، تم سحب هؤلاء المراقبين، مما جعل انتهاكات القانون أكثر يسراً. ولكن وفي كل الأحوال، فإن حالة الحرب تُوقِف تنفيذ القوانين التي كانت سائدة حتى ذلك التاريخ، أو تعكس معانيها، فالقتل الذي كان محظوراً أصبح الآن عملاً حميداً.

لم يتوقف الأمر عند هذه النتائج المروّعة والمفجعة لهذا القصف الذي جرى على الأراضي اليوغسلافية بل تعداه إلى الأراضي المجاورة، وحصل ما لم يكن في حسبان

منظمة الحلف الأطلسي، أو قادة الدول التي تتألف منها هذه المنظمة. ففي يوغسلافيا نفسها، كانت ردود الأفعال المتوقعة مرة أخرى، جليّة. فحري بالخطر المشترك أن يقضي على الانشقاقات الداخلية. اضطرت المعارضة الديمقراطية لميلوزيفيك أن تخفف من حدة نقدها له، تحت طائلة اتهامها بأنها حليفة للعدو. والشعب الصربي، الضحية الرئيسة لقصف العدو، لا يستطيع أن يعلن تخليه عن الحكومة في مثل هذه الأوقات، فالنتيجة التي لم تتوقعها منظمة الحلف الأطلسي لم تكن لتضعف من سلطة ميلوزيفيك في بلاده، بل لتدعمها. أما في البلاد المجاورة ليوغسلافيا، لم تكن النتائج إيجابية من وجهة نظر الدول الغربية. فالحكومات التي لم تكن ذات اتجاه شيوعي أو أنها كانت مناهضة للشيوعية، كانت ترغب بالانضمام في يوم من الأيام إلى منظمة الحلف الأطلسي، الذي يستطيع بمفرده حمايتها ضد جارتها القوية روسيا، فيما لو ارتأت هذه الدولة يوماً ما توسيع امبراطوريتها على حساب جاراتها. إن الحكومات وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، ترحّب بفكرة التدخل العسكري. أما الشعوب، على النقيض من ذلك، فموقفها معاكس لموقف حكوماتها، حيث إنها لا تؤمن أن القصف بالقنابل يستطيع اجتثاث التوتر العرقي الدائم في المنطقة؛ كما أن هذه الشعوب لا تحبّذ أن يُحسم مصيرها داخل السفارات الغربية البعيدة، إذ إنّ لهذا الأمر ذكريات أليمة. فمن نتائج هذا التباين بين وجهات نظر الحكومات والشعوب، استعادة الأحزاب الشيوعية القديمة في المنطقة قوتها، حيث إن موقفها كان مناهضاً للتدخل العسكري.

شهدت روسيا هذا التدخل الغربي في جزء من أراضي أوروبا الشرقية المتاخمة لها وهي مكتوفة الأيدي وعاجزة، سواء على الصعيد الجغرافي أو الثقافي، كان لهذا التدخل وقع الماء في طاحونة الأحزاب المناهضة للغرب؛ فشكّل هذا التدخل محور الخطابات العسكرية والوطنية. وفي تلك الأثناء، في الغرب، نتج عن هذا التدخل العسكري أثر ثانوي مفاجئ، لقد دعّم الموقف المؤيّد للحكام وللرأي العام. إنهم لم يصمدوا أمام الشر فقط، بل باتوا يجسدون الخير. ولكن إذا نظرنا إلى الموضوع عن كثب، لحظنا أنهم يساندون سياسة التطهير العرقي، وإنشاء دويلات متجانسة عرقياً.

تلك كانت النتائج المتناقضة للتدخل الغربي خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ بقي الكرواتيون بمفردهم في كرواتيا، والسلوفينيون في سلوفانيا، والبوسنيون (الذين يطلق عليهم في هذا السياق اسم المسلمون) في البوسنة، والكوسوفار أي الألبان، في الكوسوفو. لقد وقع الغربيون في مصيدة الصراعات العرقية المشتبكة، بالرغم من رغبتهم في محاربة الشر. فهل يوجد ما يدعو للفخر من خلال هذه الأحداث؟

ها قد انصرم عام كامل على التدخل العسكري، عمّ أسفرت النتيجة؟ صحيح أن اللاجئين الألبان قد عادوا إلى بيوتهم، ولكنها كانت مهدّمة بفعل الحرب، كانت السبب في رحيلهم عنها، فلا يمكن إذاً الثناء عليها لهذه الأعمال الحميدة التي خلفتها! أما في الكوسوفو فقد انعكس ميزان القوى. لقد انقضت عدة أيام بين انسحاب الجيش اليوغسلافي وسيطرة الحلف الأطلسي، شهدت البلد خلالها تسوية حسابات عديدة. فبعد أن تحولت البلد إلى محمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة بمساعدة قوات الحلف الأطلسي، تسلمت كوادر من جيش تحرير الكوسوفو قيادة الزعامة في المنطقة. فباتت تضطهد الصربيين ومن يُعتبرون أصدقاءً لهم. وها هو موظف الأمم المتحدة من أصل بلغاري يجيب على سؤال مجموعة من الشبان حول الساعة، فأردوه قتيلاً برصاصة في رأسه بعد أن أشبعوه ركلاً بأقدامهم. كما اتهم الغجر بالتواطؤ، فتم إقصاؤهم أو إساءة معاملتهم، بعد أن هدّمت أحياؤهم. ونُفِّذت المجازر بحق أفراد أو جماعات صغيرة من الصرب. لقد بيّن التقرير المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٠، أن النظام القضائي الذي أوجدته منظمة الأمم المتحدة، قد فشل في فرض احترام حقوق الإنسان في الكوسوفو، حتى امتد التمييز العنصري إلى السجن، فكان السجناء يحاسَبون على انتمائهم العرقي. إننا عندما ندّعي "أن ألبانيا أو الكوسوفو هي للألبانيين"، تماماً كما "أن صربيا هي للصربيين"، فهذا لا يمت للديمقراطية بأية صلة.

ها هو الصحفي الألباني من الكوسوفو "فيتون سوروا **Veton Surroi**" يندد في مقالاته بالشكل الجديد "للفاشية" فيقول: "بتنا نمارس الجور والظلم على غيرنا بعد أن كنا ضحايا لأسوأ أنواع الاضطهاد الأوروبي في نهاية القرن [15]". وتحذّره وكالة

الصحافة الكوسوفية، الناطقة بلسان جيش تحرير الكوسوفو، "من أعمال انتقامية مشروعة" قد تَصدر ضده ممن يرون أنفسهم في مقالاته، تتحدث الوكالة عن هذا الصحفي "كرجل تفوح منه رائحة السلاف النتنة". وبعد مضي عام على انتهاء الحرب، شهدت البلاد رحيل ما يقارب النصف إلى ثلثي السكان من غير الألبانيين عن بيوتهم، كان الأمر يشبه إلى حد كبير التطهير العرقي. ويتجمّع باقي السكان من الصرب في مناطق محصورة من البلاد، لا يجرؤون على مغادرتها. إن أعمال العنف هذه التي تعرّض لها الصربيون هي بلا شك، أقل خطورة وأقل عدداً من تلك التي استهدفت الألبانيين في الكوسوفو قبل التدخل العسكري للحلف الأطلسي؛ لم تعد هذه الفئات الشعبية قادرة على التجاور، بالإضافة إلى أن وجود القوات الأجنبية كانت تمنع حدوث أعمال عنف واضطهاد مكثفة.

وتتفاقم موجة الانتقام في البلاد، فهل في ذلك ما يثير دهشتنا؟ بالطبع لا. لقد عانى الشعب الألباني في الكوسوفو من الذل والهوان في المرحلة التي سبقت التدخل العسكري، وجاءت الحرب لتضيف أنواع أخرى إلى آلامه متجسدة بالتعذيب والجور؛ وهذه أمور لا يمكن طيّها في عالم النسيان بسهولة. إننا لا نخطئ عندما نجزم أن هذين الشعبين لم يعودا قادرين على التعايش على هذه الأرض لعقود طويلة قادمة، إذا لم نقل لقرون عديدة. بات كل طرف يحمّل الآخر مسؤولية المصائب التي ألمّت به نتيجة استيطان الأحقاد على هذه الأرض. فكيف نصفح عمن تسبب في قصفنا بالقنابل؟ وكيف نسامح من كان وراء نزوحنا الجماعي عن أرضنا، ومن حرّض على عيشنا بالحرمان، وآوانا في معسكرات اللاجئين لأشهرٍ طويلة؟ فلو افترضنا أن الغزو الغربي كان يتطلع إلى التفريق بين هذين الشعبين، لما اختار أساليب مختلفة عن تلك التي لجأ إليها. وتساءل الصحفي الياباني "كازوموتو مومـوز **Kazumoto Momose**" [16] : "لقد أحدث القصف الجوي مأساة كبيرة لا حدود لها، ووطّد أواصر الضغينة والنقمة بين الشعبين الصربي والكوسوفي من أصل ألباني. فأي عمل إنساني هذا؟" لا ننسى فوق كل هذا، الأفعال الإجرامية المتنوعة التي سيطرت على البلاد، متّخذة من تسوية الحسابات الوطنية ستراً لها، وقد شجع على انتشارها حالة الفوضى التي سادت إثر هدم البنى التحتية فيها.

لقد انتصرت سياسة التطهير العرقي. ومن أجل التوصّل إلى هذه السياسة، وضمان هيمنة السلام الدائم كان لا بد من اللجوء إلى تقاسم أراضي الإقليم والمقاطعات المتاخمة الألبانية والصربية، مع تعهّد بإعادة الجزء الألباني للألبانيين. فهل نضمن بهذه الطريقة إيجاد الحلول للمشاكل المرتبطة بالتوتر العرقي فيما بين هذه الشعوب؟ ليس بالضرورة: إن شعوب البلقان وبالرغم من تنوّع لغاتها، وديانتها، وثقافتها، فهي متشابكة فيما بينها كقطع اللغز، ويستوجب الأمر قيام عدة حروب لكي يسود مبدأ "العرق، الدولة". شهدت البلاد في هذه الأثناء تشكّل جيش جديد، بدلاً من جيش تحرير الكوسوفو الذي لم يعد لوجوده أي مبرر. أطلق هذا الجيش على نفسه اسم "**UCPMB**" أي جيش تحرير مناطق **Precevo**، و**Medvedja**، و **Bujanovac**، ثلاث بلدات صربية يتكلمّ شعبها اللغة الألبانية. فالخطوة التالية قد تستهدف مقدونية التي تعيش فيها نسبة ٢٣٪ من الألبانيين؛ أو بلغاريا بأقلياتها التركية؛ أو رومانيا، وصربيا وسلوفاكيا بشعبها الهنغاري؛ أو الغجر المتواجدين في كل تلك الدول والذين لا ينتمون إلى أي منها؛ أو دول البلطيق، التي تقطنها أقليات روسية ؛ وهكذا... إن مجرد وضع هذه النسب المئوية في مقدمة الحسابات يمثّل تراجعاً للديمقراطية بحد ذاته.

وفي صربيا، استهدفت الحملة التأديبية التي نفّذها الحلف الأطلسي المدنيين دوناً عن غيرهم. فكانت الحصيلة خمس مئة قتيل، يُضاف إلى هذا الرقم آلاف الضحايا، الذين تولّدت إصاباتهم عن قصف محطات توليد الكهرباء، وخزانات المياه، والجسور، والسكك الحديدية. أما الجيش فجاءت معاناته أقل خطورة، فهو مدرّب على اجتناب الضربات. وبعد عام من نهاية الحملة التأديبية، صرّحت صحيفة "أخبار الأسبوع" الأمريكية (**Newsweek**): إن خسائر الجيش اليوغسلافي تنحصر في أربعة عشر دبابة وعشرين مدفعية. وهذا ما ساعد على دعم الموقف السياسي لنظام الحكم بدلاً من أن يضعفه. وتبين لنا ذلك بشكلٍ جلي أثناء الحملة الانتخابية التي قادها "ميلوزيفيك" في صيف الـ ٢٠٠٠، وكان قد اتخذ من عملية الحلف الأطلسي العسكرية ذريعة قوية، حتى بات يؤمن (على ضلال) أن هذا كافٍ لتحقيق الفوز في

الانتخابات. كان يبدو كل هجوم تشنّه المعارضة الديمقراطية ضده وكأنه دعم للعملية العسكرية وخيانة وطنية. بالمقابل، فقد حرص قادة المعارضة أثناء القصف وبعده، على الانفصال عن مناصرة الحلف الأطلسي، والتنصّل من مساندة الحكومات الغربية المحبة للحرب.

أمام هذه النتائج، التي تختلف عن تلك المعلن عنها في بداية الحرب، نجد أنفسنا أمام تفسيرين للأحداث، أولهما أن أمر التدخل العسكري انتهى بالفشل الذريع، والثاني أن الأهداف المنشودة كانت مغايرة للظاهر. ففي الحالة الأولى، يواجهنا تجسيد بليغ للفارق الذي تحدث عنه "ماكس ويبر" الكامن بين أخلاقية المعتقدات وأخلاقية المسؤوليات. فالفرد الذي يتصرف وفقاً لمعتقداته، يصبّ اهتمامه على الفوائد الخلقية التي يجنيها من أفعاله. أما السياسي، الذي يدافع عن معتقداته، ويحرص على مسؤولياته، فهو يهتم بالدرجة الأولى بالفوائد التي يجنيها الطرف الآخر من أفعاله، أي المجموعة التي يعمل لصالحها؛ في هذه الحالة، تتقدّم النتائج على النوايا. لقد أثار القادة الغربيون انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة، فدفعهم إيمانهم الأخلاقي للتصرف، وقرروا توجيه ضربتهم ضد العدو. ولكنهم لم يضعوا في حسبانهم النتائج التي ستنجم عن فعلتهم هذه والمتمثلة بالهجرة الجماعية لتسع مئة ألف إنسان، أو بتزايد الأحقاد بين الشعبين، أو بالنموذج السيء للتوترات القادمة بين الجنسيات، أو بالضربة التي استهدفت الديمقراطية في يوغسلافيا. كانوا يهدفون إلى القضاء على التطهير العرقي، ولم يدركوا أنهم بتدخلهم هذا، قد ساهموا في تدعيمه.

وعلى ضوء هذا التفسير، نورد البيان الذي صرّح به "جافيير سولانا" في ١٨ نيسان من عام ١٩٩٩، حيث قال: "قد تَضَمَّن الغارات الجوية تأسيس كوسوفو جديد متعدّد الجنسيات". حيث يستخدم القادة الغربيون طرقاً سيئة للتفسير عن نواياهم الجيدة، فهم لم يقدّروا النتائج الحقيقية لفعلتهم. إذا كان الأمر على هذا النحو، حري عندئذٍ بكل إنسان شريف يشعر بالمسؤولية عن أفعاله أثناء الحرب، أن يعترف علناً بأخطائه ويتنحى عن الحكم. وعلى افتراض أننا نعيش في بلد ديمقراطي، فإننا

ندرك تماماً أن "ميلوزيفيك" الذي يترأس نظاماً مستبداً لم يعترف قط بأخطائه، ولم يتنازل عن السلطة بملء إرادته، بالرغم من المصائب العديدة التي ألحقها بشعبه، وبسكان المناطق الأخرى من يوغسلافيا القديمة.

ربما تكون الأهداف التي أراد كل من الحلف الأطلسي ودول الائتلاف تحقيقها، مختلفة في صميمها. ولكن ما هي؟ لقد توصّل بعض النقّاد إلى القول بأن هدف التدخل العسكري كان بالضرورة إنسانياً بحتاً، حيث إن يوغسلافيا بلد خالٍ من البترول ومن الأورانيوم ومن الألماس! تلك أقوال "فاكلاف هافل **Vaclav Havel**"رئيس جمهورية التشيك، الذي يشهد له ماضيه الناصع كمناضل ضد الشمولية، ويدعّم أقواله. كتب يقول: "إني اعتقد شخصياً أنه يوجد عنصر لا يمكن لأحد أن يدحضه في تدخل الحلف الأطلسي في الكوسوفو ألا وهو أن استخدام الغارات والقنابل لم يصدر عن مصلحة شخصية. فالإنسانية تهيمن على هذه الأفعال [17]". إننا نشعر بالخجل يعترينا لدى قراءتنا لهذه السطور، فهذا القلم المدهش الجدير بعام ١٩٨٤ يدّعي أن القنابل كانت إنسانية، وكأنه يردد على مسامعنا الشعارات التي تنادي بأن "الحرب هي السلام" أو بأن "الحرية هي الاستعباد". نتيجة غريبة تلك التي توصّل إليها بزعمه أنه في غياب المصلحة المادية، يمكن للواجب الإنساني أن يحل محلها. فأين اندثرت المصالح السياسية المحضة في كل هذا؟

وتقدّم المحللون السياسيون المعاصرون باقتراحاتهم في تفسير هذا التدخل العسكري، فجاءت تفسيراتهم بعيدة عن مجال "المادية" أو "الإنسانية". حيث اعتقد بعضهم، أنه كان في نية أمريكا تحذيّر روسيا، كما حصل في هيروشيما؛ والبعض الآخر رجّح تعلّق الموضوع بعرض عضلات أمريكا أمام الأوروبيين؛ ومال البعض إلى ذكر ضرورة تمركز أمريكا في بلاد البلقان من أجل السيطرة على قواعد مستقلة في بلاد الأسرة الدولية؛ في حين بيّن آخرون حاجة أمريكا لتقديم عربون حسن نية تؤّيد من خلاله المسلمين الذين يعيشون في فلسطين كجيران للإسرائيليين، وهكذا الأمر...

إنني لا أملك تكذيب أو تأكيد هذه التبريرات، حيث هناك الكثير غيرها أيضاً. وأعتقد في الوقت نفسه، أن هناك تبريراً آخر يجب الأخذ به وإضافته إلى كل ما

سبق. فالقوة لا تستوجب تقديم تفسيرات إلى من حولها؛ إنها الهدف وليست فقط الوسيلة. لقد كتب في ذلك "كانت **Kant**" قبل قرنين من الزمان: "لا تحتاج الحرب لبيان دافع معيّن"، فالمنزلة التي تمنحها للمنتصر هي هدف بحد ذاتها [18]. وكان استعراض القوى هو أحد الأهداف التي سعت إليها الولايات المتحدة بإسقاطها القنابل الذرية فوق اليابان. إننا حين نكلّف القيادة العسكرية بإدارة أمور الحرب، يتحتم علينا تقبّل سير العمليات الحربية الذي ترتئيه دون أن تبدو علينا معالم الدهشة؛ فالعسكريون يتطلعون بالدرجة الأولى إلى اختبار الأسلحة التي بحوزتهم، والتي هي وسائل قوتهم؛ ثم عليهم متابعة ما بدؤوه حتى النصر (أو الهزيمة، ولكنها كانت مستبعدة في تلك الظروف). كان "زبينيو برزينسكي **Zbigniew Brzeinski**" المستشار السابق، الذي كانت آراؤه آنذاك تلقى آذاناً صاغية في البيت الأبيض، قد صرّح قائلاً وبلا مواربة: إن الغرض من الحرب هو إثبات التفوّق السياسي والعسكري للتحالف الأطلسي. "ففي حال فشل الحلف الأطلسي من تحقيق غايته، فذلك يعني زعزعة مصداقية التحالف والإنتقاص من هيمنة القيادة الأمريكية على العالم[19]".

مما لا شك فيه، أن السلاح العصري باهظ التكاليف، وبما أنه قد تقرر استخدامه، كان لا بد من إثبات فعاليته، لذا فالمضي في الحرب حتى النهاية كان أمراً منتهياً، لا لسببٍ، إلاّ لأننا بدأناها، فقد كُشف النقاب وبسرعة فائقة، عن النتائج البشعة التي خلفتها هذه الأسلحة، وتبيّن أن الاستمرار في توجيه الضربات العسكرية لم يعد مجدياً. ومن ناحيته، أفاد الجنرال "ويسلي كلارك **Wesley Clark**" القائد الأعلى للقوات المتحالفة، بعد انتهاء الأعمال الحربية: "إننا ومنذ أن قررنا اللجوء إلى القوة العسكرية، فإنه قد تحتّم علينا استخدامها بطريقة حازمة لبلوغ الهدف[20]". وكما كان الأمر بالنسبة للحرب ضد اليابان، جاء القرار بتنفيذ المشروع سبباً كافياً للمضي به حتى النهاية، دون أن نتساءل أثناء ذلك، عن تقديم المبررات النهائية. "فالقوة العظمى يجب أن تبرهن على قوتها".

إنه لأمر فاضح ومهين عندما نورد فكرة "القنابل الإنسانية" و"الحرب العرقية". هناك بعض الحروب التي يمكن تسميتها عادلة، كالتي تقوم بهدف دحر العدوان، أو

للحيلولة دون وقوع مجازر بشرية. ولكن لا يوجد حرب رحيمة، ولا حتى حرب عادلة. هناك رأي واحد فقط، يتميّز بالسلاسة أو يرغب بالحفاظ على ضميره الحي، قد يقبل أن ما يسميه أحد الطرفين المتقاتلين "جرائم ضد الإنسانية" (المجازر التي تستهدف المدنيين)، يمكن أن يعتبره الطرف الآخر "أضراراً جانبية". لم يكن "فاكلاف هافل" من جهته، موجوداً في المواقع المستهدفة، لكي يفسّر للمدنيين من الصرب في حينها، أن عليهم أن يشعروا بالغبطة لتساقط القنابل "الإنسانية" فوق رؤوسهم، فهذه ليست قنابل عدوانية! كل الحروب مفجعة، ولا تزرع إلاّ الموت والألم للأبرياء؛ لا يمكننا أن نتجاهل هذه الحقيقة أو حتى نجعل منها مدعاة لفخرنا.

لا ننسى أن نذكر هنا أن هذه الأضرار الجانبية كانت مبرمجة. فالرأي العام الغربي، وبشكل خاص الأمريكي، لا يحتمل سقوط جنود من بلده كضحايا للحروب. لذا يقود الحرب من جهته بشكل يضمن فيه عدم سقوط ضحايا من طرفه. وهذا ما دفعه إلى توجيه الحرب من بعيد بواسطة الصواريخ أو قاذفات القنابل التي تحلّق على ارتفاعات شاهقة، ثم ترمي بحمولتها. هذا ما يفسّر غياب الدقة في تحديد الأهداف، فتأتي الضربات عشوائية. إننا عندما نرفض أن نجازف بحياتنا، فإننا نرضى أن نجازف بحياة الآخرين. لم تتوانَ قوات الحلف الأطلسي عن التضحية بحياة المدنيين "الأعداء"، حرصاً منها على حماية حياة قواتها العسكرية، لقد أعدت بذلك مسبقاً ترتيباً في أولويات قيمة حياة البشر.

لقد اكتشف المحاربون العصريون أن كيل الضربات العسكرية ضد السكان المدنيين بدلاً من مهاجمة الجيش، قد يجدي نفعاً أكبر في تحقيق النصر؛ من هنا ندرك سبب التركيز على قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي (حسب التصريح الرسمي بذلك)، بدلاً من ضرب الجيش الياباني الذي كان مهيأً من ناحية العدد والعتاد. هل يعتبر قصف خزانات المياه والبترول، ومحطات توليد الكهرباء، ووسائل المواصلات، والمصانع وحتى المستشفيات، كما حصل في كلٍ من العراق ويوغسلافيا، هل يعتبر كل ذلك جرائم حرب أم لا؟ لم يتركز هدف القوات العسكرية الغربية في القضاء على الأهداف العسكرية فحسب، بل تعداه إلى خلق البلبلة (وهو تعبير

ملطِّف للحقيقة التي شهدنا) لدى المدنيين، لكي تضمن هذه القوات تمرّد الشعوب على حكوماتها. لقد تخيّل قائد الطيران "ميخائيل شورت **Michael Short**" بهذا الصدد، إمكانية استغلال سخط المواطن اليوغسلافي من جراء القصف على الأهداف المدنية، ليثور ضد حكومته مساهماً في إسقاطها، فقد تخيله يقول: "ويحك سلوبو، ماذا فعلتَ؟ وإلى متى عليَّ أن أحتمل كل ما يجري[21]؟ "من هنا، يكشف هذا القائد التطور الواجب على القادة تحقيقه في مجال علم النفس البشري وأيضاً الحقوق الدولية التي تصنِّف هذا "الضغط" على المدنيين ضمن لائحة الجرائم.

لقد برهن الصراع الدامي في الكوسوفو كيف يغدو استخدام الذاكرة هداماً في تدنيس الماضي. حيث سعت كل الأطراف المتنازعة إلى الغوص في الماضي لاستخراج حججٍ منه، في محاولة منها لتبرير سياستها الحالية، بتقليدها للنماذج الأصلية للأبطال، أو الضحايا أو الأشرار. وسرعان ما وجدوا المثيل! لقد استرجع الصرب الهزيمة البطولية للملك "لازار **Lazar**" عام ١٣٨٩، وهذا مثال يجب ألا يتكرر. ولوّح الغربيون بما حصل في ميونخ، كما في حرب البوسنة: الاستسلام، الذي لا يجب تقليده أمام حاكم مستبد ودموي. ولم ينسَ الألبان الظلم الذي وقعوا ضحيته. فالتاريخ حافل بأمثلة مقنعة لكافة الأطراف، كان البعض يرى في التدخل الأميركي، أمراً إيجابياً، بما أن إنزال عام ١٩٤٤ كان جيداً؛ بينما اعتبره البعض الآخر أمراً سيئاً، وخير دليل على ذلك إبادة الهنود في القارة الأمريكية، وحرب فييتنام. حتى أن بعض الأحداث قد تتخذ وجوهاً عديدة يجعلها ملائمة لكل المناسبات؛ يعتقد البعض وجوب الاقتتال في سبيل قضية عادلة، كما حصل ضد ملك إسبانيا السابق "فرانكو **Franco**"عام ١٩٣٦؛ ويعتقد البعض الآخر أن هناك نوايا سيئة تختبئ خلف هذا الستار، وأن هذه الحرب الإسبانية نفسها، كانت فرصة للمخابرات السرية التابعة لستالين، لتصفية منافسيه المناهضين للفاشية.

ويبقى مثال هتلر وعلى مر التاريخ، المثال الرمز للحقارة والفساد. لم يكن المقاتلون الشجعان المناهضون لهتلر أكثر عدداً من أيامنا هذه. ولم تغفل الدعاية اليوغسلافية، في صراعها الأخير، عن التذكير بأن الاعتداء الأخير على البلاد كان

بطله هتلر، فالرئيس "كلينتون Clinton" ="هتلر". أما الأمر الذي يثير الدهشة أكثر من أي شيء آخر، فهو أن الرئيس "كلينتون لجأ إلى مقارنة مريبة تبريراً لتدخله العسكري في يوغسلافيا، فصرّح قائلاً في ٢٣ آذار من عام ١٩٩٩: "ماذا كان سيحصل لو أننا استمعنا إلى نصيحة "تشرشل Churchill" في الوقت المناسب، وعارضنا هتلر في سياسته قبل أن ينفذ مخططاته؟ كنا حتماً سنساهم في إنقاذ حياة الكثيرين، بما فيهم الأمريكيين". كان من الأجدر أن يأتي تدخلنا ضد هتلر مبكراً. ولكن كيف للناجين الافتراضيين من الموت في الحرب العالمية الثانية، كيف لهم أن يبرروا قصف يوغسلافيا ويجعلوه شرعياً؟ وهل كانوا سيعتبرون ميلوزيفيك خطراً على أوروبا وعلى العالم كما اعتبروا هتلر عام ١٩٣٦؟ وهل يكفي أن نسترجع الماضي لتبرير أي عمل إجرامي؟

لا يمكننا اعتبار التدخل العسكري للحلف الأطلسي في الكوسوفو، والذي أنجزته الأسرة الدولية من أجل "نصرة الخير"، مثالاً للعمل الفضيل! ويراودنا سؤال آخر: على افتراض أن انتهاكات حقوق الإنسان في الكوسوفو قد تجاوزت الحدود المسموح بها، فهل يا ترى كان القصف الجوي بالقنابل هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة ضد حدوث هذه الانتهاكات؟ لقد كان هذا هو تبرير "جافير سولانا" الذي تذّرع به في بداية العمليات العسكرية في الثالث والعشرين من عام ١٩٩٩ . "لقد فشلت جميع الجهود التي بذلت أثناء المفاوضات من أجل التوصّل إلى حلٍ سياسي للأزمة في الكوسوفو، الحل الوحيد المتبقي هو اللجوء إلى العمل العسكري". ترى، هل كان هذا التصريح حقيقياً؟؟

قد تساورنا بعض الشكوك عندما نذكر أسباب تعثّر المفاوضات في (رامبوييه)، حيث أعلن الوفد اليوغسلافي المفوّض انسحابه من المفاوضات أمام مطالبة الحلف الأطلسي الملحّة للسماح له بالتجوّل الحر في الأراضي اليوغسلافية، وممارسة دور الشرطي فيها، بعد أن كان قد وافق على منح الكوسوفو استقلاله الذاتي. بيد أنه وبعد مضي ثلاثة أشهر على بدء عمليات القصف، تمّ الإعلان عن وقف إطلاق النار بعد التوصل إلى الاتفاق الذي ينص على منح الكوسوفو استقلاله التام؛ ومع ذلك، لم

يتم منح الحلف الأطلسي حق التدخل في شؤون البلاد! وإذا أوردنا الأمر بأسلوب آخر، فإن الحرب لم تحقق أي مكسب إضافي، فالتسوية التي تمّ التوصّل إليها هي نفسها التي قَبِل بها الوفد اليوغسلافي المفوّض في (رامبوييه) قبل مباشرة الأعمال العدوانية. تماماً كما حصل في اليابان عام ١٩٤٥، فالنتيجة التي أحرزوها بعد القصف هي نفسها التي اتفقوا عليها قبله.

وتمضي الأحداث بطريقة تكشف النقاب عن حقيقة واضحة: لم يكن أطراف الحلف الأطلسي يرغبون في توقيع الاتفاق في (رامبوييه)، لذا فقد وضعوا العقدة في المنشار، وفرضوا أموراً لا يمكن القبول بها، حيث إنهم أعلنوا التراجع عنها بعد أن ألقوا آلاف الأطنان من القنابل فوق البلاد. فهل كانت الحرب بحد ذاتها ضرورية لتأديب ومعاقبة ميلوزرفيك ومواطنيه بإثبات القوة العسكرية للحلف؟ وتعود إلى ذاكرتنا الخطة التي سبقت قصف هيروشيما (هل كان ذلك أيضاً حدثاً تاريخياً موازياً وغير أكيدٍ؟). كان هدف الأمريكان إسقاط القنابل الذرية. لهذا السبب فقد أصروا على المطالبة بشروط صعبة التحقيق: الاستسلام غير المشروط، أي الحرية في عزل إمبراطور اليابان. فما أن حصلوا على هذا الاستسلام حتى أعلنوا تراجعهم عن هذا المطلب المهين، وأبقوا على المؤسسة الإمبريالية بعد أن جردوها من كل امتيازاتها.

خلافاً لما تقدّم به "جافير سولانا"، حتى في أشد لحظات مؤتمر (رامبوييه) حدّة، كان يمكن تحقيق النتيجة التي تمّ التوصّل إليها في النهاية، بوسائل أخرى مختلفة. ولكن علينا أن نوضّح هنا أن القوى الغربية لم تكن تفتقر إلى إيجاد الحلول البديلة، لو أنها كانت فعلاً تحرص على مصير شعوب البلقان. ففي اللحظة التي قرر فيها القادة الغربيون تنفيذ عملياتهم العسكرية، حاولوا تصوير الموقف على أنه ورطة حقيقية بالنسبة إليهم، كان عليهم الاختيار بين حلين لا ثالث لهما: إما أن يقفوا مكتوفي الأيدي (كما حصل لهم في ميونخ)، وإما أن يباشروا القصف. ولكن نادراً ما تلجأ الحياة السياسية إلى مثل هذه الحلول العنيفة، أما موضوع الاختيار بين خسة اللامبالاة وبين فوضى القصف، فلم يكن يمت للحقيقة بأية صلة. فمثل هذه النتيجة لا تفرض نفسها إلاّ عندما نكون قد اتفقنا مسبقاً على الدلالة الفعلية لكلمة

"التصرّف" والتي تعني "التصرف العسكري". ونحن نعرف أن هناك أشكالاً عديدة للتدخّل تختلف عن الضربات العسكرية. إذ لا يعني اتفاقنا على الغاية أننا متفقون بشكلٍ آلي على سبل تحقيقها. وإلاّ لكان علينا تقبّل طريقة تفكير الشيوعية في زمن هتلر، التي تفترض أن معارضة منهج الفاشية تعني دعماً لمذهب الشيوعية (نسمي هذا التبرير في علم المنطق "التباس المتعارض في المتناقض").

لماذا نشهد في الدول الغربية سنداً جماهيرياً للنظام الديمقراطي الذي يقدم الحماية للفرد ويضمن الحقوق للأقليات؟ لا بد بسبب أن العيش في ظل هذا النظام يحقق لهم مصالحهم. ولكن ما أن تسوء الأمور حتى يبدؤوا بالبحث عن كبش الفداء، وهذا تفسير متوقع من جانبهم رداً على المصائب التي تحلّ بهم. أما المرشّح المثالي لمثل هذا الدور فهو يتمثّل من وجهة نظرهم بالأقليات التي تعيش بينهم والتي تختلف عنهم في أمور جليّة، كاللغة الأجنبية، والعادات المختلفة، ولون البشرة. حتى أن هذه الشعوب التي تعيش في ظل الديمقراطية، تجد نفسها على أتم استعداد للانقياد وراء القادة المتزمتين أو الوقحين، مع أن الشر ليس من سمتها.

تعيش بلاد البلقان، التي تضم كلاً من يوغسلافيا، ومقدونيا، وألبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، تعيش في حالة اقتصادية واجتماعية مأساوية. فشعوب هذه المناطق لم تعرف رغد العيش؛ وقد ساعد النظام الشيوعي على تدهور أوضاعها، حيث بقي مهيمناً فيها لمدة أطول منها في أوروبا الوسطى. لذا فإذا رغبت شعوب الدول الأوروبية والأمريكية المسارعة لإنقاذ هذا الجزء من العالم من حالة الركود الاقتصادي والاجتماعي التي يعاني منها، هذا إذا كانت شعوب هذه الدول جادة في سعيها لإبعاد شبح الألم والمعاناة عن إخوانها في هذه البقعة من أوروبا؛ أو إذا كانت على الأقل، لا ترغب في رؤية لهيب حرب جديدة يطال جزءاً آخر من هذه البلاد في الغد القريب، وهي على صواب في هذا الأمر، فالكارثة التي ستتولد عن هذه الحرب، فيما لو نشبت، ستكون مروِّعة. إن دول العالم اليوم تحتاج كما يقال في مثل هذه الحالات، إلى مخطط جديد مماثل لمخطط مارشال **Marshall** [1] القديم، إذاً

(١) الذي من خلاله، قدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨، العون لست عشرة دولة أوروبية؛ وقد استحق مارشال جائزة نوبل لقاء مخططه هذا، عام ١٩٥٣ (المترجم).

سيسمح هذا المخطط لشعوب العالم التائهة أن تلمح بصيصاً من الضوء والأمل في نهاية النفق المظلم الذي تتخبّط فيه، حتى تجد معنى لحياتها. قد تكون الجزرة أكثر فعالية من العصا. عندئذٍ سيصبح القادة المتزمتون والوقحون، عبارة عن مفارقات تاريخية منافية للعقل، وسيتلاشون تلقائياً.

لقد جسّد سقوط ميلوزيفيك في الانتخابات التي صادفت في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٠، والتي قادها بنفسه نظراً لثقته الكبيرة في فوزه، (نذكّر هنا أن التاريخ عرف حكام دول أخرى أخطأت بالطريقة نفسها)، جسّدت هذه الانتخابات الفاعلية الفائقة للخطة المنافية للعنف. وعندما أدرك بعض القادة الغربيين فشل السياسة العسكرية التي انتهجوها على أكثر من صعيد، لجؤوا إلى طرق أخرى كانت متاحة لهم. فقررت الحكومة الأمريكية، على سبيل المثال، تقديم إعانة مالية قدرها (٢٢,٠٠٠,٠٠٠) اثنين وعشرين مليون دولار أميركي، لدعم مشاريع في صربيا، قد تقوّي من موقف الديمقراطية فيها، (وهذا المبلغ ليس سوى ذرة تراب قياساً للميزانية العسكرية التي خصصتها لعمليات الحلف الأطلسي العسكرية). أما الاتحاد الأوروبي، فقد باشر سلسلة من الاتصالات السرية مع قادة المعارضة، يعدهم فيها برفع فوري للعقوبات وإرسال الإعانات المادية في حال تحقق النصر (وقد التزم بوعده). ونحن على استعداد تام لأن نراهن بأن هذا الوعد لم يبقَ سرياً خلال الحملة الانتخابية! لقد استقبلت الحكومة النرويجية طلاباً من أصلٍ صربي، وتم اعتماد مناهج جديدة. إننا نأسف على دمار البلد قبل تقديم يد العون إليه لكي يعيد بناءه، وكأن البلد لم يكن يعاني من الفقر حتى يبدأ.

لقد كان لتقديم الجزرة على العصا (أو لنقل بشكل أدق، اختيار الجزرة بعد العصا)، حلاً كافياً لترجيح كفة الميزان، وحَمْل المواطنين الصرب على ممارسة حكمهم الذاتي بحرية متناهية. لقد اختاروا الحل الأنسب الذي يتوافق مع مصالحهم، كما يفعل المواطنون في الدول ذات النظام الديمقراطي. فما أن تسنح لهم فرصة الاختيار حتى يكبحوا تلك الرغبة الجامحة، المسيطرة عليهم، والمتمثلة بتعطشهم لسفك دماء الآخرين، وبحلمهم بانتهاك أعراض النساء المسلمات، بعد أن

اتخذوا عهداً بالحفاظ على السلام والازدهار. لا مجال هنا لإضفاء صفة "المعجزة" على هذا التحوّل، إنما هو إثبات قدرتنا في الاعتماد على قوة الحكم الذاتي، حجر الزاوية للديمقراطية. وندرك هنا الفخر الذي يشعر به النائب المحلي الصربي المنتخب غداة التصويت، حين يقول: "إن أهم ما في الأمر أن تحصل هذه التغييرات بفضلنا نحن، أبناء هذا الشعب، ولا يرجع الفضل في ذلك لا إلى الولايات المتحدة و لا إلى روسيا [22]". هل إن تقديم الدعم الاقتصادي للدول الفقيرة يكلف غالياً؟ حتماً، لقد أنفقت الدول الغربية مبالغ خرافية في تصنيع الطائرات والغواصات الذرية، والصواريخ والقنابل بهدف تسليح المقاتلين، ومن ثمّ إعانة اللاجئين! ألم يكن حري بها إلقاء الدولارات على هذه الأراضي بدلاً من القنابل، حيث إن هذه الأخيرة تكلّف ملايين الدولارات؟ ففي الحالات المماثلة للكوسوفو، نجد أنفسنا نفكر بطريقة مزدوجة فيما يخص مواقفنا، هل نختار الفاعلية أم حزب المحافظين، المثالية أم الواقعية، اليسار أم اليمين، التدخّل العسكري أم اللامبالاة. لا يكمن الخطأ في رفضنا لإحدى هذه الخيارات المتناقضة، بل في طريقة عرض المشكلة. فأخلاق المسؤولية تحفظ نبل الغايات، ولا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى معرفة النتائج التي قد تتولد عن الاختيار. فالمثالية والواقعية هما مذهبان سيئان فيما لو انفصلا عن بعضهما؛ ولكنهما مجتمعَين، قد يؤديان إلى سياسة حميدة.

من محاذير هذا الحل، أنه لم يعد بمقدورنا بعد الآن، اعتبار أنفسنا قد قهرنا الشر المطلق، وتغلبنا على الشيطان، وانتصرنا على الوحوش الذين يتوارون وراء وجوه آدمية، كما لن يعد بمقدورنا أن نفخر لتجسيدنا للحق والقوة بآن واحد. ولكن ألا يمكن اعتبار هذا كله خطوة إيجابية في طريق التقدم؟

الفعل الإنساني والفعل القضائي

يشغل الفعل الإنساني في أيامنا هذه، حيزاً هاماً على صعيد الرأي العام الغربي. ففي هذا العالم الذي غابت عنه الأوهام السياسية التي تبشّر بمستقبل مشرق، والذي باتت فيه الشعوب ترفض الوقوف عند تأمين راحتها الفردية فحسب، وإشغال أوقات فراغها، يأتي العمل الإنساني في هذه المرحلة ليقدّم مخرجاً؛ فلا يزال المجال متاحاً للتآزر والتضامن بين أفراد الجنس البشري. إن التزامنا بالتخفيف من معاناة الآخرين، أو مواساتهم في بؤسهم، هو الذي يضفي معنىً على حياتنا. يبدو أن العمل الإنساني قد نجا من عقَبَتين متناظرتين، تعود العقبة الأولى في السياسة اللأخلاقية، أما الأخرى ففي الأخلاق غير الفعالة؛ ويأتي العمل الإنساني ليقدّم مثالاً للتوازن العقلاني بين المثالية والواقعية. ولا عجب أن تذيع سيرته لتطال أولئك الذين يحملون قلوباً شابة بين أضلاعهم، سواء كانوا شباناً أو كهولاً.

غالباً ما يظهر محبو فعل الخير على الساحة الدولية في أوقات الحروب، والصراعات، والأزمات التي تتواجه فيها قوى سياسية متعارضة. يتحتّم على صاحب العمل الإنساني تحديد موقفه من رجل السياسة. لقد كانت هذه العلاقة غير واضحة في بداياتها، حيث كان صاحب هذا الفعل الإنساني يسارع لإغاثة الجرحى والجائعين دون أن يسألهم عن انتمائهم السياسي. فالمنظمة الإنسانية ترفض أن تكون حزباً سياسياً كباقي الأحزاب. ولكن سرعان ما أدرك المسؤولون فيها أن الإصرار على هذا التجاهل أو اللامبالاة بحق الانتماء السياسي، أمر غير كافٍ.

فعندما يشارك أصحاب العمل الإنساني في مواجهة سياسية، يجدون أنفسهم رغماً عنهم، قد تمّ إقحامهم في أحد التيارات السياسية. فمثلاً، عندما يقرر حاكم مستبد نقل إحدى فئات شعبه إلى مكانٍ ما في البلد، أو حتى عندما يقرر تهجيرها خارج الحدود، بهدف الاستيلاء على أراضيها، وإذا حاولت المنظّمات الإنسانية التدخل في محاولة منها للتخفيف من معاناة هؤلاء المهجّرين، فإنها تصبح رغماً

عنها، حليفاً مكرها لهذا الحاكم المستبد، وتُتهم بأنها تدعم مواقفه، لاغية بذلك سبباً للتعبير عن موقفها الساخط. أما إذا قررت عدم التدخّل على الصعيد الإنساني، أو رفضت التنديد بالعدوان على الملأ، فيدفع اللاجئون حياتهم ثمناً رخيصاً بعد أن يكون الجوع والمرض قد أضناهم. وفي كلتا الحالتين، لا مجال لأن تشعر المنظّمات الإنسانية الكريمة بالفخر من فعلتها. الأمر يشبه معاهدة "فوست **Faust**"[١] مع الشيطان، فهو إذاً تواطؤ مع الشيطان (المستبد والشرير) في مقابل نشاط المنظّمات. إن رفضها لقبول أية تسوية مع الحاكم المستبد يجعل منها منظمات إنسانية عاجزة؛ أما انصياعها لأوامر الأقوياء فيُفقدها روحها، ويضعها في مواجهة مع الضحايا المفجوعين، الذين يؤثرون العدول عن مطالبتهم بإقامة العدالة في مقابل حصولهم على ما يسد رمقهم، ويسكت جوعهم.

لطالما تكررت مثل هذه الورطات القاسية، وبقيت معلّقة دون حلول شاملة. لهذا السبب، قررت بعض المنظّمات الإنسانية، مثل أطباء بلا حدود، عدم التظاهر بالجهل، بل على العكس، قررت إقامة عملها الخيري على أساس تحليل سياسي يتناول كل قضية على حدة، ومن كافة جوانبها. عندئذٍ يصبح اختيارها لهذا الموقف أو ذاك، للتسوية أو التعبير عن السخط، فرصة مناسبة للموقف وليس قضية مبدأ. ففي حالة ما، يصبح من الضروري التنديد بالسياسة، حتى لو أدى الأمر إلى الإحجام عن مد يد العون؛ وفي حالة أخرى، تبدأ هذه المنظّمات الإنسانية بتقديم المساعدة للذين يعانون، وهي على علم بأنها تلعب لعبة الجاني نفسها. ولكن تبقى هناك حدود يجب ألا نتخطّاها، فالعمل الإنساني يحاول إعادة الحقوق الإنسانية إلى نصابها، ولا يكتفي أبداً بالامتناع عن وضع نفسه في خدمة الجانب القوي (أي السياسة).

قد يتخذ استخدام المنظات الإنسانية من قبل السياسيين أشكالاً أكثر سرية. حيث تلجأ الحكومات في الدول الغربية إلى الاستعانة بالمنظّمات غير الحكومية (**ONG**)، لكي توكل إليها عبء المهمات الجاحدة بكل ثقلها، والتي تصعب معالجتها

(١) ذلك الساحر الألماني الأسطوري الذي باع روحه للشيطان مقابل الاستيلاء على الأراضي (المترجم).

ضمن الإطار البيروقراطي المعتاد، مثل الفقر المدقع أو إدمان المخدِرات. فإذا اتخذت هذه الحكومات إجراءات سياسية لقمع هذه المشاكل، قد يكلفها ذلك غالياً، سواء على الصعيد المادي أو الإستراتيجي؛ أما إذا أوكلت المهمة إلى المنظّمات غير الحكومية، فإن ذلك يعفيها من مهاجمة الشر من جذوره. ومرة أخرى، يجد أعضاء هذه المنظّمات الإنسانية أنفسهم غير قادرين على الرفض، فالمبدأ يلزمهم بقبول لعب دور السياسيين أو مساندتهم، يبقى أن يحتفظوا بتفكيرهم السليم في موضوع طريقة استخدامهم من قبل السياسيين؛ وإلاّ قد يجدون أنفسهم يوماً ما وقد نبذهم أولئك الذين يسعون لإنقاذهم، بحجة أنهم أتباع لسياسة مرفوضة، كما حصل في زمن المستعمرات.

لم يسبق أن اتسم دور المنظّمات الإنسانية بالهشاشة في الصراعات السياسية، إلا في الحرب اليوغسلافية، فقد ظهر ذلك جليّاً بشكل خاص في الكوسوفو، حيث إن وجودها نفسه بات مهدداً. بالفعل، قام أحد الأطراف المشاركة في الصراع من الدول الغربية، والتي هي في الوقت نفسه المموّل لهذه المنظّمات بتكليف المنظّمات الإنسانية، ودون معرفتها، بدور جديد، الذي يتمثّل "بالإعلان عن استخدام القوة"، وفقاً للصيغة التي عبّر عنها "جان كريستوف روفان **Jean- Christophe Rufin**". فخلال الأسابيع والأشهر التي سبقت التدخل العسكري، كان أفراد هذه المنظّمات الإنسانية الشاهد الوحيد على مجريات الأمور. فإذا طرأت فاجعة ما، فهم أول من يعلم بها. ولكن هذا كان يعني أيضاً أن أي تفسير لسير الأحداث أو أي معلومة قد تنشر على لسانهم، قد تتسبّب في إشعال فتيل الحرب. كتب "روفان **Rufin**":"خلال الأيام التي سبقت الأزمة، كان العالم برمّته، وبشكل خاص منظّمة الحلف الأطلسي، يعيش بانتظار حدوث تجاوزات، الشاهد الوحيد عليها هي المنظّات الإنسانية. فأي تنديد بانتهاك حقوق الإنسان كان سيؤدي وعلى الفور، إلى شن هجوم "مكثّف ومباشر" من قاذفات القنابل فوق (بلغراد وبريستينا)". فهل كان على المنظّمات الإنسانية

لعب دول المفجّر للأحداث أو كالذي يضع يده على الزناد بانتظار أمر إطلاق النار؟ وهل تقبل أن تكون السبب في وقوع ضحايا جديدة، متخلية بذلك عن موقفها الحيادي الأصلي؟

ما إن تبدأ العمليات العسكرية، حتى يسيطر على المنظّمات الإنسانية نوع من الالتباس. حيث تتخذ المنظّمات المختلفة، والفروع الوطنية المتشّعبة مواقف متناقضة. فأطباء العالم الفرنسيون، قد وافقوا على عملية القصف، بل وطالبوا بتدخّل القصف الأرضي؛ أما المنظّمات غير الحكومية الاسكندينافية، فقد وافقت على فتح المستشفيات العسكرية لاستقبال الجرحى من مقاتلي جيش تحرير الكوسوفو فقط. في تلك الأثناء، استقر الأطباء بلا حدود من اليونان في (بريستينا **Pristina**) التي كانت تخضع لقصف مكثّف، وأكدّوا على "إمكانية مزاولة عملهم بكل حرية [23]". و لا يخفى على أحد، أن الجيوش تحتاج لإسعافات وخدمات طبية، ولكن هل من المناسب الحديث هنا عن الخدمات الإنسانية الواجب تقديمها، عندما تكون هذه المنظّمات المسؤولة عن هذه الخدمات منحازة كلياً إلى إحدى المجموعات المتصارعة، التي تحاول بدورها تصفية المجموعة الأخرى؟

علينا أن نعترف أن الحلف الأطلسي في هذه الحالات، لم يفرّق بين مدنيين وعسكريين، بما أن "المنظّة العسكرية" حاولت إقناع العالم بأنها مكلّفة بمهمة إنسانية بحتة. هذا ما يفسّر كنه "القنابل الإنسانية" التي افتخر بها "هافل"؛ لا بد أن هذه القنابل كانت مسخّرة لمساعدة النساء والأطفال قبل أي شيء آخر! فأمام جلال هذه المهمة، من يجرؤ على إغاثة مئات الملايين من اللاجئين إن لم يكن الجيش بكامل تنظيمه وعتاده؟ لقد تمّ تخصيص فرع "إنساني" رسمي من الحلف الأطلسي لهذا الغرض، إلى جانب الفرع "المقاتل"، وأخذ هذا الفرع على عاتقه تقديم الدعم للشعب. بهذه الطريقة، انعكست الأدوار بشكل جذري، إن لم نقل حصل التباس بينها: ففي حين وضعت المنظّمات الإنسانية نفسها في خدمة الحلف الأطلسي، قدّم الحلف الأطلسي من جهته، نفسه كهيئة إنسانية عليا.

فهل يُدّخِل هذا التحوّل في الأدوار، أي من مجموعات عسكرية إلى منظمات إنسانية، الراحة إلى نفوسنا؟ تبقى الحرب هي الحرب، مهما بلغت مهارتنا الكلامية، ولا مجال لأن نضفي على الحرب أية صبغة إنسانية. ولكننا إذا رحبنا من الناحية المبدئية، بكل دعمٍ يُقدم إلى المنظّمات غير الحكومية، فإننا من الناحية العملية،

سنتساءل حول مدى مصداقية الجهة المقاتلة التي تبنّت العمل الإنساني، ترى هل ستنجزه بشكل حيادي أم لا؟ وكما لاحظ قادة أطباء بلا حدود، أننا عندما نضع الدول من جهة، والمنظّمات غير الحكومية من جهة أخرى، على المستوى نفسه، ونبدّل فيما بينهم الخدمات التي يقومون بها، يصبح وضع هذه المنظّمات مريباً. لذا نؤثر أن تلتزم كل جهة بدورها. فعندما نطالبهم بشكل مكثّف، بالقيام بدور فعّال، سينتهي الأمر بهذه المنظّمات الإنسانية إلى التنكر لهويتها، وفي الوقت نفسه، إلى نزع الوحي الخلاصي (المذهب الذي يؤمن بخلاص جميع البشر) عن قيمة أعمالها الإنسانية. فأي عمل لا يتصف بالحيادية لا يستحق تسميته "إنسانياً".

وما ينطبق على المنظّمات الإنسانية ينطبق على العدالة الدولية. فالأمر مرْضٍ للعقل ومغنٍ للفكرة التي نكونها عن الإنسانية عندما نقنع أنفسنا أن الحق قد سبق القوانين التي تنحصر مهمتها فقط في ترجمة وتدوين شعور العدالة والظلم الشائع لدى الجميع. إننا نرفض أن نصدّق أن ما هو صحيح في الجهة الداخلية من جبال (البيرينيه **Pyrénées**) يصبح خطأً وراءها. فالفكر الإنساني ينطلق، بشموليته، من المسلمة العكسية. "حيث إن القوانين الوضعية هي وحدها التي تفصل بين القضايا العادلة والقضايا الجائرة؛ لقد كانت أنصاف الأقطار غير متساوية قبل أن نباشر برسم الدائرة". هذا ما كتبه "مونتيسكيو **Montesquieu**" [24]. تلك هي العدالة الطبيعية، العالمية والمطلقة، التي نصبو إليها في المؤسسات القانونية الدولية، بما أن هذه لا تخضع للضغوط التي تفرضها عليها التقاليد المحلية للبلاد. وخير شاهد على هذا التطبيق العملي في عصرنا الحديث، هو المحكمة في نورمبيرج **Nuremberg** (١)، فمع أن هذه المحكمة لا تجسد التطبيق الكامل للعدالة الدولية، إلاّ أنها تشير إلى إمكانية تخطّي الحدود بين الدول. لم يخرق أعيان الدولة النازية العظماء قوانين دولتهم، ومع ذلك، صنفهم العالم على أنهم مجرمو حرب. لقد باتت المحكمة الدولية تجسيداً معقولاً لنصرة الحق العالمي.

(١) التي أنشئت ما بين الأعوام ١٩٤٥- ١٩٤٩ لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب (المترجِم).

إننا نقدّر قيمة الانتظار الذي أحدثه إنشاء محكمة جزائية دولية جديدة، مقرها في (لاهاي La Haye)، في شباط من عام ١٩٩٣، أي بعد مضي خمسين عاماً على تأسيس محكمة (نورمبيرج)؛ مهمة هذه المحكمة إشهار الحق متجاهلة وجود الحدود الفاصلة بين الدول. ولكن عندما نتطلّع إلى الأمر عن كثب، نكتشف أن ظروف إنشاء هذه المحكمة تافهة للغاية. فالحرب ثائرة في يوغسلافيا منذ ثلاث سنوات تقريباً، وها هي صور البلد المدمر بنيران القصف، والأشخاص الذين تنتهك حرماتهم وتُساء معاملتهم، أو يُقتَلون، تعرض على الشاشات الصغيرة بشكلٍ منتظم. وها هي الضحايا من المسلمين المستضعفين في البوسنة يستصرخون القوى الغربية ويستنجدون بها. فيفكّر العالم الغربي بطريقتين للتدخل في محاولة منه لإيقاف الحرب ووضع حد لأهوالها: الحل الأول عسكري والآخر قضائي. والحل القضائي منوطٌ، حسب إجماع الآراء، بالحل العسكري. يرى الفريق الأول (وغالبيته من ممثلي الحكومات) إن فكرة إنشاء محكمة قد يساعد على اجتناب التدخل العسكري؛ فتحمّل المسؤوليات على الصعيد الدولي، هو وسيلة غير مكلفة وغير خطيرة. واعتبرها الفريق الثاني، (وهو من مسلمي البوسنة وبعض الشخصيات الغربية، أمثال مادلين أولبرايت)، خطوة أولى يجب أن تؤدّي إلى الحل العسكري. ففي كلتا الحالتين، يبدو القضاء كوسيلة مسخرة لخدمة السياسة. وتأتي هذه الآراء المتناقضة لتفسّر اصطدام هذه المحكمة بمقاومات عديدة، حتى من قِبَل الحكومات التي نادت بإقامتها، كالمنظّمات الدولية، مثل: منظمة الأمم المتحدة (L'ONU) ومجلس الأمن.

فإذا كانت العدالة الدولية تجسيداً لرغبة عميقة في داخلنا، إلا أن وجودها يثير المتاعب والمشاكل فيما يخص السياسات الوطنية. وتثبيتاً لهذا الكلام، نجد أن العدالة الدولية والسياسة الوطنية لا تحكمهما المبادئ نفسها، كما أن الأولويات متباينة بالنسبة لكليهما. فرئيس الدولة الديمقراطية يعتمد في شرعية حكمه على إرادة الشعب الذي أوصله إلى كرسي الحكم؛ لذا عليه الدفاع قبل كل شيء عن مصالح مواطنيه، وهذا يعني أنه يؤثر هؤلاء على حساب الشعوب في البلدان المجاورة. لهذا السبب، يبدو لنا الأمر طبيعياً جداً عندما نرى الرئيس "كلينتون" أو أي

رئيس أمريكي آخر، منشغلاً بالدرجة الأولى بحماية حياة الأمريكيين. فمن واجباته الأولى تقديم الدعم لبلده، ولكن قد تبدو النتائج التي تترتب على هذا العمل جريمة في نظر العدالة الدولية.

كلنا يعلم أن العدالة الدولية لم تقم بناءً على إرادة العالم ورغبته، إنما تأسست على يد المنتصرين والأقوياء في هذا الزمن؛ وهذه العدالة تتجاهل كلياً المصالح الوطنية التي تأتي ضمن أولويات القادة السياسيين. فما يُعتبر جريمة من الناحية المجرّدة، يظهر على أنه ضرورة، بل ومأثرة في إطار السياسة الوطنية. والأمر يسير وفق هذا المنهج داخل كل بلد. فالقتل جريمة، أما إذا جاء القتل تحت ستار الحرب، فإنه يغدو عندئذٍ مجداً؛ ومن هنا تتغلب وجهة النظر السياسية على الشرعية. يجب أن تراعي العدالة الدولية الابتعاد عن أية نزعة خيالية، لذا تحجم عن اتهام الحرب بأنها جريمة (كما تحجم عن إكراه الإنسانية على السلم)، فالعدالة توافق على حوادث القتل التي تتم تحت لواء هذا الاسم المشرّف. فهي لن تعاقب إلاّ على جرائم الحرب، وكما سبق لنا أن رأينا في عهد الحرب الشاملة، كيف أن هذه الجرائم تذوب في بوتقة أحداث الحرب العادية. وتحاول العدالة الدولية، من جهة أخرى، الابتعاد عن أي موقف قد يتهمها بالتحيّز واتخاذ الذرائع، لهذا السبب تحترز من تنظيم الدعاوى السياسية. فبيان هذه المتطلبات المستقلة ليس بالأمر اليسير.

لقد تم كشف النقاب عن الاختلافات العديدة بين محكمتي (نورمبرج) و(لاهاي). فهناك أولاً الإجماع الذي جاء شبه متكامل، حول الجرائم النازية؛ فصور المجازر التي ارتُكبت، وأعمال العنف التي نُفِّذت، ومعسكرات الإبادة الجماعية، كلها كانت حاضرة في أذهان العالم. وعندما وضعت الحرب أوزارها، لم يتابع الحلفاء أهدافاً عسكرية من خلال تصرفاتهم العادلة. يضاف إلى ذلك أن كبار المسؤولين في النظام أصبحوا داخل السجون؛ لم يعد يجدِ نفعاً إدراج أمرٍ بتوقيفهم ضمن جدول الأعمال اليومية.

أما بالنسبة ليوغسلافيا فالأمر مختلف. حيث لا تزال نار الحرب متّقدة، والتدخل القضائي لم يأتِ بعد الصراع إنما أثناءه، بهدف التأثير عليه. من هنا تتخذ

العدالة الدولية طابعاً سياسياً بل حتى عسكرياً لم يكن موجوداً في محكمة (نورمبرج). فالباب مفتوح على مصراعيه أمام التغيّرات، وأمام تقاذف الاتهامات بشأن اختلاق ضحايا وهمية، وحتى أمام الاستفزازات المدروسة في سبيل إدانة الخصم. لذا لن يحصل إجماع كامل على مجريات الأحداث؛ فالأطراف المتهمة باقترافها جرائم حرب لا تنحصر في شخصية واحدة، بل تتعداها إلى مجموعات: هناك الصرب، والكروات والبوسنيون. وأخيراً، يعتبر إصدار الأمر باعتقال من يفترض أنهم المذنبون الحقيقيون، مجازفة خطيرة، خصوصاً إذا كانوا من رجال السياسة أو عسكريين يعتلون المراتب العليا وإذاً، يتمتعون بالحصانة. وتتردد الحكومات الغربية قبل الخوض في هذا الإجراء، حيث إنها تعي وتدرك تدهور أسهمها لدى ناخبيها باتخاذها إجراءات قد تتسبب بمقتل جنودها. فمحكمة (نورمبرج) تدرس قضية أحداث منجزة. أما محكمة (لاهاي) فهي تتابع أحداثاً معاصرة، لم تتضح صورتها بعد على مستوى العالم.

لقد انتقل موضوع تسخير العدالة لصالح السياسة في قضية كوسوفو من الحالة الافتراضية إلى الحالة الحقيقية، بسبب توجيه النائب العام لمحكمة (لاهاي) لويز آربور **Louise Arbour**، في السابع والعشرين من عام ١٩٩٩، اتهاماً ضد كبار القادة اليوغسلاف، بدءاً من ميلوزيفيك، بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في الكوسوفو. لم نكن لنتصور أبداً حدوث مثل هذا التصرف الذي يطرح موضوع نزاهة محكمة دولية على بساط البحث؛ وفي الوقت ذاته، قدمت المحكمة بقرارها هذا، خدمة جليّة للحلف الأطلسي. فهذه المحكمة التي أنشأتها ودعمتها إحدى الأطراف المتقاتلة، تتهم الطرف الآخر بأنه مجرم؛ أنى لنا أن نؤمن بعد كل هذا بالموقف الحيادي لهذه المحكمة؟ كان حري بها أن تتريث في توجيه إصبع الاتهام حتى نهاية الأعمال العدوانية، بعد استعانتها بمحققين ذوي شهرة، وبعيدين عن الأطراف المتنازعة، كي تجنّب نفسها تهمة الانحياز، ومن أجل تقصّي الحقائق بشكل أكثر عمقاً. ولكنها لم تأخذ بعين الاعتبار أياً من هذه الخطوات الوقائية. وجاء الأمر مماثلاً في حرب العراق، الذي لا ننكر أنه ارتكب جرماً باجتياحه لدولة الكويت؛

حيث سارع الرئيس الأمريكي "بوش"، تدعمه رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" بتهديد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بملاحقته قضائياً بخصوص جرائم نفذّها ضد الإنسانية بعد أن تمّت مقارنته بهتلر، ولم تكن الحرب التي أضرمها قد انتهت بعد. ومن جهتهم، لم يخفِ قادة الحلف الأطلسي غبطتهم، عندما قررت إحدى المؤسسات الدولية، المفترض أنها ذات مواقف حيادية، اعتبار أعمالها العسكرية في يوغسلافيا شرعية، كان على ميلوزيفيك بهذه الطريقة، أن يشعر بالحرج ويستسلم.

وبينما كانت المحكمة الدولية تحقق في الجرائم التي ارتكبت في البوسنة، حرصت في السنوات الأخيرة المنصرمة على إدانة ممثلي مختلف الأطراف المتصارعة، كالصرب والكرواتيين والبوسنيين، مع أن الصرب كانوا الأكثر عدداً، وذلك لتُخرج نفسها من دائرة التحيّز. لم يحصل أي أمر مشابه في صراع الكوسوفو. ومع ذلك، فقد تمّ التنديد ببعض الأعمال التي اقترفها الحلف الأطلسي على أنها غير شرعية، لم يأتِ هذا الاتهام على لسان الحكومة اليوغسلافية فقط، المعروفة بعدم مصداقيتها، إنما جاء أيضاً على لسان منظّمات إنسانية دولية. ففي الثالث عشر من شهر أيار من عام ١٩٩٩، أرسلت منظّمة حقوق الإنسان رسالة إلى الأمين العام لمنظّمة الحلف الأطلسي "جافيير سولانا" تكشف له فيها النقاب عن انتهاكات الحق الدولي التي اقترفتها قوات حلفه. وتحصر هذا الحق باستخدام القوة العسكرية على أهدافٍ عسكرية بحتة، وتحظّره ضد المدنيين.

جاء الرد في السادس عشر من الشهر نفسه، على لسان الناطقة باسم المنظمة "جامي شي **Jamie Shea**"، والذي يبيّن: "أن دول الحلف الأطلسي هي المموّل الوحيد لهذه المحكمة الدولية، كما أنها من مؤسسي هذه المحكمة"؛ فلا يوجد أية مشكلة من هذه الناحية. هل يمكن توقّع جواب أكثر وقاحة وتطاولاً؟ هذا إلى جانب التصريح العلني بأن الحق ليس سوى أحد وسائل القوة، وهو في هذه الحالة وسيلة مادية. وفي اليوم التالي لصدور هذا التصريح، وجهّت محكمة لاهاي التهمة ضد القادة اليوغسلاف لارتكابهم جرائم حربية وجرائم ضد الإنسانية. وجاء بعد عدة أشهر

تثبيتٌ لتصريح "جامي شي"، صدر عن النائب العام الجديد للمحكمة يقول فيه: " لقد نوهت السيدة "دل بونت **Del Ponte**"أن لدى المحكمة أعباءٌ أجلّ وأعظم من متابعة الرؤساء الغربيين الذين هم من أفضل مموليها [25]".

وتدخّلت بدورها، منظمة العفو الدولية الإنسانية في السادس من شهر حزيران من عام ٢٠٠٠ لتبيّن أنه ومن خلال قصف الأهداف المدنية، كمقر الإذاعة والتلفزيون اليوغسلافي (فالأمر لم يكن متعلّقاً إذاً بإحداث "أضرار جانبية")، قد قام الحلف الأطلسي بخرق القوانين الدولية. وجاء في تقرير هذه المنظمة، الذي حمل عنوان "أهي أضرارٌ جانبية أو حوادث قتل غير شرعية؟" جاء إذاً في هذا التقرير أن المسؤولين السياسيين والعسكريين قد اتخذوا هذا القرار عن دراية وعلم، مدركين أنهم بذلك، يعرّضون حياة المدنيين للخطر. وأكد رئيس الوزراء البريطاني "طوني بلير **Tony Blair**" أن التلفزيون اليوغسلافي كان ينوي نشر صور لضحايا القصف، لاستمالة الرأي العام في الدول الغربية؛ فكان لزاماً علينا إسكاته. وأضاف الجنرال "كلارك **Clark**"أن التلفزيون كان يخدم مصالح ميلوزيفيك الشخصية، وبذلك جاء قصفه "كهدفٍ حربيٍ شرعي" [26]صادقت على شرعيته المحكمة الجزائية الدولية (وهذا تصوير جديد للتعاون المنسجم بين الحلف الأطلسي والمحكمة). وأفاد تقرير منظّمة العفو الدولية أن الأمر الذي صدر إلى الملاحين بالطيران على ارتفاعات شاهقة – أكثر من خمسة آلاف متر– والذي كان يهدف إلى إنقاذ العسكريين من أي خطر قد يحدق بهم، جاء منافياً للقوانين الدولية، التي نصّت على عدم تعريض حياة المدنيين للخطر. واكتفت "كارلا دل بونت" بالقول بأنه لا داعٍ لفتح التحقيق من جديد بهذا الخصوص؛ أما "جورج روبرستون **George Roberston**" الذي خلف "جافير سولانا" فقد جاءت تصريحاته مقتضبة، عندما بيّن أن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة.

على افتراض أننا نستطيع حصر المخالفات التي اقترفت ضد الحقوق الإنسانية الدولية، يبدو جلياً أن الجرائم التي ارتكبها الجيش اليوغسلافي يفوق عددها تلك التي نفّذها الحلف الأطلسي. بيد أن تحيّز المحكمة الدولية، ورغبتها في خدمة

الأهداف العسكرية لمموليها تخدش مصداقية قراراتها بشكلٍ جدّي. ومن هنا نصل إلى القول بأن العدالة الإنسانية غير كاملة، بل وقابلة للوقوع بالخطأ، وغير كافية، فهي لم تقدم الدليل على أنها عملت ما بوسعها، ومع ذلك فقدت صفتها الأساسية ولم تعد تمارس العدالة، لقد أصبحت سلاحاً سياسياً أو عسكرياً على غرار باقي الأسلحة. وتقدم المحكمة الجنائية الدولية المستقبلية شكلاً آخر أكثر خطورة، حين ترفض الحكومة الأمريكية الانضمام إلى اتفاقية قد تتهم وتدين المواطنين الأمريكيين دون موافقة حكومتهم. وبكلمة أخرى، يدعم هذا البلد العدالة الدولية بشرط استثناء رعاياه من بنودها. ترى هل لا يزال موضوعنا يتعلّق بإقامة العدالة؟ في حين أن أفضل الأنظمة السياسية لا تبرّر لأحد أن يَسْخَر من فكرة إقامتها. ويأتي هنا مرة أخرى ذكر سابقة البوسنة، إنها لا تشبه أبداً ما جرى أثناء التدخل العسكري في الكوسوفو، فالحكومات الغربية التي كانت تموّل المحكمة الدولية، لم تكن آنذاك تقود حملة عسكرية ضد البلد المعني. وقد أسدت المحكمة الجزائية الدولية في لاهاي خدمة فاسدة للأسرة الدولية بتعريضها فكرة العدالة الدولية والمتحررة من أية وصاية سياسية، للشبهة. حيث إن مفهوم الحرب يتناقض مع مفهوم العدالة؛ إنها تمارَس في الأماكن التي تسود فيها القوانين، ونحن نلجأ للحرب في غياب القانون المشترك، بغرض فرض قضيتنا عنوة. أما استخدامنا للعدالة كوسيلة حربية، فهذا يعني خيانة لجوهر العدالة.

تحتاج المنظّمات الإنسانية، على غرار المؤسسات القضائية إلى تمويل مادي. فهل يحق لهذه المنظّمات اتخاذ مواقف مناهضة ضد من يدعمها مادياً، ولدغ اليد التي تقدم لها العون؟ و الجواب هو نعم. فذيوع صيتها، وشفافية أعمالها، والسهولة التي تصل من خلالها إلى وسائط الإعلام، كل ذلك يحميها من أي تدخّل سياسي. كما يترتب على هذه المنظّمات الدفاع عن استقلالها، فإذا وافقت على خدمة القوى السياسية، فهي عندئذٍ تتنازل عن دعواها، وتعيد طرح موضوع خلاص البشرية الذي تنادي به. وعلى افتراض أن يتعرّض تمويلها المالي للزوال، فالأمر يستحق المجازفة.

أما فيما يتعلّق بموضوع أنصار تعميم الخير على البشرية، فإن وضعهم أبسط من المنظّمات، إنهم يعتمدون على تمويلهم الخاص إلى جانب التمويل العام؛ ومن أحد مبادئ مهمتهم الامتناع عن تأييد أحد الأطراف المتصارعة ضد الآخر. إنهم بذلك يخففون من التوتر والضغوطات. في حين أن موقف ممثلي العدالة الدولية متعلّق مباشرة وبصورة كاملة بالحكومات التي لا تتوانى عن تمويلهم مادياً وتزويدهم بقوات من الشرطة لدعم مسيرتهم؛ يُضاف إلى ذلك أنهم لا يبقون على الحياد أثناء المعركة، بل يجب أن يصرّحوا عن رأيهم ويميّزوا بين العدل والظلم، أي عليهم أن يشيروا إلى الأبرياء والمذنبين. وهذا لا يحرّرهم من التزامهم بالانصياع لمتطلّبات العدالة.

ونجد أنفسنا أمام سؤال ملحّ يطرح نفسه إذا استثنينا الظروف الخاصة كتلك المتعلقة بمحكمة (نورمبرج)، أليس من الفطنة والتعقّل العمل على تشجيع العدالة، والكفاءة لإقامة محكمة عدل وطنية بدلاً من التشجيع على قيام محكمة عدل دولية، قد تخون الهدف الذي أنشأت لأجله؟ لنأخذ مثالاً حياً حديث العهد كراوندا، إذ يمكن استدعاء المسؤولين عن الإبادة الجماعية في هذا البلد للمثول أمام سلطات قضائية وطنية، أي قضاء راوندا نفسها، أو القضاء الفرنسي أو البلجيكي كما سبق وحصل. فسواء كانت المحكمة فرنسية أو من أية جنسية أخرى، فإن الحكم الذي سينبثق عنها، بغية إقامة العدالة، سيأتي محايداً ومجرداً، فهذه المحكمة لا تميل لأي طرف في النزاع العسكري الدائر في هذا البلد. كما يمكن لهذه المحكمة أن تطلب العون لدى حكومات أجنبية، قد تتحمل عقوبات فيما لو أحجمت عن تلبية النداء. لن تستطيع هذه المحكمة نشر العدالة على الكرة الأرضية بأكملها؛ تماماً كما لم تستطع ذلك "محاكم العدل الدولية"، وعلى كل حال، هل نرغب فعلاً بتسديد الثمن لقاء مملكة عالمية على هذا الغرار؟

أهو حق في التدخل أم واجب المساعدة؟

لقد تمّ تفسير التدخل العسكري في الكوسوفو على أنه نتيجة لقانون مستحدث، يشير إليه باختصار تعبير "حق التدخّل". هذا القانون يعني أنه يحق لمجموعة من الدول، مثل الدول الراعية للحلف الأطلسي، التدخّل العسكري في أي مكان من العالم تُنتهك فيه حرمات الإنسان وحقوقه بشكل جماعي ومكثّف. لقد دافع عن هذا المبدأ كل من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة "كوفي عنان"، ورئيس الولايات المتحدة "بيل كلينتون"، إذ قال: ("إذا حاول أحدهم ارتكاب جرائم جماعية في المناطق المدنية الآهلة بالسكان، يجب أن يعرف أننا سنحول [27] دون ذلك، وفي حدود إمكانياتنا")، وهناك شخصيات عالمية أخرى، اعتبرت نفسها لسان حال هذا القانون، فها هو "فاكلاف هافل" يقول مجدداً بخصوص الكوسوفو: "هناك أمر لا يقدر أي إنسان عاقل أن يدحضه، هو أن هذه أول حرب لم تقم دفاعاً عن المصلحة الوطنية، بل دفاعاً عن مبادئ وقيم. فإذا قلنا عن حربٍ ما أنها حافظت على الأخلاق أو أنها قامت باسم الأخلاق، فإنها حرب الكوسوفو [28]". يمكننا الطعن بتطبيق هذا المبدأ في الحرب ضد يوغسلافيا، مع ملاحظة أن الوضع الذي سبق التدخل العسكري، كان عبارة عن حرب أهلية خفية، تولّدت عنها مجازر وليس إبادة جماعية. نذكر هنا في هذا السياق، أمثلة لا تحتمل الجدل: ألم يكن من الأنسب التدخل ضد هتلر قبل عام ١٩٣٨؟ أو في كمبوديا، بدءاً من عام ١٩٧٦، لاجتناب حوادث الإبادة الجماعية؟ أو في بدايات المجازر التي أودت بشعب (التسوتسي) في راوندا عام ١٩٩٤؟

قوبل هذا القانون الذي يفتح المجال أمام حق التدخل، باحتجاجات استندت على ذرائع متنوعة؛ أشارت إحداها الأكثر شيوعاً، إلى تنازل الدول عن مبدأ السيادة الوطنية، الذي تقوم عليه الحياة على المستوى العالمي، حيث يترتّب على هذا التنازل مساوئ ومخاطر أكثر من الفوائد التي قد نجنيها. فما هو الموضوع بالضبط؟

علينا أولاً الفصل بين البلدان التي تنتمي إلى كيان أشمل كالاتحاد أو الدول المتحدة، التي تنازلت عن جزء من سيادتها لدى انضمامها إلى دول أخرى. هذا هو وضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لهذا السبب لم نتعجّب عندما وجّهت بعض هذه الدول اللوم إلى النمسا في عام ٢٠٠٠، لإشراكها الحزب اليميني المتطرف

في الحكم. فأهداف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تنحصر فقط في الرغبة بتحقيق اقتصاد وتمويل مشترك، بل تسعى أيضاً إلى تكوين أسرة يشارك كل أعضائها ببعض القيم والمفاهيم السياسية، مثل الإدانة العنصرية والموقف الكاره للأجانب. فالحزب اليميني النمساوي المتطرّف من جهته، يحتفظ بشرعية التصويت الشعبي؛ غير أنه إذا أرادت النمسا استغلال انتمائها للاتحاد الأوروبي، فعليها الموافقة على إدخال هذا التحريف إلى سيادتها. كما يمكن أن تتشدّد في موقفها ولكن عليها أن تغادر الاتحاد وتتخلّى عن الفوائد التي كانت ستجنيها من جراء انضمامها إليه. فهناك عقد أُبرم في وقت سابق عليها الالتزام ببنوده.

ويختلف الأمر في دول أخرى لم تدخل في اتحادٍ مع غيرها، ولم تلتزم بأي عقد مسبق. فجاء رفضها لحق التدخل هذا حياً، من بلدان لا تنتمي إلى أوروبا الغربية ولا لأميركا الشمالية: إنها البلدان الواقعة في نصف الكرة الجنوبي، وبلدان إفريقية وبلدان آسيا. مما لا شك فيه، أن هذا التوزيع لم يأتِ بالصدفة؛ بل يستند إلى ذاكرة الشعوب في هذه الدول. وخلافاً لما يعتقده "هافل"، فحق التدخل من الناحية النظرية لا ينمّ عن مذهب جديد، فعلى مر القرون السابقة، وجدت الدول الأوربية في "المبادئ والقيم" تبريراً لأفعال اقترفتها خارج حدودها، لم تجده في مصلحة البلد الوطنية المباشرة. وفي كل مرة، كانت هذه الدول تنطلق من اعتقادها بأنها هي من يدير دفة الخير، في حين أن البلدان البعيدة، الموجودة في قارات أخرى، تسمح بتفجّر أعمال الشر فوق أراضيها. لذا قرر الأوروبيون توجيه قوتهم العسكرية وقيادتها نحو تلك البلدان في محاولة منها لفرض أعمال الخير على الآخرين.

تمّت أول موجة تدخّل تحت شعار سمو الديانة المسيحية على غيرها من الديانات، بهدف تعريف شعوب العالم بأسره بالخالق (جلّ في علاه) وإيصالها به، أو

من أجل إنقاذ الشعوب المسيحية التي تعيش إلى جانب المسلمين. لم تكن الجيوش التي قادت الحروب الصليبية ما بين القرنين من الحادي عشر إلى الثالث عشر أقل قناعة منّا، نحن الذين نعيش في القرن الواحد والعشرين، بقضيتهم العادلة، ولم يكن دافعهم نحو المذهب الخلاصي(١) أقل أهمية من دافعنا المتمثّل "بحب الخير"؛ فالدعوة إلى المشاركة في الخير لا تقبل الجدل، أي فرض الديانة المسيحية مكان الديانة الإسلامية!! ووجد غزو أميركا بدوره - في القرنين الخامس عشر والسادس عشر - تبريراً شرعياً لانتشار الديانة المسيحية؛ وعلى كلٍ، ذهب "كولومبس" بحثاً عن "الطريق الغربي" الذي يقوده إلى آسيا من أجل ترتيب السبل الضرورية لغزو صليبي جديد، بهدف تحرير القدس بشكلٍ نهائي. صحيح أن شعوب القارة الأمريكية لا تعيش في دول بكل معنى الكلمة، لذلك اتخذ التدخل سمة مختلفة.

أما موجة الاجتياح الثانية والأخطر من الأولى، فقد حدثت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ هذه المرة لم تكن تحت شعار القيم المسيحية، بل باسم الحضارة الأوروبية الدنيوية؛ فكانت الشعارات التي لوحوا بها هي التقدّم، والصناعة، والصحة، بل حتى حقوق الإنسان. وكانت إمرة الجيوش المستعمِرة بقيادة فرنسا وبريطانيا العظمى، الدولتان الديمقراطيتان الأكثر حضارة آنذاك على مستوى القارة الأوروبية. يُروى أن غداة غزو الهند الصينية، الذي تميز بسفك الدماء، قام "بول بيرت **Paul Bert**" ممثل الحكومة الجمهورية، بتعليق لائحة حقوق الإنسان في هانوي بعناية فائقة [29]". وكانت الحقيقة مغايرة تماماً رغم كل تلك الإعلانات المعلقة، نورد هنا مثالاً لاحقاً ولكنه جيد للمقارنة، فقد قامت السلطات الفرنسية في مدغشقر عام ١٩٤٧ بإشعال النار في عربات القطار التي كانت قد سجنت بداخلها الثوار المدغشقريين؛ والمثال الثاني عندما قامت السلطات نفسها بإجراء اختبار على صمود الثوار وذلك بإلقائهم من الطائرات العسكرية في أثناء تحليقها (تم الاستفادة من هذه التقنية في وقت لاحق في الأرجنتين)...

(١) المذهب البروتستانتي الذي يؤمن بخلاص جميع البشر (المترجم).

ولا ننسى أن ننوّه عن السياسة الإمبريالية لروسيا السوفييتية التي ازدانت بأكرم الميول والنزعات! فعندما احتلّ الجيش الأحمر بولونيا عام ١٩٢٠، ظهر منشورٌ وقع عليه قائد الجبهة الروسي "الجنرال توكاتشيفسكي **Toukhatchevski**": "سنحمل في رأس الحربات التي نصوّبها ضد الشعوب المجتهدة، السلام والسعادة!" وبعد مضي عشرين عاماً على هذا الحدث، أي في ايلول من عام ١٩٣٩، عندما احتل الجيش الروسي الجزء الشرقي من بولونيا، وفقاً لتقسيمات العالم الواردة في المعاهدة الألمانية السوفييتية، أعلن رئيس الوزراء السوفييتي "مولوتوف" الحجج نفسها: "هذا هو جيش التحرير، [...] الذي سجل الشعارات السامية على ألويته: الأخوّة بين الشعوب، الاشتراكية والسلام، ها هو يقود الحملة العادلة التي لم تعرف البشرية مثيلاً لها في التاريخ[30]". جاءت هذه الغزوات لتدّعي أنها من أنصار المذهب الشيوعي، معلنة للشعوب أن الخير سيعم على يديها.

هناك مجال لدحض هذه الوقائع: إن العالم بأسره اليوم يتكلّم عن القيم المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكن لا تزال هذه القيم في طور النظرية، حتى في البلاد التي يحقّرون يومياً من شأنها، وهذا لم يكن وارداً في الديانة المسيحية أو في مزايا الحضارة الغربية. يعتبر القبول العالمي لهذه القيم من الناحية النظرية على أنه واقعة، لا يسعنا إلاّ أن نغتبط بشأنها. فالحب الكوني الذي يعظّمه المسيحيون، وسيادة العقل التي طالبت بها القوى الأوروبية العظمى في القرن التاسع عشر، كانت قيماً جديرة بالانتشار؛ ولكن، وبكل بساطة، لا شيء يضمن انتصارها بعد العمليات العسكرية التي تزعمتها هذه الدول. فعملية الاستيلاء على القدس على يد الصليبيين لا تجسّد أبداً انتصار الحب؛ أما هانوي التي هُزمت على يد الجيش الفرنسي، فهي أيضاً لاتعكس سيادة حقوق الإنسان. فلو فرضنا أن من قاد هذه المبادرات كان صادقاً، فإن الوسائل التي استخدمها لم تكن لتوصل إلى الغايات المنشودة. هناك طرق أخرى كثيرة قد تجدي نفعاً لإنقاذ الشعوب التي تعاني من نير حكامها غير إعلان الحرب ضد الحكومات؛ منها المفاوضات، وأساليب الضغط، والإغراءات المختلفة.

أصبحنا ندرك الآن سبب حذر الدول غير الأوروبية، التي لا تزال تذكر العمليات العسكرية التي نُظِّمت ضدها في الماضي، تحت شعار نشر الخير. فالتصريح عن النوايا الحسنة لم يقدم لها في يوم من الأيام أي ضمان: بل كانت هذه النوايا الحسنة في أغلب الأحيان نوعاً من التعتيم الحذق على الحقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر عملية فرض الخير عنوة باللجوء إلى القوة، بحد ذاتها خليطاً من الخير والشر؛ إذا اضطررتَ للقيام بغزو بلد ما لإجراء بعض الإصلاحات فيه، فلا تتوقع أن يحفظ لك الشعب حسن صنيعك تجاهه. نشرت الصحيفة اليومية اليابانية "Asahi Shimbun"[31] بخصوص موضوع الكوسوفو ("إن أعمال القتل تتم هناك باسم المبادئ الإنسانية"). وأخيراً، من المفيد أن نأخذ برأي الشعوب حول موضوع تقبل القيم العالمية قبل فرضها عليها، هذا إذا اعتبرناها بشراً مثلنا، وأن لها آراءً قيّمة مثل آرائنا. وإذا وجدنا حكوماتها مذنبة، فهل نعتبر إرادتها، مجدداً، باطلة ولاغية، في حال انطلقت هذه الإرادة بحرية؟ إن الماضي يذخر بأمثلة اعتبرنا فيه انعكاسات تقاليدنا ورغباتنا على أنها قيم عالمية؛ آن لنا أن نبرهن عن شيء من التواضع والحذر في هذه المرحلة. كانت الصحيفة اليابانية تفسّر الموقف المأساوي في الكوسوفو عندما وصفت "الاستئثار الأحادي الجانب للمبادئ الإنسانية" من قبل الحلف الأطلسي.

فهل هذا مؤشر على وجوب التخلّي عن المناداة بالقيم العالمية، وبحقوق الإنسان التي تحتفظ بهويتها مهما اختلفت السلالة، أو الثقافة، أو الديانة، أو الجنس، أو عمر الفرد؟ حتماً لا. لقد نصحنا الأدباء الإنسانيون الاتباعيون أن نعتبر الظلم نائبة تحت أي ظرف ومهما كان المناخ. إذ أن الموضوع لا يتعلّق بإضافة حقوق جديدة إلى جانب حقوق الإنسان "الغربي"، كحقوق الله، أو حقوق الطبيعة، أو حقوق المجموعة التي تتناسب مع تقاليد بلدان أخرى ("القيم الآسيوية") والتي لا تنأى عن كونها شرعية هي أيضاً. إننا لا نتناول هنا موضوع تعميم الحقوق والقيم، بل تطبيقها داخل المجتمعات الحقيقية؛ لسنا هنا بصدد الغايات، بل السبل. فبدلاً من أن نقول إن النظريات المتقنة تتعارض مع التطبيق الناقص، بانتظار نجاح المحاولة القادمة (بعد فشل الدين المسيحي، والشيوعية، لمَ لا نحاول الآن مع الديمقراطية الحرة؟)، علينا الوقوف عند هذا التاريخ الذي نحياه واستنباط معناه.

سبب آخر يجعلنا نرجّح كفة السيادة الوطنية على حق التدخّل، ذلك أن السيادة تترجم بإنشاء مؤسسات داخل الدولة؛ ويأتي التدخل للقضاء على الدولة الوطنية. إن الشعوب في أي بلد كان، حتى البلد الذي لا يسود فيه النظام الديمقراطي، تتمتّع بكم كبير من الحقوق كونها من مواطني هذه الدولة، قد لا تتمتّع بها عندما تكون أفراداً تنتمي إلى الجنس البشري. فالحق الذي لا تضمنه قوانين البلد أو أجهزة الدولة لا يساوي شيئاً. فنحن عندما نقضي على إحدى الدول تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان فهذا عمل مريب، قد يدفعنا إلى ترك الفريسة تتخبّط في الظلام. والفوضى أسوأ من الظلم، فهي تعني غياب الدولة، وبذلك ينتقل الظلم من يد شخص واحد إلى أيدي جماعات. أما القوانين، فإن فائدتها تأتي من ثباتها، رغم كونها جائرة. رأينا هذا الأمر بوضوح غداة انهيار الأنظمة الشيوعية، ففي بلدان عديدة كشف هذا الانهيار عن ضعف الدولة، أو حتى عن غياب مؤسساتها. فاستولت جماعات المافيا على السلطة، إلى جانب الجماعات الإجرامية، وسرى "قانون" الأقوى. ولم تنجُ محميات منظمة الأمم المتحدة التي استقرت اليوم في كل من البوسنة والكوسوفو من هذه الصعوبات، علماً أن المحميات ليست سوى تطوّر عجيب لنظام المستعمرات الذي كان سائداً في الماضي. كيف يستطيع الموظفون الدوليون أن يحلّوا مكان البنى المنهارة للدولة الوطنية؟ إذا سلمنا بهذه الحجة، فإننا قد نتساءل عن شرعية التدخل في بلد وقع فريسة للفوضى. يجب بلا شك، القضاء على هذه الفوضى، لكن الشعب لن يقبل سيادة نظام في بلده يأتيه من الخارج وعن طريق القوة. مرة أخرى يتبيّن لنا أن المفاوضات والضغوطات غير المباشرة قد تُجدي أكثر من خيار الحرب.

لندع جانباً الآن السيادة التي تعرضت للاستهزاء، ولنتطلّع إلى المبدأ الذي يبرّر التدخل الأجنبي، والمتمثّل بالقيم العالمية التي تفرض وجود شكل واحد للعدالة يطبق على الجميع. إن ما يثير دهشتنا هو تطبيق حق التدخل بشكل اعتباطي، فنراه يُطَبَّق في أماكن من العالم، بينما تنجو منه أماكن أخرى. كيف نفسّر هذا التباين في المعاملة؟ حتماً بإدراج سلسلة من الأمثلة الحية: فالبلاد التي تتهم بتصرفها السيئ،

هي دول قوية. ولم تتوقف الصحف يوماً عن إخبارنا بانتهاك الصين لقوانين الإنسان في منطقة التيبت **Tibet**، وباحتلال الهند لمنطقة "كشمير **Cachemire**"، أما روسيا فهي تقود من جهتها حرباً جائرة ضد الشعب "الشيشاني **Tchétchénie**"، وإزاء كل هذا، لا يجرؤ أحد على اقتراح قصف هذه الدول لوضع حد لأفعالها و إساءاتها الشنيعة، فالثمن سيكون غالياً جداً. لذا يترتب إدراج شرط مقيّد على حق التدخل، فهو لا يطبق إلاّ ضد الدول الأضعف، عندما يتعلّق الأمر بتأديب أو معاقبة دولة ما. لقد أثار هذا الموقف سخرية الكاتب الفرنسي "شارل بيغي" التي وجهها ضد الرئيس الحالي لرابطة حقوق الإنسان "فرانسيس دو بريسانسيه **Francis de Pressensé**" **:**"إن هذا الأخير من أنصار سيادة الحق ضد القوة عندما لا تكون هذه القوة قوية [32]"!

لا يوجد ما يدعو للفخر في هذا الأمر، ولكن للأسف هذا هو واقع العالم ويجب القبول به. مع ذلك، هنالك حالات أخرى يجب أن ننوه عنها، لا تكون فيها قوة هذه الدول المتهمة هي المانع الوحيد عن ردعها عن شططها. وحتى نبقى في السياق الجغرافي ليوغسلافيا، حيث تكمن الجريمة الأصلية هناك بالاضطهاد، والتهجير، والإبادة للفئات الأقلية من الشعب، نذكر كمثال إسرائيل في علاقاتها مع الفلسطينيين أصحاب الأرض، وتركيا في الإجراءات التعسفية التي تتخذها بحق الأكراد، علماً أن كل حالة مختلفة عن غيرها وتستلزم أحكاماً مغايرة. فلِمَ يتم التدخل في بلد دون آخر؟ هل تحتفظ هذه العدالة "بصفتها" عندما لا تطبق على الجميع؟ إن العدالة بمفهومها اليوم إما أن تكون شاملة أو لا تكون. فعندما تدين العدالة هذا البلد وتتغافل عن ذاك، في الوقت الذي تتشابه فيه إساءاتهما، فهذا يدل على أن المبدأ الذي يقرّر الخيار مختلف في كل مرة. أنقبل بالرد الذي يقول إن علينا التدخل في مكان ما، وإن استحالة تطبيقنا للقانون بشكل شامل تعيقنا من تطبيقه حيث نستطيع؟ إن انتهاكات المبادئ الإنسانية في هذين البلدين اللذين ذكرناهما على سبيل المثال، أقدم منها في يوغسلافيا، ولا نفهم سبب إحجام القوى العظمى الغربية عن التدخل فيها بعد أن وضّحنا الأمر، حتى لو جاء التدخل على الصعيد السياسي أو الاقتصادي وليس العسكري.

ولكن لا، فالسبب جليّ، والعقبة في طريق تدخل هذه القوى موجودة، فلم يعد للتدخل علاقة بإقامة العدالة حينئذٍ؛ حيث إن إسرائيل وتركيا هما بلدان "صديقان" للحلف الأطلسي، ولأميركا بشكل خاص، وتربطهم مصالح عسكرية وسياسية مشتركة. فالعبرة التي يقدمها لنا التاريخ الحديث لا تستدعي الفخر، وهي ليست كما يدّعي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أو رئيس الولايات المتحدة أو حتى الرئيس "هافل"، نعم، سنضع حداً لأعمال الخرق لحقوق الإنسان، ولكن فقط في المناطق التي لا تدخل في نطاق الدول الحليفة؛ فهذه الأخيرة تستطيع أن تتصرّف كيفما تشاء مع أقلياتها. نورد العبارة بتعبير مختلف "من مصلحتكم أن تتحازوا إلى الدول العظمى، دول القوة". وتحدد هذه العبارة الوقحة أن خطأ يوغسلافيا لم يكن من جراء اضطهادها للأقليات، إنما من سوء تقديرها لمدى قوتها، أو من اعتقادها أن روسيا لا تزال راغبة في مساندتها. درس مألوف ومتكرر فيما يخص السياسة الدولية. ويضاف شرط مقيِّد آخر إلى حق التدخل: أنه لا يطُّبق على الدول الإستراتيجية الحليفة.

حالة أخرى نوردها، تتمثّل بالإبادة الجماعية في راوندا. أذكر بإيجاز الوقائع التي نتجت عن عدم تدخل الدول الغربية فيها. فلقد أرسلت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ إلى راوندا بعثة مراقبة مؤلفة من (٢٥٠٠) ألفين وخمس مئة رجل، بقيادة الجنرال الكندي الأصل "روميو داليـر **Roméo Dallaire**". ومنذ مطلع العام ١٩٩٤، كان هذا الجنرال يرسل تقريراً تلو التقرير منذراً فيه بالخطر المحدق: لقد أخذ الحقد العرقي، الذي أشعل فتيله دعاة (الهوتوس) يتزايد بشكل مخيف ومقلِق، والوسائل التي بحوزته لا تكفي. غير أن رسائل هذا الجنرال وبرقياته لم تلقَ أي صدى، لقد طواها الإهمال والنسيان. ولكن عندما بدأت الإبادة الجماعية في شهر نيسان، وتعرض للقتل عشرة جنود من القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة (القبعات الزرقاء) من أصل بلجيكي، اعتُبر (داليـر) الشاهد الوحيد أمام هول الأمر، ولكنه كان عاجزاً وعديم الحيلة. وكجواب يتيم، اكتفى مجلس الأمن بتخفيض وحدات قوات الأمم المتحدة في راوندا، بما أن حياة الجنود باتت معرضة للخطر. وفي

الأشهر الثلاثة التي تبعت هذا الحدث، شهدت البلاد مقتل عدد من الضحايا لم يستطع أحد تحديده، ولكن يمكن حصره اليوم بحوالي (٨٠٠,٠٠٠) ثماني مئة ألف قتيل تسوتسي، يضاف إلى هذا العدد عدة عشرات، بل مئات من الشعب الهوتوسي، قتلوا بحوادث اقتصاص على يد القوات التسوتسية بعد انتهاء الإبادة الجماعية، أو قضوا بسبب عدم توفّر الرعاية الطبية.

ويُشر تقرير في تموز من عام ٢٠٠٠، جاء بعنوان "الإبادة الجماعية التي يمكن اجتنابها"، أمرت بتحريره منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، بعد أن أشرفت عليه لجنة خبراء؛ يبيّن هذا التقرير موقف التراجع المتعمد الذي اختاره مجلس الأمن أمام أي تدخل. كيف نفسّر سبب اتخاذ مثل هذا الموقف من قبل مجلس الأمن؟ إنه غياب الإرادة السياسية للأعضاء المسؤولين فيه. لقد تمّ إعلام الولايات المتحدة على الفور بالوضع المأساوي والخطير، لكن الرئيس "كلينتون " أو سفيرته في منظمة الأمم المتحدة "ألبرايت"، كانا يدركان جيداً أن أي تدخّل في راوندا سيقابَل بالرفض من قِبل شعبهم، وسيؤثر سلباً على شعبيتهم داخل البلاد؛ فقبْل راوندا، كانت لهم عملية سابقة في الصومال، حيث لقي ثمانية عشر جندياً أمريكياً مصرعهم فيها، ولم ينسَ الشعب الأمريكي هذه الحادثة بعد لتمتعه بذاكرة قوية. لذا اجتهد حكّام البلاد في اجتناب استخدام تعبير "الإبادة الجماعية"، التي كانت ستلزمهم بالتدخّل نتيجة المعاهدات التي وقّعوا عليها، فآثروا الحديث بحشمة عن أعمال "قد تشبه" الإبادة الجماعية. حتى عندما قرر مجلس الأمن إرسال بعثة جديدة، "ضَمِنتْ فيه الخطط التسويفية الأمريكية عدم إرسال أي جندي إضافي، أو أي نوع من أنواع السلاح حتى انتهاء عملية الإبادة الجماعية". لا يعود السبب في ذلك إلى تفضيل الولايات المتحدة لجلادي (الهوتوس) على ضحايا (التسوتسي)؛ فالموضوع يتعلّق بالمقتضيات السياسية الداخلية التي تغلبت على الاهتمامات والمشاعر الإنسانية. ويتكرر الأمر في مناسبات أخرى؛ كان "كلينتون" يعارض دوماً اعتراف مجلس الشيوخ الأميركي رسمياً بالإبادة الجماعية للشعب الأرمني على يد الأتراك، متذرعاً أن مثل هذا الموقف (بتأييدهم للأرمن ضد الأتراك) لن يخدم مصالح أمريكا الوطنية".

ها هو حق التدخّل يخضع مرة أخرى لضمان جديد: لن نتدخل إذا لم يكن هناك مكسب نحققه، سواء على الصعيد المادي أو السياسي، أو أخيراً إذا لم يحقق لنا نفوذاً على الصعيد الدولي. يبدو أن عدم تدخّل الأسرة الدولية في صراعات إفريقية أخرى، مثل الصراع في السودان، حيث يزداد الموقف تأزماً، يدخل في نطاق هذا الاستثناء الثالث للقاعدة العامة في حق التدخل.

أما موقف فرنسا فهو لا يختلف كثيراً عن موقف الولايات المتحدة. لقد امتنعت عن إدانة الدعاية العنصرية التي تقمع التجاوزات في راوندا، كي تُبقي على علاقاتها المتينة مع سلطة شعب (الهوتوس) وباقي الدول الإفريقية وذلك قبل أعمال الإبادة الجماعية. كما لم يكن في نية فرنسا التدخّل في أثناء المجازر، في الوقت الذي يُعتبر هذا الجزء من إفريقية "منطقة خاضعة للسيطرة الفرنسية". لم تقرر فرنسا إرسال قواتها إلاّ بعد الإعلان عن انتهاء المجازر، إثر التقدم العسكري الذي أحرزته قوات (التسوتسو) للجبهة الوطنية الراوندية (**FPR**)، جاء ذلك في عملية أطلقت عليها اسم "العملية الفيروزية"، كان الهدف منها التدخل بين الطرفين المتقاتلين؛ ولكنها في الحقيقة، كانت تهدف إلى الحد من تسلل الجلادين (الهوتوس) نحو الكونغو المجاورة. منذ ذلك الحين، أعربت واشنطن عن أسفها لعدم مشاركتها الإيجابية في العملية. ومن جهتها أعدّت فرنسا لجنة نيابية لدراسة ملف راوندا. أما الجنرال "داليز" فقد قام بمحاولتي انتحار وأصيب بالانهيار العصبي لمدد طويلة بعد أن أدلى بشهادته مرات عديدة.

تنتمي كل هذه الأحداث للماضي الحديث، فتاريخها لا يعود لما قبل الحرب العالمية الثانية، حتى إنها جاءت بعد "الحرب العادلة" في العراق. الكل كان يتوقع حدوث المجازر، ولو أتيحت الفرصة لجاء التدخل العسكري مباشراً ولكان مجدياً. لقد أدركت الأسرة الدولية أن هناك مجازر ستقع ولكنها لم تبدِ أي حراك للحيلولة دونها. فكيف نولي ثقتنا بعد الآن لتلك الشرذمة السياسية؟

وأخيراً وليس آخراً وحتى نكون صادقين، علينا أن نبيّن أن الدول التي تشترك في التدخل العسكري، يجب أن تكون سياستها فوق كل شبهة فيما يتعلّق بخرق حقوق

الإنسان. وتُعد الولايات المتحدة بلا منازع، أكثر ديمقراطية من يوغسلافيا، ولكن هل تعتبر سياستها نقية وصافية ولا غبار عليها؟ إذا أغفلنا ذكر القنابل التي ألقتها على هيروشيما وناغازاكي، هل نجزم بكل ثقة أن العمليات العسكرية التي تدخلت فيها خالية من أية جريمة حرب؟ وهل يختلف النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة في "التنظيف الجذري" في المنطقة الجغرافية المتاخمة لمنطقتها، في الأمريكيتين الوسطى والجنوبية، عن "نهج بريجنيف" الذي ذاع صيته في الأمس القريب، والذي صرح به علناً أثناء اجتياحه لتشيكوسلوفاكيا مستعيناً بجيوش الدول الشيوعية المجاورة لروسيا عام ١٩٦٨؟ لم تكن السيادة التي يتمتع بها جيران الاتحاد السوفييتي، والتي منحهم إياها "بريجنيف" بموجب مذهبه، سوى سيادة محدودة للغاية، وكانت تتيح للاتحاد السوفييتي التدخل في شؤونهم الداخلية عن طريق الوصاية التي فرضها عليهم. هل نريد حقاً أن تصدّر الولايات المتحدة إلى الخارج تطبيقها لعقوبة الإعدام، هذه العقوبة التي تعتبر بحد ذاتها انتهاكاً لحقوق الإنسان، والتي لاقت تنديداً متكرراً ومنتظماً من قبل المنظّمات الإنسانية مثل منظمة العفو الدولية؟ وإذا كانت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا، الدولتان المعروفتان على مر التاريخ بتدخلهما بشؤون الدول الأخرى، قد تراجعتا عن هذه السياسة اليوم، وبالتالي انخفض خرقهما للقواعد، فالسبب لا يعود لتحسّن في أخلاقهما السياسية، أبداً، إنما يأتي نتيجة تدهور في وضعهما المالي. يجب أن نتقبّل أنه لا يستطيع أي بلد الادعاء بأنه خير مثال يحتذى في تطبيقه للأعمال الخيرية؛ وانطلاقاً من هنا، لا أحد يملك شرعية آلية في هذا الموضوع.

كل هذه الاحتجاجات التي أوردناها باسم السيادة الوطنية أو شمولية العدالة، لم تدحض بعد حق التدخل بحد ذاته، ولكنها ترفض فقط تطبيقه المنقوص وغير الكامل، فلماذا يتم في هذه البقعة من الأرض دون غيرها؟ كما ترفض الآثار الفاسدة التي يخلّفها وراءه، فبدل نصرته لحقوق الإنسان، يخلق الفوضى والعقل الاستعماري المهيمن. علينا أن نتعمّق في تفكيرنا، ونتساءل ترى لو طُبِّق حق التدخل هذا بشكل متقن وكامل، هل ترغب الشعوب في تعميم استخدامه، وهل تصبو الأمم إلى العيش في ظل عالم يحكمه هذا المبدأ؟

السبب الأول الذي يجعلنا نتردد في تنصيب حق التدخل هذا كحَكَم على مستوى العالم يعود إلى الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان، هذا إذا لم نتطرأ إلى الجرائم وأعمال خرق القانون؛ وإذا كان علينا التصدي لإيقاف هذه الأعمال، فإن الحرب لن تتوقف. إذ لا تخلو أية قارة أو أي بلد من النقد. كتب "بيغي" الذي لم يكن ليتراجع أمام النتائج التي تتولد عن مثل هذا الموقف: "يتضمن إعلان حقوق الإنسان ما يستوجب شن الحرب ضد العالم بأكمله، حرب دائمة بدوام العالم [33]". قد نتردد قبل أن نثني على نتائج هذا الخيار، فقبل أن نبلغ الكمال، وقبل أن يعم الخير على الأرض لا بد من إراقة الدماء، و تقديم الضحايا، وهدم المدن، أي لا بد من اللجوء إلى الشر! لسنا إذاً مضطرين للإعلان عن عدم شرعية التدخل مهما كان شكله، بسبب استحالة تعميم مبدأ التدخل؛ كما أن اعترافنا بهذا الإعلان لا يبرره.

وفضلاً عن ذلك، إننا لا ننتقد فقط السبل التي بموجبها يتم التدخل، إنما ننتقد الغايات ذاتها. عندما نسعى لاستئصال الظلم من على سطح الأرض، أو حتى لاجتثاث انتهاكات حقوق الإنسان، أو لإنشاء نظام عالمي جديد تُستبعد منه الحروب وأشكال العنف، فهذا مشروع وهمي ينضم إلى المذهب الخيالي، الذي نادى به نظام الشمولية في محاولته لجعل البشرية أفضل مما هي عليه، ولتأسيس الجنة على الأرض. من مستلزمات هذا المشروع أيضاً أن تكون لدينا القناعة التامة أننا التجسيد الوحيد والفريد للخير، كما في الحروب الدينية. حيث توقفت هذه عندما استيقنت من وجود مفاهيم كثيرة لنشر الخير. والشر من جهته، لم تتم إضافته عن طريق الصدفة إلى تاريخ البشرية، ولا يمكننا التخلص منه بسهولة، فبينه وبين هويتنا رباط وثيق؛ إذا أردنا التخلص منه، علينا تغيير الجنس.

إن الترويج لإقامة عدالة على مستوى العالم يستدعي قيام دولة عالمية. وبالفعل، من أجل تعميم إقامة العدالة ونشرها، يلزمنا رجال شرطة يباشرون بإلقاء القبض على المذنبين وجمع الشهود؛ فإذا كانت العدالة عالمية فإن جهاز الشرطة يصبح كذلك أيضاً. بيد أن رجال الشرطة ينفّذون أوامر الحكومة، إذاً فالحكومة أيضاً تسعى للتوحد. وهي تبقى على كل حال، درفة أساسية ضمن المشروع الخاص بالعلمية، لقد

توصلنا إلى حصر الغايات التي تناسب الإنسان بشكل عام، وبما أننا اكتشفنا الشكل الأفضل للحكومة، فلم لا نستغل هذا المشروع من كافة زواياه التي تسعى للخير، بتوحيدنا للقوانين والمؤسسات ورجال الشرطة؟ هل تصبح الدولة العالمية بهذا المفهوم الجديد دولة كاملة؟ أبداً. فالجوانب السيئة لا تزال هي الغالبة.

نحن اليوم لا نتكلم عن مشروع الدولة العالمية، إلاّ أن المؤشرات لمثل هذه الحركة موجودة. لقد عادت إلى الوجود الاستعارات الطبية التي تُطَبَّق على الهيئة الاجتماعية، تلك الاستعارات التي كنا نعتقد أنها محرّمة بعد استخدامها المكثّف من قبل نظام الشمولية، نعني هنا العمليات الجراحية، مستندين إلى الشائعة التي تقول: إن الوقاية خير من العلاج، كما لو كنا نستطيع تحليل الشوائب والعيوب المنتشرة في المجتمعات باللغة الطبية. لا يمكن إدراك صورة جسم الإنسان، إلا من خلال الإلمام بإنسانيته ككل، بدماغه وقلبه، وبذراعيه المتحركتين، وبمناطق المرض والفساد الكامنة في داخله، والتي يفترض الوقاية منها، أو استئصالها عند اللزوم. فمن شأن مثل هذه الخطوة الوقائية تبرير الصراع ضد إمكانية حدوث القتل الجماعي أو الجرائم الافتراضية، فهي تحوّل التدخلات الوقائية إلى أمور شرعية، حتى لو ظهر بعد توجيه الضربة، أن الخطر المحدق لم يكن إلاّ وهماً.

فلو كان علينا اتخاذ الحيطة في المشاريع التي تقودنا نحو تحقيق الدولة العالمية، فذلك لا يعود فقط لأن الأنظمة الشمولية قد استنبطت هذه الغاية من المذهب الخاص بالعلمية. نورد هنا المناظرة الشهيرة حول هذا الموضوع والتي يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر، وضعت الفرنسي "كوندورسيه **Condorcet**"[1]، وضعته في مواجهة مع المؤلف الفرنسي "مونتيسكيو **Montesquieu**"فبعد أن قام هذا الأخير بتحليل كافة القوانين السائدة في بلاد مختلفة من العالم، توصّل إلى استنتاج أنه من الأفضل احتفاظ كل دولة بقوانينها الخاصة بها، وبشكل الحكم الذي يتناسب مع طبيعة شعبها، وبالديانة التي تختارها؛ توصّل إلى هذه النتيجة بعد أن وجد أن

(١) وهو رياضي وفيلسوف واقتصادي ومن أتباع مذهب المواضعة، كان (يؤمن بحماس بقابلية البشرية للتقدم اللانهائي؛ أنهى حياته بتجرعه السم هروباً من المقصلة) (المترجم).

القوانين كلها تعتمد في سنّها على مبادئ مشتركة للعدالة، وبعد أن تقرّ بالتباين الموجود في الأقدار التاريخية، والتقاليد الثقافية، والأوضاع الجغرافية، والمنابع الطبيعية لكل بلد على حدة. إن الجريمة التي ارتكبها المغامرون الإسبان عندما أقدموا على فتح أمريكا في القرن السادس عشر، لم ترتبط بعدم إلمامهم بالقوانين أو بتخليّهم عن أعمال الخير، إنما كانت جريمتهم أنهم لم يفرّقوا بين بلد وآخر، لقد اعتبروا كل بلاد العالم بلداً واحداً. وعلّق "مونتيسكيو" على القضية قائلاً:"لم يحاكموا الإمبراطور (إنكا أتاهوالبا **Inca Atahualpa**) وفقاً للقوانين السياسية المدنية السائدة في بلده، بل تبعاً لتلك السائدة في بلادهم، وهذا منتهى الحماقة من جانبهم[34]". فلو اعتمدت دول العالم خمس ديانات خير لها من أن تترك ديانة واحدة تهيمن عليها، قد تصبح هذه الديانة تعسفية، بينما في حال تعدد الديانات فستلتزم كل ديانة ضمن حدودها. إن التعددية هي أمر إيجابي بحد ذاته، بغض النظر عن قيمة الخيارات التي تشكلها، سواء في داخل البلاد (الحفاظ على تعددية السلطات)، أو خارجها (في العلاقة بين البلدان).

كتب "كوندورسيه" بعد ثلاثين عاما، تعليقاً على مؤلَّف "مونتيسكيو" "روح القوانين"، يعلن احتجاجه على ما ورد فيه من ضرورة التعددية التي نادى بها هذا الأخير. فيقول إذا كنا قد توصلنا إلى اكتشاف أفضل الحلول، وأفضل القوانين، وأفضل الحكومات، فلم نُبْقِ على السيئ منها؟ وإذا كانت السياسة هي نتاج العلم، فمن المؤكد أن خياراتها تستند إلى الحقيقية؛ غير أن الحقيقة تتوه في التعددية، والأخطاء وحدها هي المتعددة. " القانون الجيد يجب أن يعود بالنفع على كل البشر، مثلما تأتي الجملة صحيحة بالنسبة للكل[35]". ما أن يتم توحيد القوانين حتى ننتقل إلى مرحلة توحيد المؤسسات والتجارة، وأخيراً نعتمد لغات الشعوب الأكثر وضوحاً، ألا وهما الإنكليزية والفرنسية. وفي نهاية المطاف، ومن منطق العقل، سيتوحّد البشر ويتطلعون إلى هدف أوحد [36]".

لِمَ نفضّل التعددية المثالية التي نادى بها "مونتيسكيو" على التوحيد المثالي الذي جاء به "كوندورسيه"، والمشروع الإنساني على المشروع العلمي؟ ذلك لأن معرفة

الإنسان لا يمكن لها أن تتوقف عند أي حد، وهي بكل الأحوال، لن تنتِج مثاليات؛ لن يكون هناك وجود إذاً للسياسة العلمية. وفي غيابها، ينتشر توازن السلطات، والتسامح المتبادل، وتعددية مراكز القرارات، كل ذلك أفضل من التوحيد، حتى لو كانت الدولة التي تفرض التوحيد تمتلك أفضل الحكومات؛ فمن خصائص التعددية أنها تضمن حرية البحث وإمكانيته، بينما يخنقه التوحيد. عندما نترجم هذا الكلام إلى لغة السياسة الدولية، فذلك يعني أن خلق موقف بالعدول متبادل بين عدة فئات لدول عديدة أو عدة دول عظمى، قد يعود بالنفع على السلام بشكل أفضل من الهيمنة الحصرية لقوة واحدة قد تتحكّم بالعالم وتوجهه، وتفرض قواعدها عليه. لقد اعترانا الفرح عندما انهارت الإمبراطورية الشمولية السوفييتية؛ إلا أن ذلك لا يعني أننا نرحب بتفرّد الولايات المتحدة بسيطرتها على العالم. ولن يتراجع الخطر عندما تدرك هذه القوة الخارقة وجود نقص في الوسائل التي تضمن لها لعب دور شرطي السلام العالمي، وأن عليها الاكتفاء بالتدخل في المواقف التي تتعرض فيها مصالحها الحياتية للخطر. نستخلص من هذه الأسباب مجتمعة، أن التوازن أفضل من التوحيد. فالنظام الاقتصادي الشامل الذي نشهده اليوم، لا ينبغي أن يتبعه نظام سياسي عالمي أوحد. ووجود الدول أو مجموع الدول المستقلة أمر جوهري لاحتواء الآثار السلبية لحركة التوحيد.

للتخلّص من تأسيس الدولة العالمية، وكي لا نرضخ للنزعة التي تقودنا لتشييد الجنة على الأرض، علينا الابتعاد عن تحملنا عبء تخليص البشرية من شرورها وآلامها. فهل هذا يعني أن ننتهج سياسة اللامبالاة والسلبية أمام الكوارث التي تصيب الآخرين؟ مرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين لإعادة بحث مثل هذه التناقضات العقيمة، يجب التمييز بين اللامبالاة الدنيئة، والقصف المكثف ضد العدو. من الممكن التصدي للشر دون الرضوخ لنزعة الخير.

يمكن تبرير التدخل العسكري في بلد أجنبي على حساب سيادته الوطنية في الحالات القصوى (أخلاق القناعة) شريطة ألا تزيد في عدد الضحايا (ويكون شعارها أخلاق المسؤولية). عُرفت هذه الحالات القصوى منذ عدة عقود باسم الإبادة

الجماعية. لا نعني الإبادة الإفتراضية، التي تبرر الضربات الوقائية، ولاحتى الحرب الأهلية والتي تنتج عنها مجازر رهيبة. لذا كان سيبدو إعلان الحرب على ألمانيا النازية عام ١٩٣٦، أمراً غير شرعي، فالإبادة الجماعية لم تكن معروفة آنذاك. غير أن هذا لا يقف حائلاً دون أشكال أخرى من التدخل: كالضغوط التجارية، والمقاطعة الدبلوماسية، والدعاية السياسية، والاستقبال الحافل للاجئين. ومن جهة أخرى، حتى لو كانت القوى العظمى تعلم مسبقاً عن أمر المجازر الجماعية ضد فلاحي أوكرانيا وكازاخستان في عام ١٩٣٣، فإن ذلك لم يكن ليبرر تدخلها العسكري هناك، لأن الحرب ضد الاتحاد السوفييتي كانت ستكلف البلاد عدداً أكبر من الضحايا. لقد سبّب سحق هنغاريا بالدبابات السوفييتية عام ١٩٥٦، غضباً واستنكاراً عالميّين على المستوى الأخلاقي، سواء في الدول الشرقية أو الغربية، علماً أن الهدف لم يكن تنفيذ مجازر ضد الشعب. إني أذكر ذلك التاريخ، نحن شعب شرق أوروبا، كنا في حينها في سن المراهقة، وكنا نحلم بقدوم الدبابات الأمريكية من أجل الخلاص. وكان "دافيد روسيه" قد غمره حماس التضامن فطلب من الدول الغربية "الدخول في المعركة". إني أعتقد، الآن لدى استعراضي للماضي، أن تدخلاً مثل هذا كان سيغدو خطأً جسيماً، إذ إنه كان سيشعل فتيل الحرب العالمية الثالثة.

إن التدخل العسكري مقارنة مع أي شكل آخر من أشكال التدخل، في وضع تكون فيه المجازر في أوجها، لا يوفر من عدد الضحايا أو المخاطر بل يزيد منها؛ غير أن الوضع يستحق التجربة طالما أن المجازفة كبيرة. كيف لنا أن نتنبأ بالعدد الدقيق للضحايا الجدد الذي سيولده عملٌ يهدف إلى إنقاذ ضحايا سابقة؟ أمر مستحيل. كيف لنا أن نضع حداً فاصلاً بين المجازر الجماعية والإبادة الجماعية التي لا تزال في مهدها؟ أمر مستحيل. كيف لنا أن نتأكّد من أن تصرفنا لم يأتِ بعد فوات الأوان، عندما نرفض التدخل قبل أن يصبح الافتراضي حقيقي، في الوقت الذي تتحول فيه الكائنات من حقيقة إلى افتراض، أي إلى جثث هامدة؟ أمر مستحيل. كل ما نستطيع فعله هو تقبّل حقيقة أن الوجود الإنساني لن يكون أبداً برهاناً رائعاً لمسألة رياضية، أو بوليصة تأمين واضحة؛ إن حقيقة الوجود الإنساني هي أقرب ما تكون إلى

"البستان الناقص" الذي أشار إليه "مونتين Montaigne" وأن الصمود مطلوب في مواجهة الحالات القصوى. فاستثناء الأخطاء مرفوض هنا، عندما نعتمد على المبدأ الذي يقول: إن الإبادة الجماعية تبرّر التدخّل العسكري، نستطيع عندئذٍ أن نُبقي على أمل التناقص في عدد الضحايا إلى الحد الأدنى.

لم تثر المجازر التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية أية ردود أفعال عملية، أو أي تدخل عسكري من قبل الأسرة الدولية؛ بل تمّ إيقافها في وقت متأخر جداً من قبل قوة عسكرية كانت ترابط على مقربة من الأحداث: فالجيش الفييتنامي هو الذي أوقف المجزرة الأولى في كمبوديا عام ١٩٧٦؛ بينما تولّت قوات الجبهة الوطنية الراوندية التي كانت مستقرة في أوغندا المتاخمة لراوندا، إيقاف المجزرة فيها، وكانت هذه الثانية بعد الحرب العالمية الثانية. تحثنا هذه السابقة على الاعتراف بأن ردة الفعل الأسرع للموقف المتأزّم لم تأتِ عن طريق منظمة الأمم المتحدة. ولا عجب في ذلك، فهذه المنظمة العالمية ممزقة بين المصالح المتناقضة للدول الأعضاء فيها، وهذا يهدد بشل حركتها بشكل دائم؛ لهذا السبب توقفت الولايات المتحدة منذ سنوات عدة عن تسديد اشتراكها لهذه المنظمة، واكتفت بدعم شرعية سياستها باعتبارات أخلاقية. وهذا الأمر لم يأتِ بالصدفة؛ إذ أن جهاز هذه المنظمة البيروقراطي في غاية التعقيد. يُضاف إلى ذلك أن منظمة الأمم المتحدة لا تمتلك جيشاً خاصاً تحت إمرتها، وهذا أفضل للجميع؛ وإلا كانت ستتحوّل إلى حكومة عالمية. لقد شهدنا بالمقابل، حماس الدول المجاورة، واستعدادها للتدخل في البلد الضحية؛ فقد وصلتها الأنباء عن طريق المحطات الفضائية من جهة، وعن طريق وفود اللاجئين التي تلجأ إليها من جهة أخرى، وكانت هذه هي الطريقة المباشرة للإعلام. وأخيراً فالجوار بين البلاد يسمح بتقدير المخاطر، ومن ثَمَّ بتبرير التدخل. يصعب علينا تعريض حياتنا للخطر لإنقاذ شعب يقطن في أقاصي الأرض، في حين أن ذلك يسير بالنسبة لشعب البلد المجاور. لا يقدّم هذا الحل علاجاً شافياً بالتأكيد، ولكنه ينمّي القوى الإقليمية على حساب المبادئ العالمية، ويبقى الأفضل على الإطلاق عندما يتعلّق الأمر بإيقاف نزيف المجازر الجماعية.

انطلاقاً من وجهة النظر هذه، كان وضع كلٍ من الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، مناسباً للاهتمام بمجريات الأحداث في الكوسوفو. غير أن التدخل العسكري لم يكن مبرّراً في حينها، فالموضوع لم ينتقل بعد إلى مرحلة الإبادة الجماعية. كانت الأحداث تنحصر فقط - وكلمة فقط هنا تعني سقوط آلاف الضحايا - بحرب أهلية ترافقها مذابح، وحماس وطني لا يقبل المصالحة، وإساءات ولّدها نظام "ميلوزيفيك" المتسلط والفاسد. فلو حصل التدخّل العسكري في مثل هذه الظروف لكان سيتسبب بمجازر جماعية فعلية وعلى نطاق واسع، بالإضافة إلى تحويله قبالة مليوني مواطن من سكان يوغسلافيا ينطقون باللغة الألبانية، إن لم يكن إلى رهائن، فإلى خصوم عسكريين. إذاً فالفضل في إيقاف شبح هذه الإبادة الجماعية، لا يعود أبداً إلى منظمة الحلف الأطلسي.

"حق التدخل"، عبارةٌ تحتمل جدلاً مزدوجاً. من أين جاءت لفظة "حق" بالأصل؟ لم تصلنا حتماً من العناية الإلهية كما يفترض "هافل"، إننا نحصل على الحقوق من الدولة التي ننتمي إليها، وهذه ليست حالتنا هنا. وعندما نشير إلى حقوق الإنسان، والتي يتمتع بها كل فرد لمجرد كونه إنساناً، ألسنا بذلك نسيء استغلال هذا التعبير لتبرير تدخلنا في شؤون الغير؟ إذا كنا نحن مصدر هذه المسؤولية ومنفِّذوها، فالموضوع إذاً لا يتعلّق بالحق، إنما هو واجب علينا، فرضناه على أنفسنا عن إصرار وتعمّد. ثم إن هذا الواجب لا يتم تحديده بالشكل الذي نريده نحن، والذي يتبلور بالتدخل العسكري، إنما يجب أن يخضع لحاجة الجهة التي تطلبه. فالإنسان الذي يعيش معاناة ما، يملك الحق في الحصول على النجدة (إنه حق الإنسان وهو غير مدوّن)؛ أما نحن الذين سنسارع بالحضور لإنقاذه، فإن عملنا ينحصر بكونه "واجب المساعدة" لا أكثر.

تُفسر كلمة "الحضور" في معناها الضيق "مشاهدة مشهدٍ ما". وهذا الواجب مشترك بين جميع البشر: أن نأتي ونشاهد ونطّلع على كل ما يدور من حولنا، أي أن نشهد على أحداث زماننا. أما المعنى الأوسع لكلمة "حضور"، فهو "المؤازرة"، وهذا الدور يتحمله الأقوياء فينا، ممن يزاولون مهنة السياسة أو ينتمون إلى المنظّمات الإنسانية.

من هنا، فإن واجب المؤازرة التي تأتي استجابة لاستغاثة الضحايا يستبعد أي تدخّل عسكري؛ علماً أن هذه الضحايا لا تجني أية فائدة من الحرب القائمة حتى لو كانت لأهداف أخلاقية، هذه الفائدة التي تعود بالنفع على البعض، غالباً ما يكون البعض الآخر قد سدد قيمتها مسبقاً من آلامه. غير أن هذا التفسير لا يلغي بالضرورة شرعية التدخل العسكري؛ لقد سُمح للجيش الأحمر حصراً بفتح أبواب معتقل "أوشويتز"، فكيف لا نعترف له بهذا الجميل؟ إلاّ أن تصرفه لم يكن إنسانياً بحتاً. لذا تفرض المقتضيات وجود حدود واضحة بين التدخل العسكري والمؤازرة الإنسانية. كما أن هذا الواجب لا يملي علينا فرض حصار تجاري على بلد ما لمجرد كون سياسته لا تروق لنا، فلن يصعب على الحكام في هذا البلد المحاصر اقتصادياً، أن يتزوّدوا بما يحتاجونه، بينما ينفرد الشعب فقط بتحمّل الحرمان والنتائج المأساوية للسوق السوداء، فضلاً عما يكابده من ظلم حكومته له. هذا هو الحال الفاضح والمشين الذي يتحمله الشعب العراقي نتيجة الإجراءات التعسفية التي اتُخذت بحقه. أما أشكال هذه المساعدة فلا يحددها أي قانون. يمكن أن تتخذ طابعاً سياسياً بشكل خاص (بممارسة ضغوط على الحكومات الأجنبية) أو قضائياً، أو إنسانياً، أو اقتصادياً. ترى لو استثمَرت القوى العظمى أموالها في اقتصاد دول البلقان بدلاً من تمويلها للأسلحة المتطورة الباهظة الثمن، أما كان لهذا الإجراء دورٌ فعّالٌ في الحد من الصراعات القائمة؟ إلى جانب كون هذا الشكل من الدعم يحدّ من التدخّل العسكري، فإن الشعب الضحية غير ملزم بقبوله، يمكن أن يرفضه، وهذا ما يبعدنا قليلاً عن الهيمنة الاستعمارية.

ثم لا يفترض أن يختلط واجب المؤازرة أو الدعم بالميل إلى تأسيس أواصر الخير، والمساهمة في شفاء الإنسانية من أمراضها التاريخية، أو الأسوأ من كل هذا، إعلامها قبل إسقاط القنابل "الإنسانية" فوق المناطق الآهلة بالسكان. لا بد أننا كنا نمارس هذه المؤازرة منذ زمن بعيد، كما نمارس حق التدخّل، ولكن بطريقة حصرية جداً، بسبب الدوافع التي تخدم بالدرجة الأولى، مصالحنا الخاصة؛ فعلى الأقل لم نكن لنلجأ إلى استخدام القوة، ولم نكن لنُسأل عن وقوع المزيد من الضحايا. بعد

هذا كله، يجب ألا نتوقع حدوث المعجزات: فلربما حالت الحكومات القائمة دون حصول الشعب على المؤازرة التي نقدمها له؛ ومن جهة أخرى، حتى لو تحمّلنا مسؤولية هذا الواجب من كل نواحيه، فإن العالم لن يصل إلى درجة الكمال. ستنخفض نسبة الشر هنا وهناك، ولكنها لن تُستأصل من جذورها. لكن هذا يكفينا. أما نزعة الخير، فهي بدورها مضرّة، إنها توفر أهدافاً مجردة لأشخاص معينين. فالطيبة والحب اللذين وضعهما "غروسمان" في مقارنة مع الخير يتفوقان على الخير من ناحية واحدة: إنهما يتوجهان إلى إنسان معيّن ولا يجعلان منه وسيلة لبلوغ غاية محددة، مهما كانت سامية.

كان طعم الدروس التي تلقتها يوغسلافيا من جراء التدخّل العسكري على أراضيها، مريراً. فمن بين الآثار الوخيمة للتدخّل، مصرع الأقلية الألبانية في كوسوفو بعد اضطهادها على يد نظام سياسي ظالم وقمعي، يا لغبطتنا! ولكن ما هو الثمن؟ سيعود جنود الحلف الأطلسي إلى بلادهم وأسرهم، بينما ستعيش الشعوب المحلّية لعشرات العقود القادمة أو حتى خلال قرون طويلة، وقد حَقنت قاذفات القنابل ذاكرتها بالحقد. أما أقليات الأقلّيات، من الصرب والغجر، الذين كانوا يعيشون في الكوسوفو، فقد تحولوا بدورهم إلى ضحايا الضحايا، ووجد الألبان أنفسهم في بلد مدمّر، تسيطر عليه منظمة الأمم المتحدة؛ وتدهور الاقتصاد، ولُوِثَتْ البيئة في يوغسلافيا (لا ننسى آثار قنابل الأورانيوم "الخام")، وبقيت الحياة السياسية في البلاد مجمّدة خلال العام الذي تلا العمليات العسكرية. أما على الصعيد العالمي، فقد حازت الحكومات الغربية على التأييد لضميرها الحي، بينما تزايد الحذر في دول أخرى بحق هذه الدول الغربية. وسادت الفوضى وعمت في كل أرجاء البلد، فكان أولاً الارتباك في العواطف الحميدة؛ ثم انتقل إلى الحماس الذي تطوّر وتحوّل بشكل لا يمكن تداركه، إلى النقمة والضغينة والثأر؛ وانتهى إلى الوسائل المادية، فلقد فاقت قيمة الأسلحة والجيوش إلى حد بعيد، الميزانية السنوية لدول المنطقة.

كانت هذه العمليات العسكرية خطأً جسيماً، ليس بسبب أن سياسة "ميلوزيفيك" تحتاج إلى الدعم والمساندة؛ ولا لأن أميركا كانت تجر وراءها الدول الأوروبية؛ كما لا

يكمن سبب الخطأ في حدوث هذه العمليات العسكرية خارجاً عن نطاق القضاء الدولي. بل كانت غلطة لأنه كان يمكننا الحصول على النتائج المرجوة بطرق أخرى؛ وكان بإمكاننا التخفيف من معاناة البعض بزيادة آلام الآخرين.

إن الديمقراطية لا تشبه الشمولية من ناحية الآثار التي تخلّفها؛ ومع ذلك لم تتمكن أشلاء الأطفال الذين وقعوا ضحية المجازر من التمييز بين القنابل الشاملة والقنابل الإنسانية، الذرية أو التقليدية، التي كان من المفروض أن تنقذ حياة الكثيرين، وتساعد على نشر العدالة والأخلاق. أما على صعيد العلاقات الدولية، فالاختلاف بين الديمقراطية والشمولية لا يظهر أثره الواضح إلا في الشؤون الداخلية للبلاد، فإرادة الهيمنة موجودة في كلا النظامين. ونتعلّم من هذا العالم كما هو حقيقة وبدون أية لمسة، أن العلاقات بين الدول لا يمكن أن تتغاضى عن صلة القوة. و في كل الأحوال، لسنا مضطرين لقبول التحريف في حقيقة هذه العلاقات القائمة على توزيع الغنائم الذي ينم عن نفوس سامية، كما في الزمن الغابر، أيام الحروب الصليبية، والغزو الاستعماري؛ أو قبول المزج بين الدفاع عن المصالح الوطنية التي هي غاية شرعية لأية حكومة، وبين المعركة التي تهدف إلى إحلال العدالة العالمية. يجب أن نختار الحق ونقف ضد القوة، لكن عندما نجد أنفسنا مضطرين للاختيار بين قوتين، فعلينا الوقوف إلى جانب القوة التي تكشف عن هويتها، ورفض تلك التي تتخذ من الفضيلة قناعاً تختبئ وراءه.

جيرمين تييون في نهاية السنوات الخمسين،
خلال حرب الجزائر

obeikandl.com

القرن من خلال جيرمين تييون
Germaine Tillion

لو أن أحداً طلب مني أن أختار واقعة واحدة من سيرة "جيرمين تييون"، لجعلها رمزاً لوجودها، لكنتُ أصررتُ على هذه الحادثة. في التاريخ: تشرين الأول من عام ١٩٤٤؛ في الوقائع: ها قد مضى على احتجازها في معتقل (رافنسبورغ) عام كامل. اعتادت المعتقَلات في فترة النهار، أن تذهبن إلى العمل كفدائيات، غير أن البعض منهن كنّ يرتّبن أمورهن للتخلّص من هذا العمل؛ تسمى هذه الفئة "الاحتياطيات" (**Verfügbar**)، ويتم استخدامهن في أعمال شاقة داخل المعتقل. تنتمي"جيرمين تييون" عادة إلى هذه الفئة، ولكنها في ذلك اليوم، تظاهرت بالانشغال بتفريغ الغنائم التي ترسل إلى المعسكر بواسطة القطارات، وفرزها. ومع ذلك، وبدلاً من أن تعمل، آثرت الاختباء داخل صندوق كبير، وهناك بدأت تتخيّل مشروعها. لقد ألّفت مسرحية غنائية خفيفة، بعنوان "الاحتياطيات في الجحيم"؛ استلهمت نغماتها عن مسرحيات **Offenbach.** تروي فيها محاولات هذه السجينات للتخلّص من العمل الذي أوكل إليهن، كما تورد فيها الجهود التي يبذلها أنصار الطبيعة لوصف هذه "الحيوانات" التي لم يُقيّد اسمها بعد في الفهرس. تلجأ المؤلفة في بعض الأحيان، إلى محاكاة إيقاع حكايات "لافونتين **La Fontaine**":

تقول في الأخلاق:

- لا تبحث عن الضربات، فهي تأتي من تلقاء نفسها.
- لا فائدة من الجري، حتى لا تهشم وجهك.

أحياناً أخرى، ينطلق صوت جوقة "الإحتياطيات" على نغمات رقصة الفالس:

- نحن لسنا كما تعتقدون، نحن لسنا كما يقال، فَسرٌّ وجودنا.
- لم يصرّح به البوليس السري بعد (الجستابو).

وتتوالى الأحداث الهزلية بعد الأحداث الغريبة. هناك سجينة عليلة تطالب بعناية أفضل، فتحذّرها جوقة "الاحتياطيات":

- الجوقة: هذا يكفي! لقد فزتِ بالبطاقة ذات اللون الزهر، وبالنقل الأسود...
- نينيت: لا يهمني... سأذهب إلى معتقل عصري، وأستمتع بوسائل الرفاهية الموجودة هناك، كالماء، والغاز، والكهرباء.
- الجوقة: نعم! لاسيما الغاز... [1]"

أنهت "جيرمين تييون" المشاهد الخمسة من مسرحيتها الغنائية وهي مختبئة في صندوقها، وهذا ما أثار فرحة صديقاتها (حيث استطاعت إحداهن إخراج هذه المسرحية من المعسكر ساعة تحريرها من المعتقل)؛ لقد تمكنت من إدخال الضحكة إلى قلوبهن، وفي الوقت نفسه نقلت إليهن تحليلاً واضحاً عن الوضع داخل المعتقلات. لقد انسجم الصفاء والمكر والحنان في هذه المسرحية بتناغم.

ولدت "جيرمين تييون" عام ١٩٠٧. أنهت دراستها التخصصية في علم النفس وعلم الآثار، ثم اتجهت إلى علم الأجناس، وأُعجبت بأحد الأساتذة "مارسيل موس **Marcel Mauss**". بدأت تهتم بالسياسة في مطلع الثلاثينيات، إذ أن مجريات الأحداث كانت تسير إلى الهاوية، والكل كان يعبّر عن رأيه، حتى أولئك الذين لم تكن لهم اهتمامات سياسية. وفي عام ١٩٣٣، خلال فترة إقامتها في الجامعة في مدينة كونيسبيرج[١] دامت ثلاثة أشهر، حكمت على الطلاب النازيين بأنهم مثيرون للسخرية، واعتبرت أن العنصرية بلاهة مقيتة بشكل كامل[2]". مع ذلك لم تُخدع بالشيوعية. "كان الفضل يعود لأستاذنا "مارسيل موس" الذي جاء تقييمه للبلشفيين في مؤتمر (تورز). "أذكر أني سمعتُهُ ذات مرة يتكلم عن الإبادة الجماعية التي نظّمها ستالين ضد فلاحي أوكرانيا، عن طريق نشر المجاعة[3]". مع ذلك فكل هذا لا يدخل ضمن الاهتمامات الرئيسة لـ"جيرمين تييون" كانت تحلم بالتعرّف إلى الشعوب البعيدة، ولا مانع إذا كانت "متوحشة". وتسنح لها الفرصة في عام ١٩٣٤؛ عندما

(١) الاسم القديم لمدينة كالينينغراد (المترجم).

حصلت على منحة أتاحت لها السفر إلى جنوب الجزائر حيث توجد منطقة الأوريس Aurès [١] تعيش فيها جماعات البربر. أقامت فيها أربع مرات وإقامات طويلة بين عامي ١٩٣٤و ١٩٤٠، درست خلالها التنظيم الاجتماعي لهذه الشعوب.

عادت إلى باريس في بداية حزيران من عام ١٩٤٠، العام الذي أُعلنت فيه هزيمة الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية أمام الألمان. عندما سمعت بقرار طلب "بيتان"[٢] للهدنة، قررت أن تتصرّف. لم يكن دافعها التزام سياسي معيّن، إنما كان تعلقها بالقيم الوطنية والجمهورية. في هذه الغضون، أخذت تتشكل مجموعة من المقاومين أطلقت على نفسها اسم "شبكة متحف الإنسان"، كانت "تييون" هي العضو النشيط فيه؛ انحصرت مهمة هذه الشبكة في جمع المعلومات، والترتيب للفرار. في آب ١٩٤٢، ألقي القبض عليها نتيجة وشاية أحدهم بحقها؛ وبعد تحقيق طويل معها، نُقيت إلى معتقل (رافنسبورغ) في تشرين الأول ١٩٤٣. بقيت فيه حتى شهر نيسان من عام ١٩٤٥، عندما تدخّل الصليب الأحمر لتحرير بعض السجينات.

لدى عودتها إلى فرنسا، كانت كل مخطوطات الأوضاع التي أعدّتها قد اختفت، فتتردد في العودة إلى مهنتها كعالمة أجناس؛ حيث إن التجربة التي خاضتها قد استنفرت كل انتباهها. فتنتقل إلى قسم التاريخ الحديث في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، وتكرّس نفسها لدراسة المقاومة والنفي؛ وتتحول من شاهد حي إلى باحث مهني: فتُسَخِّر ذاكرتها في خدمة التاريخ. تبدأ بنشر دراسات عن "شبكة متحف الإنسان" وعن معتقل "رافنسبورغ". ويحدث انقطاع ثانٍ في حياتها، حيث إن أحد أساتذتها السابقين، وهو مستشرق ويدعى "لويس ماسينيون Louis Massignon" يطلب منها العودة إلى الجزائر من أجل إجراء تحقيقات حول وضع الأهالي هناك؛ كان ذلك بسبب الاضطرابات التي بدأت تهز المستعمرة الفرنسية. وتوافق "تييون" وها هي تشارك على مدى السنوات الثمانية التالية، في العذاب الذي سُمّي فيما بعد "حرب الجزائر".

---

(١) وهي كتلة جبلية.

(٢) كان بيتان رئيساً للحكومة ثم أصبح رئيساً للدولة أثناء فترة احتلال الألمان لفرنسا (المترجم).

في عام ١٩٦٢، أي بعد انقطاع دام هذه المرة اثنين وعشرين عاماً، استطاعت "تييون" العودة لممارسة هوايتها الأولى: علم الأجناس. فانغمست فيه ونشرت عام ١٩٦٦ كتابها الشهير الذي أسمته (جناح الحريم وأبناء العم)؛ جاء هذا الكتاب على شكل دراسة تحليلية للعائلة، والمجتمع، والاقتصاد في بلاد البحر الأبيض المتوسط، اعتمدت هذه الدراسة في أساسها على الشروط الحياتية للمرأة. منذ ذلك التاريخ، قررت "تييون" المضي في أنشطتها بلا مواربة، كمناضلة، وكمؤرّخة، (شهد عام ١٩٨٨ الإصدار الثالث لكتابها حول معتقل رافنسبورغ)، وكعالمة بالأجناس، فنشرت عام ١٩٩٩، كتاباً تحت عنوان (كان يا ما كان علم وصف الطبائع).

لقد تأثرت حياة "تييون"، التي كانت تبدو حياة غير مترابطة وفوضوية، بثابتتين[4]، أطلقت عليهما صديقتها في المعتقل "آنيس بوستيل فيناي **Anise Postel-Vinay**" تسمية حماس الإدراك والشعور بالحنان تجاه نظيراتها. إنهما خصلتان ثمينتان للقرن الجديد، جديرتان بالدراسة عن كثب.

وعلى الصعيد العام، لا يحتاج الدافع الذي يحثنا على فهم العالم من حولنا، إلى تقديم مبررات، فهويتنا هي الدافع. وكما تقول "تييون":"إنها فرحة داخلية" تنبع من"كون الفهم موهبة عميقة يتميّز بها الجنس البشري، وهي واحدة من أهداف ارتقاء سلّم الحياة[5]". يحتاج المرء لتحقيق ذاته، إلى إضفاء معنى على حياته على مر الزمن الذي لا يرحم، وإلى إعطاء نفسه ترتيباً في هذا العالم يتيح له تحديد مكانته منه؛ وللوصول إلى هذا المعنى عليه أن يجتاز مرحلة الإدراك. هذا يفسّر اختيار "تييون" إذ تقول: "حاولتُ طيلة حياتي أن أفهم جوهر الطبيعة البشرية، وفهم العالم الذي أعيش فيه [6]".

غير أن هذه الحاجة ليست وراء البحث عن المعنى. إننا لا نعيش في فراغ، بل إن حياتنا عبارة عن سلسلة من مواقف مادية ملموسة، تمتزج بالألم، والضيم، والعنف. فإذا توصلنا إلى الإلمام بآلية هذه الأحداث نستطيع عندئذٍ السيطرة عليها؛ حتى قبل إقدامنا على أي تصرّف، إننا نشعر بالراحة تعترينا لمجرد تمكننا من تطويع الحدث لمراحل تفكيرنا. استطاعت "جيرمين تييون" التوصّل إلى هذه الحقيقة قبل أن تمارس

مهنتها، كان ذلك داخل معسكر الاعتقال، وفي أثناء حرب الجزائر (فعلم الأجناس ليس سوى محاولة لفهم الآخرين). كتبتْ تقول في هذا: "لقد سنحت لي الفرصة بتقدير حيرة البشر أمام العالم الذي صنعوه، وذلك بلجوئي إلى وسيلتين مختلفتين، وفي المرتين تبيّن لي أن إدراك الآلية الجائرة، أي تحليلها، هو الدعم الحقيقي لأولئك الذين يمارس عليهم الظلم". كذلك الأمر في حالات الحداد: ففي اليوم الذي يتم إعلامنا فيه عن فقدان إنسان عزيز، نصاب بالعجز من هول الصدمة؛ أما إذا أدرجنا هذا الحدث الخارق ضمن سلسلة وقائع سبقته وتزامنت معه وتبعته، نستطيع عندئذٍ التغلب على حزننا.

تبدأ معرفة النفس البشرية منذ اللحظة التي يكتشف فيها أي إنسان فينا إنساناً آخر من حوله، يشبهه من الظاهر، ولكنه مختلف عنه تماماً في الجوهر، فتسيطر عليه الرغبة في تفسير طبيعة هذا التشابه والاختلاف؛ فيبدأ بالتواصل معه، عن طريق توجيه الأسئلة إليه والاستماع إلى ردوده عليها. وكلما تعمقت معرفته بهوية الشخص الآخر، كلما زاد ذلك في اكتشافه لنفسه، فيبدأ بالتمييز بين ذاته والآخرين، وهذا تطور لا حدود له، وهو موجود في صلب الحوار. فعلم الأجناس على مستوى التعارف بين الشعوب، يحتل مكانة موازية للدور الذي يلعبه الحوار على مستوى الأفراد، إنها حركة دائمة للأفكار ومتبادلة بين الأفراد، تخضع للتقويم باستمرار". فكل واحد فينا يهيئ للآخر اكتشاف أمور تتعلّق به شخصياً كان يجهلها عن نفسه، دون أن يلج فيها، حيث ينفرد كل فرد بمعرفة ما يخصه. فلا يعود هناك وجود "للطبيعة الإنسانية" المنعزلة من جهة، "ولا للمتوحشين" من جهة أخرى، بل هما وجهان لطبيعة واحدة. بفضل مرحلة الغيرية التي نمر فيها، يستطيع كل فرد فينا التخلّي عن فرديته واكتشاف الإنسانية، ولكن خارج دائرة "الأنا" الساذجة. "لتعريف علم الأجناس نقول: إنه أولاً حوار مع ثقافة أخرى. ثم إعادة التعرّف على "الأنا" وعلى "الآخر". وأخيراً إن أمكن، مواجهة تتجاوز "الأنا" و"الآخر"[7]".

لا ينحصر هذا النظام في اكتشاف الآخرين، كما يسود الاعتقاد؛ بل يتعدى هذه المرحلة إلى سواها: إلى إنشاء التواصل بين "نحن" و"الآخرين". هذا هو الدرس الذي

تعلمته "جيرمين" على يد أستاذها "موس"، إذ كان اهتمامه بمعاصريه وجيرانه يعادل اهتمامه بالشعوب البعيدة. ومن هنا نصل إلى نتيجة قد تبدو لنا غريبة للوهلة الأولى:" لو أردنا التعرّف إلى حضارة واحدة، علينا التعمق بالتفاصيل الدقيقة لحضارتين أخريين[8]". إذ لا يمكن التعرّف على النفس البشرية دون إجراء مقارنة ومواجهة ؛ لذا لن نتمكن أبداً من إلغاء الموضوعية في دراستنا.

لقد حققت سجينتنا فائدة من تطبيقها لمبدأ فهم الآخرين، والتي هي مهنة عالِم الأجناس. وسط العذاب المرير داخل المعتقل، أخذت تهتم بمن حولها بدلاً من أن ترثي لحالها، وهذا ما ساعدها على التماسك. فما أن نلامس القوة اللازمة للقيام بهذا الجهد، حتى نجد أنفسنا مستعدين لإشراك الآخرين في تجربتنا. فكانت "تييون" الوحيدة في معتقل (رافنسبورغ) القادرة على تقديم العون لرفيقاتها لمواجهة واقعهن بذهن صافٍ في الوقت الذي يدعوهن الألم والرعب إلى التجاهل المتعمد لهذا الواقع المرير. كانت تجتهد في جمع المعلومات قدر الإمكان، ثم تشارك الأخريات بما جمعته، سواء عن طريق تأليف مسرحية غنائية أو عن طريق تقديم بيان اجتماعي قاس، كالذي أدلت به ذات يوم من شهر آذار في عام ١٩٤٤ بين كتلتي سجن داخل المعسكر. "لا شيء يدعو للرعب مثل الأمور المنافية للعقل. عندما كنت أطارد الأشباح، كنت أدرك تماماً أني كنت أساعد في رفع معنويات أفضل المعتقلات فينا". في الوقت الذي كان فحوى البيان الذي قدمته خالياً من قصص مبهجة – فهو يقضي على آلية الفناء بالعمل- كانت أسارير السجينات تدل على الراحة النفسية. لقد ساعدت المعرفة في هذه المرحلة، بطريقة مباشرة على حماية النفس البشرية.

في اليوم التالي لخروج السجينات من المعتقل، وهن لا زلن في السويد، وبالرغم من حالة البلادة التي انتابتها نتيجة علمها بمقتل أمها داخل المعتقل نفسه، باشرت "تييون" بإجراء تحقيق حول المرحلة المنصرمة من حياتهن؛ فأخذت تستفسر من كل واحدة من اللاتي بقين على قيد الحياة، عن تفاصيل كانت غامضة بالنسبة إليها. كان عنوان أول كتاب صدر لها بعد خروجها من المعتقل (بحثاً عن الحقيقة)، "حيث استحوذ علي هذا البحث وأسرني، ولا يزال حتى الآن". بعد مدة وجيزة، قرّرَتْ أن

تغير مهنتها بشكل مؤقّت؛ هناك ضرورة قصوى لجمع الحد الأقصى من المعلومات في محاولة لفهم سبب الفظائع؛ لذا تغلّبت شخصية المؤرِخة على شخصية الإخصائية في علم الأجناس. ألزمَتْ "تييون" نفسها بمهمة مزدوجة: من جهة توجَّب عليها ترتيب الوقائع، وتسجيل الأحداث تجاه رفيقات المقاومة والنفي؛ ومن جهة أخرى كان عليها محاولة استيعاب كيف توصّل الجلادون إلى ما توصلوا إليه. خيار مؤلم - "أن أتخلى بشكل مؤقت عن دراسة الثقافات الإفريقية (التي كنت أحب) من أجل تقصّي همجية أوروبا (التي كانت ترعبني)[9]" - ولكنه كان خياراً ضرورياً. "لقد قررتُ التوقف عن متابعة أبحاثي في علم الأجناس، وتكريس كل جهودي لمعرفة كيف استطاع شعب أوروبي، تفوق ثقافته حد الوسط، أن ينغمسَ في مثل هذا الخبل، ويرتكب مثل هذه الحماقة[10]". هناك بلا شك غموض في الموضوع على أتباع "عصر الأنوار".

ليس من السهل سرد تاريخ الزمن الراهن. إذ يصطدم البحث عن الحقيقة سواء منها الواقعية أو العميقة، بمقاومة مرتكبي الأهوال، أو المهتمين بالموضوع. حيث أصبحتْ أفعال الخير والشر واضحة المعالم، و لم يعد الأمر يقبل النقاش، يحاول الجلادون القدامى تبرئة أنفسهم وتبرير جرائمهم، بينما تتطلع الضحايا إلى إرهاقهم إلى أبعد الحدود. "ففي الأوساط التي تعرّضَت إلى الإبادة العشرية (١) داخل المعتقلات، بلغت الحساسية أوجها؛ فكل ما يساهم في تلطيخ سمعة مرتكبي الجرائم والفظائع كان يُقبل بلا نقد أو نقاش، وكان أي تحفّظ يثير سخطهم". كانت "تييون" نفسها على يقين بأن شهادتها لن تكون موضوعية، وأنه يستحيل أن تبلغ هذه الدرجة. كل ما تستطيع فعله هو سرد الحقائق بدقة متناهية مع إدراكها للخيار الذي يوجه فهمها. لا مجال لأي ندم، فالعالَم الإنساني مشبع بالقيم، ولن نستطيع الولوج فيه إذا قمنا بتجريده منها. " أن تحيا وتتصرف دون أن تميل إلى جهة ما، أمر لا يمكن قبوله[11]"، أفضل ما نستطيع فعله هو أن نختار إلى من ننتمي، وعن إدراك

(١) وهي عقوبة عسكرية كانت تُطَبَّق من قبل البحارة والجنود القدماء، بسحب أسماء المتمردين بالقرعة، وقتل كل رجل عاشر فيهم (المترجم).

وتبصّر. إلى جانب هذا، علينا أن نتعلم كيف نحبط المكائد عن طريق المعرفة؛ ومن هنا يمكن أن نختار لأنفسنا نتيجة مبهرة على الحقيقة الداكنة، أو كما قالت هي بنفسها حول فيلم "الحزن والشفقة": "إن ربع الحقيقة يلحق العار بالثلاثة أرباع المتبقية والتي فقدت بريقها من جراء الاستخدام [12]".

تبقى المعرفة إحدى المواهب التي يتمتع بها الجنس البشري، وهذا يكفي لإضفاء صفة الشرعية عليها. يضاف إلى ذلك أننا رجالٌ ونساءٌ نستطيع أن نسخرها لخدمتنا. لم تغفل "تييون" عن هذه الحقيقة أبداً- فمنذ أن كانت مهتمة بعلم الأجناس، كانت تسعى من خلال كتاباتها، إلى تقديم العون إلى أولئك الذين كانت تكتب عنهم؛ لذا كانت تستخدم اللغة الشعبية التي يستطيع الكل فهمها. وعندما استنجد بها "ماسينيون" في عام ١٩٥٤، كإخصائية بعلم الأجناس، لتساعد في إخماد فتيل الصراع الذي اشتعل بين الفرنسيين والجزائريين، لم تتردد للحظة. فالمعرفة التي تمتلكها ليست ملكاً لها، كان لزاماً عليها المشاركة في التصرّف في كل مرة تسنح لها الفرصة بذلك، "كنت أعتبر التزامات مهنتي كعالمة بالأجناس شبيهة بمهنة المحامين، مع فارق بسيط أنه كان عليّ الدفاع عن شعب بأكمله، وليس عن إنسان واحد".

إذا كان تصرفها بالعلم الذي اكتسبته على مقاعد الدراسة على هذا النحو، فكيف ينعكس إذاً أثر المعرفة التي اكتسبتها من المعتقلات ودفعت مقابلها آلاماً جسدية جسيمة، نتيجة الحرمان الذي عاشته، وأنواع التعذيب التي ذاقتها هناك؟! فمثلما كان للسجناء حقوق، كان عليهم أيضاً واجبات: الاستفادة من التجربة التي خاضوها، ومن نفوذهم من أجل محاربة مظاهر الشر الجديدة، التي لا بد أنها مختلفة ولكنها تبقى موضع مقارنة. فما أن تخرج من (رافنسبورغ)، حتى تصبح زائرة منتظمة للسجون -التي أصبحت خالية من المقاومين الذين كانوا يتعفنون داخلها. من الأعمال التي تفخر بها، نجاحُها عام ١٩٥٩ في إدخال التعليم إلى السجون، فمنذ ذلك التاريخ أصبح بإمكان السجناء الأميين الخروج بشهادات جامعية. يدل هذا العمل على التزام -تييون- فهي لم تقترح على نفسها تشييد الجنة على الأرض، أو تخليص الإنسانية من دوافعها الإجرامية، فالوجود البشري سيبقى إلى الأبد "ذلك

البستان الناقص". كلا، صحيح أن التحسينات التي حققتها محدودة ولكنها كانت حقيقية، إدخال الثقافة إلى السجن. لم يكن هذا المثال فريداً. إذ نظم "دافيد روسيه" من جهته عام ١٩٥٠، اللجنة الدولية لتقصّي الحقائق حول النظام السائد في المعتقلات، والذي تسبب بقطع الصلة بين الشيوعيين وغير الشيوعيين؛ وانضمت "تييون"، إلى "روسيه" وشاركت في هيئة التحكيم الدولية، التي اجتمعت في بروكسل عام ١٩٥١ . وللغرض نفسه، تتجه عام ١٩٥٧، إلى الجزائر لكي تجري تحقيقات في أشكال وطرق التعذيب المستخدمة داخل السجون والمعسكرات الفرنسية.

عندما قررت "تييون" تكريس حياتها مجدداً للجزائر، بشكل مختلف هذه المرة، لم يكن ذلك بدافع اختصاصها بعلم الأجناس كما في السابق، بل بدافع تجربتها الشخصية كسجينة قديمة. وفي كل الأحوال، لقد طلبت منها منظمة السجينات السابقات التي تنتمي إليها، إيضاحاً "عن مجريات الأحداث في الجزائر" وتنشر أول كتاب لها حول هذا الموضوع من خلال البيان الذي وجهته إليهن. "حرصتُ عام ١٩٥٦، على إهداء صديقاتي السجينات كل ما عرفتُهُ عن الفقر المدقع الذي تعيشه شعوب البلدان التي نطلق عليها اسم "العالم الثالث" وذلك بسبب الحياة البائسة التي عاشتها داخل المعتقل". وكما يعتقد "روسيه" أن السجناء القدامى هم الأفضل في إجراء التحقيق حول المعتقلات التي لا تزال ناشطة، فإن للمنبوذين القدامى داخل المعتقلات الحق في الإدلاء بكلمتهم حول البؤس الذي يعيشه المستعمَرون.

وأثناء مداخلاتها في الجزائر (الأمر لم يكن يتعلّق فقط باستفسارها عن طرق التعذيب المتبعة في السجون الفرنسية)، كانت -تييون- تحتفظ في ذاكرتها بتجربتها كمقاومة وكسجينة سابقة. حال وصولها إلى (الأوريس **Aurès**)بعد مضي أربعة عشر عاماً، كان أول منظر وقعت عيناها عليه هو جنود فرنسيون يفتشون راعياً عجوزاً. "كان هذا الفلاح شأنه شأن أي مشبوه، يرفع ذراعيه إلى السماء، وقد ارتسمت علامات الذعر على محياه. مشهدٌ طالما رأيته في باريس بين عامي ١٩٤٠-١٩٤٢، ولكني لم أكن قد رأيته قط بين عامي ١٩٣٤-١٩٤٠ في الجزائر[13]". وإذا كان منظر تنفيذ حكم الإعدام بحق المجاهدين الجزائريين المتهمين بكونهم "إرهابيين"، يؤلمها في

الصميم، فذلك يعود سببه إلى إعدام عشرة من أصدقائها المنتسبين إلى "شبكة متحف الإنسان" رمياً بالرصاص عام ١٩٤٢، بالرغم من الإجراءات العديدة التي قامت بها بغية إنقاذهم (والتي باءت كلها بالفشل، بل وكان لها أسوأ الأثر عليها). "أتيحت لي الفرصة عدة مرات أسبوعياً، ولشهور طويلة، لوداع أصدقائي الذين كانوا يساقون إلى عمود الإعدام، ولا تزال مشاعر السخط والحزن والغيظ والحنق تنتابني حتى اليوم"، هذا ما كتبته عام ١٩٥٧ [14]. كانت هذه المقارنة بين الملحمة البطولية للمقاومة والأعمال "الإرهابية" للجزائريين المستقلّين الأحرار تثير في ذلك الوقت، الغموض وعدم الفهم، بل وحتى الاستنكار.

لا يتوقف الأمر عند حدود التذكر؛ وما نفع التذكّر في هذه الحالات! قد تثير ذكرى الهزائم السابقة مشاعر الوطنية، أما النصر فيؤدي إلى حب السلم؛ ولا نستبعد أن تؤدي هذه الذكريات في النهاية إلى اندلاع حروب جديدة. وتبقى المعاناة عالقة في الأذهان، وهي بعيدة عن كونها الناصح الأمين؛ "تقول "تييون" موضحة موقف "بيتان" الذي اتخذه عام ١٩٤٠: "لا يمكننا أن ننسى الإذلال، الذي غالباً ما يذوب في بوتقة أعمال العنف أو الخيانة"، وهكذا فقد تحوّل بعض رجال المقاومة الفرنسيون القدامى في الجزائر إلى مظليين، في محاولة منهم للانتقام من هزيمة عام١٩٤٠ أمام ألمانيا: إنهم قادرون هذه المرة على الدفاع عن وطنهم! أما البعض الآخر، ومن ضمنهم كانت "تييون"، فقد وجدوا في تجربتهم السابقة أسباباً وجيهة للنضال ضد أحكام الإعدام الرئيسية.

إنه الإخلاص للعدالة وليس الإخلاص للفئة: هذا هو مبدؤها في العمل. وتوصّلت إلى المسلّمة التي تبيّن "وجود ممارسات مقتبسة عن النازية في جزائر عام ١٩٥٧، هذه النازية التي أمقُتها والتي بذلت ما بوسعي لمقاومتها [16]". بهذا الهدف نراها قد التزمت في هذه المعركة، منحازة لا لجبهة التحرير الوطنية ضد فرنسا، إنما إلى حزب الإنسانية المناهض للحرب والتعذيب وأحكام الإعدام.

انتهت حرب الجزائر، ومع ذلك لم تتوقف "تييون" عن نضالها. لقد شاركت مع منظمات دولية تكافح من أجل إنهاء استعباد الشعوب، ومن أجل نصرة الأقليات،

والحد من انتشار المجاعة وأيضاً من أعمال استئصال الأعضاء، هذا "الشكل البربري من طرق التعذيب المتّبعة"، كل ذلك دفاعاً عن المبادئ التي تأصلت في أعماقها إبان فترة الحرب. أما على الصعيد الشخصي، فقد استفادت من تجاربها الشخصية مع الاستعمار، حيث خاضت في مشروع عظيم يهدف إلى تحرير المرأة من الاستعباد، (في عصرنا هذا، عصر إنهاء عهد الاستعمار، يبقى عالم المرأة الهائل، مستعمَراً من نواحٍ عدة[17]"، وأخذت تحلل الصراعات حديثة العهد في راوندا ويوغسلافيا، حيث تتنافس الأغلبية مع الأقلية من أجل الاستيلاء على الأرض. أما البؤس السائد في دول العالم الثالث أو الرابع، فهو لا يزال يثير التمرد في أعماقها، إلى جانب انتشار ظاهرة التسوّل، الذي إن دلّ على شيء فإنما يدّل على الفقر المدقع، وتفسّخ في البنى الاجتماعية والعائلية التقليدية. ظاهرة نلحظها اليوم في مدن الأكواخ المحيطة بالعواصم الكبرى، والتي تستخدمها معسكرات الاعتقال في "عملية إخضاع قصوى للمنطق"؛ "محاولة لجني أكبر قدر ممكن من الفائدة [18]". إنه تبادل دائم بين مواضيع المعرفة المختلفة، وهذا ما يساعد على تنمية الصلة بين المعرفة والعمل.

إن "الحماس" الذي نلمسه عند -تييون-، لإدراك كل ما يجري من حولها، لايثير فينا الدهشة. ولكننا قد نقف حائرين أمام ثباتها واستمرارها في سائر أنشطتها، والتي منها العطف الذي يغمرها نحو أناس عاشوا في مثل ظروفها. وبالفعل، تضمّن كتابها (رحلة العذاب)، الجزء الأكبر من تجربتها، إن لم نقل كل تجربتها (وكان هذا عنوانٌ لكتاب يحوي مجموعة محادثات أجرتها مع "جان لاكوتور" **Jean Lacouture**، صدر عام ١٩٩٧. لقد نوهت "تييون" في كتابها هذا على وجه التحديد، إلى وجود مجموعتين صغيرتين لدى البشرية؛ فمن جهة، هناك الأشخاص المتوحشون، والشرسون، والخونة الذين باعوا أنفسهم للشيطان، والساديون المنهجيون (الذين يتلذذون بإيذاء الآخرين)؛ ومن جهة أخرى، هناك الرجال الذين يتمتعون "بقدر كبير من الشجاعة، والتجرّد"، حتى لو أتيحت لهم المناصب العليا، فإنهم لا يسيئون استغلالها لمصالحهم الشخصية، بل على العكس يسخرونها لخدمة الغير. وبين هاتين المجموعتين المتطرفتين، هناك الغالبية العظمى المكوّنة من أشخاص بسطاء عاديين،

لا يؤذون الغير في حالات السلم والازدهار، ولكنهم يتحولون إلى أناس خطرين عند أول أزمة يتعرضون لها.

لم يكن الأفراد الذين التقت بهم "تييون" في معتقل (رافنسبورغ) وحتى في الجهاز النازي، وحوشاً، بل كانوا أفراداً وضيعين تم ترويضهم حتى أصبحوا قادرين على القيام بأعمال تتسم بالبشاعة. لا تنتمي هذه الفئة من خلال تصرفاتها ومن خلال ماضيها، إلى الطبقة الوسطى المتحضرة. وتشترك السجينات داخل المعتقل في لعبة كئيبة؛ فيراهنَّ فيما بينهن لمعرفة كم من الوقت يلزم تلك المراقِبة الجديدة (السجّانة) لكي تتحوّل من إنسانة خجولة ووديعة إلى وحش كاسر يجد المتعة في توزيع الضربات (كان يلزمها وسطياً بين ثمانية أيام إلى خمسة عشر). وتلحظ "تييون" التغيير نفسه لدى الجنود الفرنسيين في الجزائر، إذ تقول: "لقد عرفتُ رجالاً كانوا دمثين وهادئين، سرعان ما تحولوا خلال ساعات الطيران الأربع إلى أناسٍ ممسوسين وفظّين[19]". ولم يكن الفرنسيون في الجزائر يختلفون عن هذا التصنيف. إنهم أناس عاديون هنا أو هناك. حتى أن "هيملر" نفسه، المسؤول الأعلى في مملكة المعتقل، كان يتراءى لي ككاتب بالأجرة، وصولي، محدودٌ الأفق ودقيق؛ أما الوسائل التي كانت بحوزته، فقد جاءته عن طريق المصادفة، وهي لا تتناسب مع وضاعته (وقد خصصت "تييون" فصلاً كاملاً في كتابها تصف فيه شخصيته، أسمته "هؤلاء الوحوش كانوا رجالاً"). لقد أضافت هذه المسلّمة التي جاءت بها -تييون- إلى قلقنا، بدل أن تطمئننا: "حيث إن هناك ما يدعو للخوف، فهذا البطن الذي يحملونه أكثر خصوبة من بطون الحيوانات [20]".

مجموعات كثيرة، وخصوصاً تلك الوطنية، تنتمي إلى هذه الفئات. فلدى خروجها من المعتقل، لازم "تييون" شعور بالحقد تجاه البولونيات، بسبب إسرافهنّ في سوء استغلال منصبهنّ، وقد عبّرت عن ذلك في حينه. ونراها في الإصدار الثاني لكتابها، قد تراجعت عن رأيها واعترفت لقرائها: "إني اليوم أشعر بالخجل من تسرعي في حكمي عليهنّ، وأجدني مصرّة على موقفي هذا، فأنا على قناعة تامة أن أية مجموعة أخرى في مركزهنّ، كانت ستحذو حذوهنّ". تطاردها نزعة ملحّة لمعاملة

الألمان بالطريقة نفسها؛ ولكن هنا أيضاً، تعبّر عن خوفنا من ممارسة الشر. "لقد سمعتُ أناساً كثيرين يتحدثون عن قسوة "العرق الألماني" وفساده. يبدو الأمر مطمئناً أن يراودنا هذا الشعور، نستطيع به حصر الكوارث والمآسي! ولكن الحقيقة مختلفة تماماً، فالتمييز العنصري والنازية هما ظاهرتان لا ترجع أسبابهما إلى العرقية أو إلى الوطنية [21]".

بعد أن استوعبت "تييون" أن الأشرار هم بشرٌ مثل الآخرين، دأبت على التمييز بين الفعل وفاعله، حتى لا تظهر الجريمة كفعل جوهري. "إننا نحلم بقصاص عادل وصارم للجريمة، ورحيم بحق المجرم"، جاءت مطالبتها هذه مشابهة لجملة كتبها "غروسمان" في هذا السياق وفي المدة ذاتها "الحقيقة التي عبّر عنها مسيحي من سوريا، عاش في القرن السادس: "تلك التي تدين الخطيئة، وتسامح الجاني [22]". حلم فردي دون شك، ولكنه قابل للتحقيق؛ وهكذا تكلّف "تييون" نفسها عناء السفر إلى ألمانيا في عام١٩٥٠، من أجل الإدلاء بشهادتها لصالح حارستين ألمانيتين في معتقل (رافنسبورغ)، كانت قد وُجهت إليهنّ تهمة القيام بجرائم وهمية. كما حضرت في عام ١٩٤٧، محاكمة جلاديها الشخصيين في المعسكر، لقد شعرت بالرضى يغمرها عندما نددّت المحكمة بأفعالهم، ولكنها لم تستطع أن تقهر شعورها بالشفقة المذهلة لشخصيهما [23]". ولم يكن شعورها مختلف عندما استمعت إلى الحكم الصادر بحق "بيتان"، حيث إنها حضرت محاكمته.

أثناء حرب الجزائر طُلب من كافة الفئات تحديد المواقف: إما من أنصار جبهة التحرير الوطنية أو من مؤيّدي الجزائر الفرنسية. أما الذي يرفض تقسيم العالم إلى أبيض وأسود، فماذا كان بمقدوره أن يفعل؟ فمن كان يرى في الصراع الدائر في الجزائر عام ١٩٥٦، كما كتبت "تييون" أنه "لا يمكن لأي نسل بشري أن يدّعي احتكار الذكاء أو العدالة"، "فكل السلالات البشرية ورثت عن أجدادها دون أدنى شك نسبة هائلة وثابتة من النذالة والحماقة[24]"! إنها بتصريحها هذا، قد جلبت لنفسها شجب واستنكار كل المتطرّفين: فمن بين الذين حقدوا عليها ومقتوها كان "جاك فيرغيس Jacques Vergès"محامي جبهة التحرير الوطنية، وأعداؤها اللدودون المتعصبون

للجزائر الفرنسية، وحتى أصحاب المذهب القطعي المثقفون الباريسيون، الذين يدّعون معرفة الحقيقة، وقد حددوا مسبقاً توزيع الخير والشر. يشهد بذلك تعليق صدر عن "سيمون دو بوفوارSimone De Beauvoir"رداً على إحدى كتابات "تييون" حول الوضع في الجزائر: "كنا في حفل عشاء عند ماري كلير، وقطعّنا المقال الذي كتبته "تييون" إلى أجزاء صغيرة، كنا قد حكمنا عليه "بوست، ولانزمان، وأنا" على أنه لا يتعدى كونه كلاماً بذيئاً [25]".

فإذا لم تكن أسباب التمييز العنصري والنازية تعود إلى العرقية والوطنية، فأين نبحث عنها؟ جاء كتابها حول معتقل (رافنسبورغ) زاخراً من الناحيتين الوصفية والنفسية، ولكنه لم يتعمق بالمصادر البعيدة للكارثة التي أصابت وسط أوروبا. بالمقابل، أوردت أسباب الحرب ضد الجزائر والتسول في العالم الثالث بشكل واضح: فهذه تكمن في التطور التاريخي غير المتكافئ، والصلة بين الشعوب التي تزامنت مع مراحل مختلفة من النمو. فالشر ليس حقيقة الطبيعة البشرية، لكنه يصدر عن وضع، والأوضاع للأسف كثيرة. "هناك بشر أشرار، وبشر طيبون، بالإضافة إلى هذا، هناك مواقف يتبيّن فيها أن الحمقى كلهم أشرار. وللأسف، إنهم منتشرون بكثرة، وفي كل مكان[26]".

فإذا أحاط العطف بأمثالنا، فهو لن يأتي عن جهل، كما تسميه "تييون":"زلاّت الجنس البشري" أو بشكل أعنف "الانحرافات القاسية للبشرية[27]". إنها لا تغتر بالجنس البشري. ولكنها لا تعتقد بالمقابل أن البشر مجبولون على الشر فقط. والفرصة لا تزال سانحة. "أما على الصعيد الأخلاقي فالأناس الوضيعون لا وجود لهم، بل هناك أشخاص لم يصادفوا بعد المواقف التي تكشف كنههم"، كان هذا رأيها في نهاية كتابها حول (رافنسبورغ) [28]. فالكائن الحي متردد خلقياً، إنه مجبول على الخير والشر، لهذا السبب نقول: إن أبواب ساحة العمل لا تزال مفتوحة على مصراعيها.

فكيف يأتي الخير؟ لقد بحثت "تييون" عن مصادره هناك حيث بحث عنها كل من "رومان غاري" و "فاسيلي غروسمان": إنه يبدأ من العناية والحب اللذين يوليهما الأب والأم إلى أولادهما منذ الطفولة المبكرة. "فيتهيأ هذا الطفل للعيش بسعادة[29]"، هذا

مرهون بالأوضاع السليمة التي يمر بها هذا الطفل، ويشعر بقدرةٍ بدوره، على مبادلة حبٍ بحب. هذا المزيج من الحب والفرح أمام وجود الآخر يصلح أن يكون رمزاً لمؤلفين أمثال "غاري" أو "تييون" عندما يضطرون لذكر ما يبرر الحياة الإنسانية. وفي جواب على سؤال يتعلّق بطبيعة السعادة، يجيب "غاري" بعد أن يستعيد ذكريات طفولته: "حدث ذلك عندما كنت مستلقياً، كنت أنصت، وأرقب، ثم أسمع المفتاح يدور في الباب [...] لم أكن أتفوه بكلمة، كنت أبتسم وأنتظر، كنت سعيداً [30]". وعندما تُقرّر إهداء أحد مؤلفاتها إلى "لويس ماسينيون "تكتب "تييون" الكلمات نفسَها مستعيدة ذكريات الحياة المثالية، حياة العطاء". فقبل أسابيع من وفاته، كانت تجلس عنده، تتأمل النَصَب الذي أصابه، وفجأة "تغيرت ملامحه، وانتصب واقفاً، وفرحُ الأطفال يملأ عينيه"، ابتسم العجوز: لقد سمع صوت المفتاح الخفي يدور في المزلاج: "إني أعرف صوت مفتاحها..." لقد كانت هي فعلاً، ابنته". إن البشر جميعاً قادرون على الحب، ولهذا السبب لا يمكن أن نحرمهم منه: هذا هو معنى صحوة الحنان الأبوي، التي كانت أقوى من التعطش إلى الموت، وأقوى من إنهاك الحياة المضنية [31]".

تمكنت "تييون" من توطيد احترامها للإنسان في معتقل (رافنسبورغ)، فإذا كان الشر منتشراً فيه أكثر من أي مكان آخر، فإن الخير في المقابل غير معدوم. وهكذا نرى الأنانية تكبر جنباً إلى جنب مع كرم الأخلاق، وكأن الوقت قد حان لكل فرد بأن يكشف عن حقيقة هويته التي كان يخفيها بسبب الأعراف الاجتماعية. ويتوطد الخير من خلال أعمال يومية تنمّ عن أخلاق فاضلة، كالحفاظ على الكرامة الشخصية، والاهتمام بالآخرين، سواء كانوا من المعارف أو من الغرباء (حيث لم يبقَ أحد في المعتقلات على قيد الحياة إلاّ بسبب مؤازرة الآخرين له)، حتى أن النشاط الفكري كان يدلّ على أخلاق فاضلة، كالجهد الذي بذلته -تييون- لفهم عالم المعتقلات، وتَرجَمَتُهُ إلى الآخرين من حولها.

وما إن خرجت من المعتقل، وأصبحت في منأى عن الخطر المباشر، حتى ضاعفت من جهودها التي بدأتها في المعتقل لمساعدة الغرباء الذين ما زالوا يعانون من الآلام. فهي لم تنتمِ إلى حزب ولم تناضل من خلاله، ولم تتصوّر مذاهب خيالية،

ولكنها دأبت على إيجاد حلول للمشاكل التي من نوع خاص. كان من بين أعمالها الفاضلة توصيل التعليم إلى الجميع: إلى طبقة الفلاحين في الجزائر عام ١٩٥٥؛ وإلى السجناء الفرنسيين عام ١٩٥٩؛ وإلى كافة النساء، تلك القضية التي تهتم بها بشكل خاص. لقد عملت على تحليل عميق لشروط حياة المرأة في كتابها (جناح الحريم وأبناء العم). فبعد أن سبرت العالم من حولها، أرادت هذه العالمة أن تنقل المعرفة إلى عمل، فمن أجل أن تكف عن كونها نصف المجتمع المستعبَد، يجب على المرأة أن تتعلّم.

اختارت "تييون" الطريق الصحيح؛ ولكنها لا تضمن لها النجاح. لقد واجهت تجربة مريرة في الجزائر بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦١ . كان قد مضى على آخر زيارة لها خمسة عشر عاماً، وحاولت إجراء تشخيص للوضع. فبدلاً من أن تجد مشاكل على الصعيد السياسي أوالعسكري، تُفاجأ بالتدهور الذي أصاب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد المسلم. لقد تُرك المسلمون في "المعبر"، في مهب الريح، كانت البنى القديمة قد انهارت بعد احتكاكها بالحضارة الصناعية الأوروبية، غير أن هذا الشعب لم يحصل على الكفاءات والمؤهلات التي تتيح له تأسيس بنى جديدة. فلم يجد أمامه سوى التسوّل:لم يعد بإمكان الفلاحين الذين تتزايد أعدادهم بسرعة خيالية، البقاء في الريف، فأخذوا يتزاحمون في مدن الأكواخ حول المدن الكبرى. يرتبط الخطأ إذاً قبل أي شيء آخر بالتوزيع السكاني وبالتكنولوجيا؛ ومن هنا تحديداً سيبدأ العلاج. بما أن الرجوع إلى الوراء بات مستحيلاً، وجب على الأقل مساعدة الفلاحين في الحصول على التعليم الأساسي في هذا المجتمع الجديد؛ وتجتهد "تييون" في إنشاء هيئات نوعية، أطلقت عليها اسم"المراكز الاجتماعية" التي تقدم المعرفة للجميع. "كنت أحلم بتأمين عمل لكل مواطن جزائري لم تعد الأرض تقدم له الغذاء الكافي. من أجل هذا، كان لا بد من إنشاء أسلوب تعليمي في الجزائر يضاهي ما هو موجود في فرنسا [32]" .

كان العمل سيثمر فيما لو كان هناك متسع من الوقت. غير أن الوقت كان عملة نادرة في جزائر عام ١٩٥٥؛ إذ إن الشعب كان يتطلع قبل أي شيء آخر إلى حل

فوري: نيل استقلاله. وبما أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض منحه له - فوجود مليون قدم سوداء[١] على الأرض الجزائرية جعل الموقف أكثر من كونه حسّاساً - كان على هذا الشعب انتزاع استقلاله بالسلاح. لهذا السبب لم يستحوذ هذا الحل الذي قدمته "تييون" في مثل تلك الظروف على رضى أحد. لقد رفضه الحزب الذي ينادي بالاستقلال، إذ أن هذا الحل يفترض وجود صلة رسمية بين أرض فرنسا وأرض الجزائر (حيث كان على الفرنسيين تعليم الجزائريين). كما رُفض هذا الحل من قبل الذين كانوا يمانعون باستقلال الجزائر، بما أن التعليم يعطي للجزائريين القدرة على إدارة أعمالهم بأنفسهم. جاء الكتيب الذي أصدرته -تييون- بعنوان "الجزائر في ١٩٥٦" متأخراً جداً، إذ أنها كانت تعرض من خلاله تشخيصها للمرض المنتشر والعلاج الذي توصي به: فقد دوّى صوت السلاح في السماء طاغياً على صوت المعلمين. لقد كانت اهتمامات الشعب الجزائري في عام ١٩٥٦ مغايرة تماماً. أما التحليل الاقتصادي الذي قدمته "تييون" فقد استرده أنصار الجزائر الفرنسية. وبهذا أثبتت سداد رأيها وحكمتها وكان ذلك عربوناً لصدقها فيما بعد. وهُدِّمتْ المراكز الاجتماعية التي أسستها "تييون" وسط هذه الاضطرابات، وتم اضطهاد المعلمين واغتيالهم على يد منظمة الجزائر الاجتماعية.

عندما عادت "تييون" كما ذكرنا، إلى الجزائر في عام ١٩٥٧، لكي تتقصّى أخبار التعذيب داخل السجون الفرنسية؛ كانت الحرب في أوجها آنذاك. ونشرت لجنة تقصّي الحقائق التي تنتمي إليها "تييون" تقريرها على الملأ؛ ولكن هذا لم يمنع المظليين من أتباع "ماسو Massu" من تعميم تطبيق طرق التعذيب بهدف هزيمة الجزائر العاصمة. في تلك الآونة تحصل واقعة مذهلة. يتم إعلام "تييون" أن هناك "من" يريد مقابلتهم. ولا تتاح لها فرصة التعرف إليهم إلاّ بعد مقابلته، كانوا المسؤولين عن الأعمال العسكرية في الجزائر العاصمة، إنهما (سعدي ياصف) ومساعده (علي)، "الإرهابيان" الرئيسان في تلك الآونة. قررت "تييون" انتهاز الفرصة

(١) وهم الأوروبيون الذين استوطنوا إفريقية الشمالية، وبالأخص في الجزائر قبل استقلالها (المترجم).

للتحدث مع "العدو". كان أصدقاؤها من المسلمين كثر في الجزائر، وكانت تتمتع بسمعة طيبة بينهم؛ لم تشغل أي منصب رسمي في فرنسا، غير أن بعضاً من أصدقائها القدامى في المقاومة أصبحوا وزراء، وهي تعلم أنها تستطيع التوسط لديهم.

في الرابع من شهر تموز من عام ١٩٥٧ تتعرض "تييون" لحادثة فريدة، ها هي تتبع شخصاً لا تعرفه في ردهات القلعة في الجزائر العاصمة، فيقودها إلى غرفة حيث ينتظرها امرأتان ورجلان. (إنهما ياصف وعلي). ويدور بينهم حوار خلال مدة العصر. تحاول خلاله التفاوض معهم من أجل الهدنة. إنها تعلم جيداً أن مقابل كل عمل عنيف هناك رد أعنف منه. فإذا توصّلت إلى التفاهم مع أحد الأطراف المتقاتلة، لربما استطاعت إيقاف هذه المزاودة المهلكة. إن أكثر ما يثير غضب الشعب الفرنسي هو تلك الاعتداءات المتخذة بحق المدنيين؛ وما يحرّض على أعمال العنف من قبل جبهة التحرير الوطنية هو أحكام الإعدام الصادرة عن الفرنسيين. فلمَ لا تقوم بالمحاولة مع هذين القائدَين من جبهة التحرير الوطنية؟ لقد تكلمت مطوّلاً وبأسلوب مقنع؛ وبعد عدة ساعات، يهتف (ياصف) والدموع تملأ مقلتيه: "إنني أعدك أننا لن نتعرّض للمدنيين بعد الآن!" كان هذا هو هدفها المنشود؛ وقبل أن تمضي، تلتفت "تييون" نحو (علي) وتمسكه من ياقة قميصه وتهزه قليلاً مرددة: "هل فهمت جيداً ما قد قلت؟" فيجيب (علي) بخجل : " نعم سيدتي[33]". فتعود أدراجها.

لدى عودتها إلى الوطن، تنقل فحوى هذا الحديث إلى أصدقائها الذين يشغلون المناصب العليا. يجب تقديم شيء مقابل هذا الالتزام: يجب أن تكف فرنسا عن تنفيذ أحكام الإعدام الجائرة بحق المجاهدين الجزائريين. ويستمر تنفيذ الاتفاق خلال الأسبوعين التاليين، وبدا أن العنف قد خفت حدته. غير أنه في الرابع والعشرين من شهر تموز من العام نفسه، أخلت فرنسا بالمعاهدة، ونفَّذت حكم الإعدام بثلاثة من المناضلين الجزائريين في السجون الفرنسية في الجزائر العاصمة. وينقض الجزائريون بدورهم المعاهدة في نهاية شهر أيلول بعد أن ألقي القبض على (ياصف). وتستمر الحرب خلال السنوات الأربعة التالية، مخلّفة وراءها أعداداً هائلة من الضحايا، وآثاراً بقيت خالدة في الذاكرة. (تلك الآثار التي يعود

إليها العنف في جزائر اليوم). لقد باءت جهود "تييون" بالفشل. فمن هو المذنب؟ إنه بالدرجة الأولى، خطأ كل من حكم على مداخلاتها بأنها مجرد كلام بذيء، أو بالأحرى إنه خطأ الجنرال "ماسو" الذي يروي الأحداث من وجهة نظره الشخصية عام ١٩٧١، على أنها كانت خديعة وخيانة. وجواباً على هذه الاتهامات، تبيّن "تييون" أن هذا القائد الذي انتصر في معركة (الجزائر العاصمة) عن طريق استخدام وسائل التعذيب المتنوعة، قد خسر الحرب؛ وتختتم قائلة: "جاءت النهاية المأساوية كجواب على الوسائل غير الشرعية [34]".

إنها لن تنحاز لأي من الأطراف المتقاتلة في هذا الصراع المسلح في الجزائر، فجبهة التحرير الوطنية تتصارع مع القوات الفرنسية في الجزائر التي يدعمها الجيش الفرنسي، كلاهما فئتان إرهابيتان، وقد نسيتا أنهما في الحقيقة، تكملان بعضهما بعضاً. إنهما تذكرانها بحيوانات (الألكة) البلهاء التي تتناطح بقرونها في الغابات الكندية وتموت بعد أن تتشابك قرونها ببعضها وتمنعها من الحراك. لن ينتصر أحد في مثل هذا العراك. بات التعذيب والإرهاب طرقاً شرعية ومتبادلة. ولن يعم السلام إلا في جو من الثقة المتبادلة، ولن تتولد الثقة إلا في جو يسوده السلام: إذاً فالحرب مستمرة.

وترفض "تييون" اعتماد الرواية البطولية للأحداث، نحن (الفرنسيون أو الجزائريون، لا يهم) نحن الطرف الأقوى، لقد انتصرنا. كما أنها ترفض الرواية الصادرة عن الشعب الضحية، لقد كنا على حق، ولكننا خسرنا بعد الخيانة؛ يحق لنا اليوم المطالبة بالإصلاح. بقي لها الصوت الثالث، إنه صوت الرواية المأساوية التي تأخذ بعين الاعتبار موقف الطرفين المتصارعين وتشهد الأضرار الناجمة عنهما. لم تنفرد باتخاذها هذا الموقف. كانت تقول لنا: إن هذا كان مصير "لويس ماسينيون" الذي عايش سنوات الحرب بثوانيها، وكانت تسبب له العذاب، كان على علم بكل التفاصيل بسبب صفاء ذهنه والمعلومات التي لديه، كما كان يهتم بمصير الضحايا من الطرفين، وكان يعتبر نفسه أخاً متضامناً ومسؤولاً عن كل المذنبين في الطرفين[35]". فالمأساة قائمة عند الضحية وعند الجلادين على حدٍ سواء، وكل منهما موجود في ناحية من الطرفين المتصارعين. لقد

طالب المتعصبون في كلا الطرفين المتقاتلين بإعدام "ألبير كامو Albert Camus" الذي كان من الأقلية المؤازرة لموقف "تييون" في هذه الظروف، عندما أعلن عن تفهمه لموقف المسلمين والأقدام السوداء وكذلك أعلن عن دعمه للموقف الأضعف والمهدد.

كانت تعي تماماً أن الطريق الذي اختارته لنفسها في هذا الصراع لم يكن مفروشاً بالورود. كانت تدرك أن مصيرها كان محتوماً بين الحزن من جهة (فهي تبكي على الضحايا وترثي لحالهم)، وبين الخجل من جهة أخرى (من حيث شعورها بالمسؤولية). وعندما وافقت على القيام بتلك المهام الخطيرة في خضم الحرب، كانت تجد نفسها ممزقة بين كلا الطرفين: "فمن جهة كانت الوطنية هي التي تحركني، ومن جهة أخرى كانت المصائب التي وقعت للشعب الجزائري تثير شفقتي وتعاطفي". فماذا بإمكانه أن يفعل ذلك الذي يتفهم وضع هؤلاء وأولئك، ولا يستطيع أن يتراجع عن أي جزء من الحقيقة؟ "إنه لموقف مخيف أن تجد نفسك مضطراً لسماع تلك الأصداء الصادرة بالتناوب عن هذين العالمين "القريبين- المختلفين" [36]". لم يبقَ أمامها سوى التسليم والإذعان بوعي كامل للمصير المأساوي للبشرية. كتبت عام ١٩٥٦: "إن المأساة الجزائرية كما أراها تشتمل على عدد كبير جداً من الضحايا، والقليل من الخونة، غير أن نهاية هذه المأساة كانت تبدو لي فاتحة لمآسٍ أخرى [37]". لا بد لنا أن نعترف، في نهاية الألفية الثانية، أن "تييون" كانت محقّة في رأيها.

ولم يتحسّن وضع العالم. فالقدر لم يرحم "تييون" من الألم الذي لا يطاق، الألم الذي ينجم عن رؤية معاناة من نحب قبل مفارقتهم للحياة [38]"، الألم الذي يقود إلى الغضب غير الفعّال. لقد وقعت والدتها ضحية في براثن الهمجية النازية، وكان مصيرها مطابقاً لمصير والدة "غروسمان". إلاّ أن -تييون- نجحت في "تجاوز الأزمة" دون أن يؤثّر ذلك على ضميرها، حتى أنها استطاعت أن تنقل إلينا إحساساً بالفرح. وعلى غرار "غروسمان" أيضاً، عرفت كيف تجسّد مضمون رسالتها في صورة الأم الضحية، تلك الأم التي كانت جديرة بهذا الكم الهائل من الحب والذي يماثل كم الوحشية والهمجية الذي تعرضت له على يد النازية. لقد شعر كلاهما بمسؤولية

المهمة التي أوكلت إليه: تخليد وصية الأم التي فارقت الحياة بِصَمت. فكيف نجحت "تييون" في تنفيذ هذا التغيير؟ ومن أين جاءت بتضافر القوى التي أعانتها على ذلك؟

يُخيل إلينا عندما نقرأ كتاباتها، أننا أمام إنسانة ذات شخصية مزدوجة. غير أن هاتين الشخصيتين لا تتنازعان، بل تتحركان بانسجام تام. فهناك الممثلة التي تحركها عاطفة الحنان لنظيراتها؛ وهناك المراقِبة المتحمسة للمعرفة؛ ولا تتوانى كلتا الشخصيتين عن تقديم الخدمات الجلية للعالم من حولهما.

تسعى المراقِبة إلى خلق الجو المناسب في حياة الممثلة، بتأملها اللحظات المفجعة والمأساوية من الخارج، وبتسجيل المظاهر الهزلية التي جاءت عن غير قصد منها. فعندما تم إلقاء القبض على -تييون- من قبل البوليس العسكري الألماني، بعد أن قدّم أحدهم وشاية ضدها باشتراكها في أعمال المقاومة، تكتب لنا في مذكراتها، أنه حدث وقتها مشهد مضحك. فما الأمر؟ يذكّرها هذا الموقف التعيس الذي وجدت نفسها فيه، بحكاية من السنغال، تفترض فيها أن الله (سبحانه، جلّ في علاه) كريم مع الإنسان الذي يجتاز النهر سباحة، وكريم في الوقت نفسه مع التمساح الذي يريد أن يبتلعه. أعادت لها هذه القصة رباطة جأشها، بعد أن تخيلت نفسها مكان هذا الإنسان الذي يعوم: "لقد حدثتُ نفسي بحزن ولكن دون ذعر، "إن الله كان كريماً اليوم مع التمساح[39]". بعد عدة أشهر يأتيها المفوض في السجن ليعلمها أنه سيتم إعدامها رمياً بالرصاص في صباح اليوم التالي. رأت في هذا المشهد ما يثير ضحكها، فتعلّق "تييون" قائلة: "كانت دهشة المفوض بردة فعلي الهادئة أكبر من دهشتي أثناء إعلامي بنبأ تقرير مصيري".

هذه المسافة بين الإنسان المتحرك والإنسان المراقِب لم تأتِ بعد انقضاء الأمر، إنما هي موجودة في صميم العمل. يجب أن نقرأ (ونوزع على طلاب المدارس ليقرأوا) الرسالة العجيبة التي أرسلتها من داخل زنزانتها في السجن إلى رئيس المحكمة الذي كان قد أرسل لها صك الاتهام الذي سيُحكم عليها بالإعدام وفقه. كانت هذه الرسالة تحفة فنية، تضمنت المكر والاستهزاء الذي لم تحاول حتى أن تخفيه ("سأصاب بالإحباط لو اتهموني بالتهكّم")؛ كما تضمنت رسالتها بياناً عن

النشاطات التي زاولتها، تخللتها بيوت شعر من أغنيات قديمة. تعترف "تييون" أنها مارست أعمال السحر والشعوذة في إفريقية، وتضيف أن سلطاتها محدودة :" إذا كان هؤلاء السادة من الشرطة الألمانية قد فقدوا فعلاً براءتهم، فليس بمقدوري إعادتها لهم [40]". وكأن الفرحة في استخدامها اللغة الفرنسية باندفاع قد أنستها الظروف المأساوية التي هي فيها. واقعةٌ أخرى مماثلة تواجهها في القطار الذي كان يقلّ السجينات باتجاه معسكرات الاعتقال، موقف لا يَحتمل الدعابة دون أدنى شك. عندما كانت تعيش في جبال الأوريس الجزائرية، كانت عالمتنا الشابة تهوى التنزه حاملة على كتفها ثعلب الرمال، كانت تربطه بسلسلة الساعة. وفي القطار تجد صورة لهذا الثعلب، فتذهب إلى الحارس، بعد أن قالت لصديقاتها اللاتي كنّ مذعورات: "سأريكنّ كيف يمكن ترويض الحيوان المفترس". "وبكل حذر، وبكل أناة، وبكل لطف، تضع الصورة نصب عيني الحارس، ثم تجذبه من ذراعه. كانت تلك إحدى الطرق لفتح بابٍ للحديث [41]".

فلو لم تكن تتمتع بالأناة التي تتيحها لها مزاولة المراقبة، لما استطاعت "تييون" أن تتصرف بهذا الهدوء، وهذا المكر، وهذه الحكمة. وبالمقابل، لا ننسى أن أبحاثها العلمية جرت على يد إنسان له نوعية خاصة، بكل عيوبه وصفاته، وعاداته وغرابته. سألها أحدهم عندما صدر كتابها (كان يا ما كان علم وصف الأجناس) كيف ألفّتِ هذا الكتاب؟" فأجابته: "لقد قسمته إلى نصفين لأستطيع قضاء عطلتي الصيفية بهدوء". وعلى كل حال، فلقد بدأ هذا الكتاب بإهداء عجيب، كان وروده في هذا الكتاب العلمي أكثر غرابة من الرسالة التي كانت مليئة بالسخرية والتي أرسلتها إلى القضاء عندما كان ينظر في قضيتها. توجهت المؤلفة إلى قرائها من خلال أبيات من الشعر الرديء لتعلن لهم عن موضوعه! حتى أثناء قيامها بجمع المعلومات، لم تحرص على إظهار علمها بشكل كاملٍ: "عندما تعرّضتُ في كتاباتي لإفريقية، تخيلتُ بغباء أن "علوم الإنسان" قد تكون نوع من الكيمياء، يُفترض بعلم الأجناس أن يمتنع عن تعكير ترسبات المعادن فيها. ولحسن الحظ كان الإعجاب في بعض الأحيان، يضطرني إلى نقض نظرياتي"، كتبَتْ هذه العبارة في مقدمة رواية تستحق أن ترد في مختارات من

ديوان شعر[42]. فهذا الكتاب (كان يا ما كان علم وصف الأجناس)، هو من الكتب العلمية الأكثر تحرراً في طريقة كتابته؛ نشعر فيه في وقت من الأوقات، أن مؤلفته وصلت إلى حالة لم تعد تهتم بمراعاة الأعراف، هدفها الوحيد هو تصوير تجربتها على أكمل وجه وأدقه. يشعر القراء (وأنا واحد منهم) عند انتهائهم من مطالعة هذا الكتاب، بانتقال عدوى الغبطة إليهم.

ها هي "جيرمين تييون" اليوم، وقد أخذت منها السنون مأخذها. إنها من ألمع الوجوه الاجتماعية التي سنحت لنا الظروف بالتعرّف إليها في قرننا هذا، قرن الظلمات. نحلم أن تمسك بالجنس البشري من ياقة قميصه، لتهزه قليلاً وتقول له، من خلال تجربتها: "هل فهمت ما قلته لك؟" ويجيبها هذا الأخير وهو يرتبك خجلاً: "نعم، سيدتي... ".